جامعة يحـي فـــارس المديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

الموضوع :

واقع تمويل التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر

دراسة حالة دائرة البرواقية ولاية المدية .

مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر علوم اقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي .

من إعداد الطالبتين :

- سعدودي جويدة .
- خليف هناء .

تحت إشراف الأستاذ :

- **د/ الصادق يوشنافة .**

تحت إشراف لجنة المناقشة :

أ.د رميدي عبد الوهاب	جامعة المدية	رئيسا
أ .د بوشنافة الصادق	جامعة المدية	مشرفا و مقررا
أ . بن لكحل محمد الأمين	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023/ 2024

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا البحث العلمي ، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة ،

فالحمد لله حمدا كثيرا .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " د.الصادق بوشنافة " الذي رافقنا طيلة مشوارنا الدراسي ، و أمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة ، راجين من المولى عز وجل أن يسدد خطاه و يحقق مناه ، فجزاه الله عنا كل خير .

و إلى المؤطر "زناينى حسن" الذي لم فتح لنا المجال للبحث و لم يبخل علينا بجهده و وقته، فكل التقدير و الاحترام له ولكل إطارات ولاية المدية ،على التسهيلات المقدمة لنا فجزاهم الله كل خير .

إلى السيد رئيس دائرة البرواقية "باحة باشير " وموظفي قسم التجهيز بدائرة البرواقية وعلى رأسهم المؤطر "سايبي أسامة" الذي كان لنا عون وسند في انجاز هذا البحث العلمي .

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ، في انجاز هذا البحث المتواضع .

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل ، و من علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ، برا و إحسانا ،و وفاء لهما :والدي العزيز،و والدتي العزيزة

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي في العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي :إخواني و أخواتي .

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية ، الى رفيقة دربي : خليفة هناء.

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في اتمام هذه الدراسة ، سائلة المولى عز و جل أن يجزى الجميع خير الجزاء .

جويدة سعدودي

إهداء

اهدي تخرجي إلى أبي أحمد و أمي حسينة الحاضرون بقلبي دائما

تخرجت يا أبي و أمي و أي فرحة بدونكم ناقصة

تخرجت وغصة البكاء تخنقني كنت أتمنى أنكم الآن بجانبي

وأول من يسمع بتخرجي

أقدم لكم تخرجي و أنتم الآن بقبركم

كل الفضل يعود لله ثم إليكم رحمكم الله وجزأكم عني خير الجزاء.

أهدي ثمرة جهدي هذا لإخوتي سندي و أغلى ما أملك في حياتي ،حورية وزوجها ،صونية محمد

زينب و سيد علي .

إلى من قاسمتني هذا العمل جويدة سعدودي .

لكل من أعانني ومد يد المساعدة من قريب أو من بعيد

لكل زملائي في العمل بلال أمين وأيوب

كل الشكر و التقدير و التوفيق لهم .

هناء خـــليـفة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic Of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Ministry Of Higher Education AndScientific Research
University Of Yahia Fares Medea
Faculty OfEconomics, Business And Management Sciences.

الرقم: 103 /ق ع إق /2024
المدية في : 18-04-2024

إلى السيد: والي ولاية المدية

الموضوع: طلب إجراء دراسة حالة على مستوى مؤسستكم.

سيادة المدير تحية طيبة وبعد،

في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الإدارية ، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي للبحث العلمي، فإننا نرجو من سيادتكم السماح لـ : للطالبتان المذكورتان في الجدول أدناه بإجراء دارسة حالة على مستوى مؤسستكم حول موضوع : **واقع تمويل التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر.**

الرقم الآلي	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
2043505	جويدة سعدودي	1984/07/30	السواقي
2038897	هناء خليف	1984/01/09	تيبازة

المسجلين بالسنة: الثانية ماستر **تخصص:** إقتصاد نقدي وبنكي

فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة من :.....الى غاية:.....

في الأخير، تقبلوا منا سيادة المدير فائق التقدير والاحترام.

إمضاء ومصادقة رئيس القسم **إمضاء ومصادقة مدير المؤسسة المستقبلة**

رئيس قسم العلوم الاقتصادية
ا.د. حمادي نبيل

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة يحي فارس بالمدية، القطب الجامعي، المدية.26000.
الهاتف:025.78.55.74

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria

Ministry Of Higher Education AndScientific Research
University Of Yahia Fares Medea
Faculty OfEconomics, Business And Management Sciences.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 104 /ق ع إق /2024
المدية في : 18-04-2024

إلى السيد: رئيس دائرة البرواقية

-لولاية المدية-

الموضوع: طلب إجراء دراسة حالة على مستوى مؤسستكم.

سيادة المدير تحية طيبة وبعد،

في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الإدارية ، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي للبحث العلمي، فإننا نرجو من سيادتكم السماح لـ : للطالبتان المذكورتان في الجدول أدناه بإجراء دارسة حالة على مستوى مؤسستكم حول موضوع : واقع تمويل التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر.

الرقم الآلي	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
2043505	جويدة سعدودي	1984/07/30	السواقي
2038897	هناء خليف	1984/01/09	تيبازة

المسجلين بالسنة: الثانية ماستر **تخصص:** إقتصاد نقدي وبنكي

فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة من :..2024.04.19..الى غاية:..2024.06.13..

في الأخير، تقبلوا منا سيادة المدير فائق التقدير والاحترام.

إمضاء ومصادقة مدير المؤسسة المستقبلة
رئيس الدائرة
بسير باحة

إمضاء ومصادقة رئيس القسم
نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
د. حيولة إيمان

Scanné avec CamScanner

المستخلص:

تشكل مسالة تنمية مناطق الظل تحد كبير أمام صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال و إلى غاية ألان. بسبب الاستمرار المشاكل التنموية في هذه المناطق ، تتحدد أهمية الموضوع من الناحية العلمية في إمكانية مساهمة هذه الدراسة في إثراء المحتوى العلمي المتعلق بقضية تنمية مناطق الظل و إبراز جهود الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق هذا الهدف ، و هو ما يدفع للتساؤل حول مدى فعالية تلك السياسات الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحقيق تنمية شاملة في هذه المناطق ، و الرهانات و التحديات التي تواجهها، و بعد الدراسة و التحليل توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مخرجات النظام السياسي الجزائري ليست كافية لتحقيق تنمية شاملة بمناطق الظل.

الكلمات المفتاحية:الجماعات المحلية ، برامج التنمية المحلية، التمويل المحلي ، مناطق الظل.

Abstracts:

The issue of developing shadow regions has presented a significant challenge to the Algerian decision-maker since independence until now, Due to their persistence of development problems,Besides the subject‘s significane from the scientific point of view is determined by the possibility of this study’s contribution to enriching the scientific content related to the issue of developing shadow regions and highlighting the Algerian state efforts so as to achieve this goal, This raises the question about the effectiveness of those policicies and measures issued by Algeria in order to achieve comprehensive development in these areas. As well as the stakes and challenges it faces ,Therefore After a full consideration and analysis.we concluded that the outcomes of the Algerian political system are not sufficient to realize comprehensive development in the shadow regions.

Keywords : Local communities,Local development programmes, Local financing , shadow regions .



الفهرس

فهرس المحتوى :

فهرس المحتوى	
	الصفحة
الشكر و العرفان	
الإهداء	
لإهداء	
طلب إجراء دراسة حالة على مستوى ولاية المدية	
طلب إجراء دراسة حالة على مستوى ودائرة البرواقية	
الملخص	**I**
فهرس المحتوي	**II**
فهرس الاختصارات	**V**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VII**
فهرس الملاحق	**VII**
مقدمة	أ- و
الفصل الأول : ماهية التنمية المحلية وتمويل المشاريع التنموية .	01
المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية .	02
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية و تقسيماتها.	03
المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة .	06
المطلب الثالث : أهداف التنمية لمحلية .	17
المبحث الثاني : ماهية التمويل المحلي .	21

المطلب الأول : مفهوم التمويل المحلي .	22
المطلب الثاني : أسس التمويل المحلي .	23
المطب الثالث : مصادر التمويل المحلي .	24
المبحث الثالث : إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية .	33
المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية و مقوماتها .	34
المطلب الثاني : أهمية و أهداف الإدارة المحلية .	39
المطلب الثالث : تفعيل دور الجماعات المحلية و الرقابة على أدائها .	42
الفصل الثاني : مساهمة الدولة الجزائرية في تنمية مناطق الظل .	59
المبحث الأول : ماهية مناطق الظل في الجزائر و تصنيفاتها .	60
المطلب الأول : مفهوم مناطق الظل .	61
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل .	63
المطلب الثالث : المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة .	72
المبحث الثاني : المشاركون في تنمية مناطق الظل في الجزائر .	75
المطلب الأول : مساهمة المركزية الإدارية في التنمية المحلية .	76
المطلب الثاني : مساهمة اللامركزية الإدارية في دعم التنمية بمناطق الظل .	78
المطلب الثالث : المشاركة الشعبية في التنمية .	82
المبحث الثالث : مجهود السلطة الجزائرية في تنمية مناطق الظل.	85
المطلب الأول: مخطط عمل الحكومة لتنمية مناطق الظل .	86
المطلب الثاني :.البرنامج المسطر لعمل الحكومة لتنمية مناطق الظل .	88
المطلب الثالث : أهداف المحققة من برنامج تنمية مناطق الظل .	92

الفصل الثالث : واقع تمويل التنمية المحلية بمناطق الظل بولاية المدية .	94
المبحث الأول : لمحة عامة عن ولاية المدية .	95
المطلب الأول : تقديم ولاية المدية .	96
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية المدية.	103
المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية بولاية المدية .	112
المبحث الثاني :البرنامج الخاص بالترقية و الاستدراك الموجه لمناطق الظل بولاية المدية .	114
المطلب الأول: برنامج التحسين والاستدراك لفائدة مناطق الظل بولاية المدية.	115
المطلب الثاني : : توزيع مشاريع مناطق الظل حسب القطاعات.	119
المطلب الثالث : : توزيع مشاريع مناطق الظل حسب مصادر التمويل .	123
المبحث الثالث : المشاريع التنموية بمناطق الظل في دائرة البرواقية .	127
المطلب الأول : إحصاء مناطق الظل على مستوى دائرة البرواقية .	128
المطلب الثاني: وضعية برامج مناطق الظل بدائرة البرواقية .	142
المطلب الثالث : أهمية البرامج التنموية بمناطق الظل بدائرة البرواقية .	151
خاتمة	156
قائمة المراجع	160
الملاحق	167

فهرس الاختصارات :

الاختصار	الشرح باللغة العربية	الشرح بالغة الفرنسية
PSD	البرامج القطاعية غير الممركزة	Programmes sectoriels décentralisés
PSC	البرامج القطاعية الممركزة	Programmes sectoriels centralisés
PCD	المخطط البلدي للتنمية	Plan de développement communal
FCCL	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	Fonds commun des communautés locales
FCGCL	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	Fonds de Solidarité et de Garantie des Collectivités Locales
BW	ميزانية الولاية	Budget de wilaya
BC	ميزانية البلدية	Budget de communal

فهرس الجداول و الأشكال:

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المشاريع القطاعية المنجزة من طرف السلطات الجزائرية .	**88**
02	معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل .	**89**
03	التقسيم الاداري لولاية المدية	**97**
04	التقسيم الاداري الجديد لولاية المدية لسنة 2019 .	**99**
05	توزيع سكان ولاية المدية بين المدينة و الريف .	**100**
06	نسبة توزيع المشاريع حسب القطاعات بولاية المدية .	**121**
07	إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية البرواقية.	**129**
08	إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية أولاد ذايد .	**132**
09	: احصاء مشاريع مناطق الظل في بلدية الربعية	**136**
10	عدد المشاريع القطاعية الموزعة على مناطق الظل في دائرة البرواقية .	**143**
11	توزيع مصادر التمويل على مشاريع مناطق الظل لدائرة البرواقية .	**146**
12	نسبة مصادر التمويل المعتمد عليها في مشاريع التنمية المحلية .	**148**
13	: نسبة استفادة كل بلدية من مشاريع مناطق الظل .	**149**

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
01	معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل.	90
02	التقسيم الإداري لولاية المدية .	97
03	نسبة تطور سكان الريف في ولاية المدية .	101
04	الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي الولائي بالمدية .	104
05	الهيكل التنظيمي لولاية المدية .	107
06	الهيكل التنظيمي الأمانة العامة .	108
07	الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية .	109
08	الهيكل التنظيمي لمديرية التقنين والشؤون العامة .	110
09	خريطة نسبة توزيع مشاريع مناطق الظل حسب لقطاعات ولاية المدية	122
10	إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية البرواقية.	129
11	إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية أولاد ذايد .	132
12	: احصاء مشاريع مناطق الظل في بلدية الربعية	137
13	عدد المشاريع القطاعية الموزعة على مناطق الظل في دائرة البرواقية .	144
14	توزيع مصادر التمويل على مشاريع مناطق الظل لدائرة البرواقية .	147
15	: نسبة توزيع مصادر التمويل المعتمد عليها في تمويل التنمية المحلية .	148
16	: نسبة استفادة كل بلدية من مشاريع مناطق الظل .	150

فهرس الملاحق :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أيقونة الخاصة بالتطبيقة المخصصة بإحصاء مشاريع مناطق الظل .	90
02	أيقونة الخاصة بتسجيل مشاريع مناطق الظل .	90
03	أيقونة الخاصة بمتابعة مشاريع مناطق الظل .	90
04	صور قبل انجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية الشطر الثاني و الشطر الثالث.	118
05	صور قبل ترميم مدرسة هجري بن علية بفرقة الحشالفة ببلدية أولاد ذايد.	119
06	صور بعد ترميم مدرسة هجري بن علية بفرقة الحشالفة ببلدية أولاد ذايد .	119
07	صور قبل إعادة تأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .	120
08	صور بعد إعادة تأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .	120



مقدمة

مقدمة :

تعتبر التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة ، وأصبحت في الآونة الأخيرة من أهم الاهتمامات لمختلف الحكومات ، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع المكاسب و الخيرات بين مختلف الأجيال ، على اعتبار الفقر يتطلب جهودا ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنه ، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع ، وتحقيق نوع من التوازن بين مختلف الأقاليم .

ولمعالجة هذا الخلل التنموي أصبح يفرض على الدول مراجعة مناهج التنمية المتبعة القائمة على أساسا على المركزية ، والتي ظلت فيها المؤسسات المحلية بمختلف اشكالها (اقتصادية، سياسية، تعليمية، مدنية) مجرد منفذ لسياسات مركزية قد لا تتناسب في أغلب الأحيان والخصوصيات المحلية وتطلعات مختلف المناطق ، خاصة المناطق النائية أو ما يطلق عليه بمصطلح 'مناطق الظل ' .

حيث سعت الدولة الجزائرية من خلال برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى تجسيد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، من خلال برامج التحسين والاستدراك الخاص بمناطق الظل ، الذي يهدف الى تغذية شرايين التنمية المحلية والحفاظ على استمراريتها واستدامتها، من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة في هذه المناطق وإعادة بعثها من جديد في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

أولا : الإشكالية .

لدراسة هذا الموضوع تم طرح ٱلإشكالية الرئيسية التالية :

- **ما هو واقع مساهمة الدولة الجزائرية في تمويل التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل ؟ و ما مدي تأثير ذالك على المواطنين ؟**

ثانيا : الأسئلة الفرعية .

- ما هو دور الإدارة المحلية في توفير التمويل المحلي للتنمية المحلية ؟
- ماهية مناطق الظل في الجزائر ؟
- ما هو واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر؟

ثالثا : الفرضيات .

- للإدارة المحلية دور فعال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .
- مناطق الظل هي تلك المناطق المحجوبة عن التنمية .
- اعتمدت الدولة الجزائرية على مخطط عمل لإنعاش مناطق الظل .

رابعا :أهمية الدراسة .

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع التنمية المحلية بمناطق الظل الذي يشغل حيزا كبيرا لاهتمامات الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية ، وكذا اهتمامات الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية، كما تناولت الدراسة مختلف الأساليب الحالية لتمويل التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر ومدى بلوغ الأهداف المرجوة منها، بالإضافة إلى اقتراح أساليب حديثة في تمويلها .

خامسا : أهداف الدراسة .

تسعى هذه الدراسة إلى :

- تقديم رؤية شاملة حول التمويل المحلي للتنمية المحلية عامة وعلى تنمية مناطق الظل بصفة خاصة .
- لتطرق لمختلف مصادر التمويل المحلي ، ومحاولة الكشف عن علاقته الوطيدة بالتنمية المحلية لمناطق الظل .
- توضيح الإجراءات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية الكفيلة بالنهوض بمناطق الظل ، لما له من انعكاس مباشر على التنمية بالمناطق النائية و على حياة المواطن المحلي.

سادسا : أسباب اختيار الموضوع .

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فالأسباب الموضوعية تمحورت في كون الموضوع من مواضيع الساعة ، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التنمية المحلية ، خاصة وأن ولاية المدية تعرف توسع كبير في السنوات الأخيرة ، أما الأسباب الذاتية فتمثلت في الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة بحكم طبيعة عملنا في الإدارات المحلية وكذا انسجام موضوع التمويل مع تخصصنا الدراسي وهو اقتصاد نقدي وبنكي .

سابعا : منهج الدراسة .

لاختبار الفرضيات السابقة تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يستهدف جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة ما مع محاولة تفسيرها وتحليلها ، وقد تم توظيفه في وصف مختلف مصادر التمويل المحلي للتنمية المحلية بمناطق الظل ، مع تحليلها والنظر في أهميتها العملية، كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة ، من خلال بسط

التجربة الجزائرية في التنمية المحلية بمناطق الظل بصفة عامة وتمويل التنمية المحلية بمناطق الظل ولاية المدية بصفة خاصة.

ثامنا :حدود الدراسة .

حيث يتم معاجلة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود البحث، حيث تتمثل الحدود الموضوعية في التنمية المحلية ومصادر تمويلها ، أما الحدود المكانية فقد تم اقتصار الدراسة على دولة الجزائر بشكل عام ولاية المدية - دائرة البرواقية بشكل خاص، أما الحدود الزمنية فقد شملت الفترة ما بين 2020-2024.

تاسعا : الدراسات السابقة .

من بين أهم الدراسات السابقة التي تم فيها التطرق إلى موضوع واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر نجد :

الدراسة الاولى :

فتيحة كرمية ،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة ماستر، جامعة البشير الابراهيمي ، الجزائر ، 2020/2021 .

تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة حالة ، تتلخص اهداف الدراسة في محاولة تقديم فهم اعمق لموضوع التنمية المحلية والجماعات المحلية ، ومعرفة وضعية المشاريع التنموية بمناطق الظل ببلدية برج بوعريرج ، وأهم النتايج التي توصلت اليها الباحثة رغم ما تم انجازه من مشاريع تنموية و برامج ببلدية برج

بوعريريج ، والتي خلصت إلى نتائج ايجابية ، إلا انه هناك تأخر كبير في المشاريع المنجزة ، مع توسيع التغطية الاجتماعية ،ووضع نظام لمتابعة المشاريع على مستوى الولاية .

الدراسة الثانية :

مفيدة نادي و مراد ماحي ،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل في الجزائر- دراسة حالة ولاية تيبازة ،مجلة أبحاث ودراسة التنمية ، المجلد09 ،العدد 02،31 ديسمبر 2022.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية في خلق تنمية فعالة على المستوى المحلي و لا سيما مناطق الظل في الجزائر ،على اعتبارها تساهم في النمو الاقتصادي ، وقصد تحقيق مستويات تنمية فعالة و شاملة وجب تخصيص أغلفة مالية معتبرة قصد تجسيد مجموعة من البرامج التنموية على شكل مخططات وبرامج من أجل تحقيق الرضا العام للإفراد .

الدراسة الثالثة :

معمر الحاج فتيحة، دور الإدارة المحلية في تحيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ،مذكرة ماستر ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،الجزائر،2022-2023.

تهدف الدراسة إلى تحديد الإطار ألمفاهيمي للإدارة المحلية و شرح أبعاد التنمية المحلية المستدامة و مناطق الظل ، و كذا تهدف إلى تحديد آليات تفعيل دور الإدارة المحلية وإبراز التحديات التي توجهها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

عاشرا : صعوبات الدراسة .

من الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة هي :

- مسألة الحصول على الأرقام والإحصائيات وتشعبها بين مختلف المصالح الإدارية بالولاية .
- قلة المراجع كون الموضوع ظهر حديثا .

احدا عشر : هيكل البحث .

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية ، و لتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، و الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة ، تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول .

الفصل الأول : قدمنا فيه عرض لمفهوم التنمية المحلية و ماهية التمويل المحلي ، من خلال تقدمي مختلف تعاريف التنمية والتنمية المحلية ، وختاما نبني أهداف وكذا أسس و مقومات التنمية المحلية ، وبعده تطرقنا إلى مفهوم التمويل المحلي و أهميته ،و الشروط الواجب توفرها في المورد المالي ليكون محليا ، وبعدها تطرقنا إلى التفصيل في الإدارة المحلية و تبيان أهميتها كحلقة ربط بين التنمية المحلية والتمويل المحلي .

الفصل الثاني : تطرقنا فيه إلى مساهمة الدولة الجزائرية في تنمية مناطق الظل ، وذالك بالتعرض إلى مفهوم مناطق الظل و تبيان مختلف المشاكل التي تعاني منها وكذا المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل ، كما تم التطرق إلى الأطراف المشاركة في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل ، والمرور على مجهودات الدولة الجزائرية في تنمية مناطق الظل عبر تسطير برنامج عمل للحكومة للنهوض بهذه المناطق .

الفصل الثالث : يتضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية لواقع تمويل التنمية المحلية لمناطق الظل بولاية المدية عامة ودائرة الرواقية بصفة خاصة ، كما نتناول فيه تشخيص لواقع من خلال تحليل أساليب وبرامج التنمية المحلية المختلفة ، تقييم مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها .

و أخيرا الخاتمة التي تعتبر ثمرة الدراسة ، حيث هي تلخيص كل ما جاء في البحث، زيادة إلى تقدمي أهم النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات وتقديم مجلة من المقترحات بناء على تلك النتائج.


الفصل الأول

تمهيد:

تشير الإدارة المحلية عمومًا إلى الهيئات و السلطات التي تدير شؤون محددة في إقليم معين ، مثل بلدية أو مقاطعة أو منطقة، يمكن أن تتضمن مهام الإدارة المحلية إدارة البنية التحتية المحلية ، و توفير الخدمات العامة مثل النقل و التخطيط العمراني و الصحة و التعليم ، و تنظيم الأنشطة التجارية و المجتمعية ،

بخصوص التمويل المحلي ، يتعلق ذلك بمصادر التمويل التي تستخدمها السلطات المحلية لتمويل أعمالها و خدماتها ، يمكن أن تشمل هذه المصادر العائدات من الضرائب المحلية مثل الضرائب العقارية وضرائب المبيعات المحلية ، و الرسوم و الغرامات ، والمنح الحكومية المحلية و الإقليمية و الوطنية .

يعتمد التمويل المحلي على حجم و نوع الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية و على الظروف الاقتصادية و السياسية في المنطقة ، كما أنه يمكن أن يكون هناك تعاون بين الحكومة المركزية و السلطات المحلية في تمويل بعض المشاريع و البرامج من خلال التحالفات و الاتفاقيات المشتركة.

تطرقنا في بحثنا هذا إلى ثلاث نقاط رئيسية هي :

- ماهية التنمية المحلية .
- ماهية التمويل المحلي .
- إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية .

تشير التنمية المحلية إلى العمليات والجهود التي تهدف إلى تعزيز التقدم والازدهار في المجتمعات المحلية، سواء كانت ذلك على مستوى القرى، البلديات، أو الأحياء الحضرية. تتضمن هذه الجهود تنفيذ المشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق والجسور، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تركز أيضًا على تعزيز التعليم والصحة والثقافة في المجتمعات المحلية، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل المحلية. الهدف من التنمية المحلية هو تحسين مستوى المعيشة والتنمية الشاملة للمجتمعات في البيئة التي يعيشون فيها.

سوف نتناول في هذا المبحث النقاط التالية :

- مفهوم التنمية المحلية وتقسيماتها .
- إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة .
- أهداف التنمية لمحلية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية و تقسيماتها .

تعني التنمية المحلية الجهود المبذولة لتعزيز النمو و التطور في المجتمعات على المستوى المحلي ،سواء كان ذلك في القرى ، البلديات ، أو المدن . تركز التنمية المحلية على استخدام الموارد المحلية والقدرات المتاحة للنهوض ب المجتمعات ، و تعزيز الاقتصاد المحلي ، و تحسين جودة الحياة للمقيمين في تلك المناطق ، وسوف نتطرق في هذا الطلب إلى مفهوم التنمية المحلية وتقسيماتها .

الفرع الأول : مفهوم التنمية المحلية .

إذا جئنا إلى إعطاء تعريف للتنمية، فقد تعددت تعاريفها من كاتب إلى آخر، إذ يمكن تعريفها

لغة: من النما وهي الزيادة والكثرة والارتفاع والإشباع.[1]

اصطلاحا: التنمية هي ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.[2]

كما هناك العديد من التعاريف التي تطرق إلى مفهوم التنمية المحلية نكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

نعني بالتنمية المحلية الانتقال بالمجمع من وضع معين إلى وضع أخر أفضل منه في كافة المجالات ، كما يركز مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين أولهما المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية ، ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ، ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية ، أما العنصر الثاني فيتمثل توفير مختلف الخدمات

[1]- عبد النور ناجي، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، 2010 ،ص 65.
[2]- محمد شفيق، **التنمية والمشكلات االجتماعية**، ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر ، 1999 ،ص 18.

و مشروعات التنمية المحلية ، بأسلوب يشجع هذه المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركة [1].

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية ، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافيا الكاملة للدولة ، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع و المستوى المحلي الضيق ، و ذلك وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة . [2]

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط.[3]

الفرع الثاني : تقسيمات التنمية المحلية .

تقسم التنمية وفق التقسيم الإقليمي و وفقا معيار التمدن والتحضر كما يلي :

أولا : تقسيم التنمية وفق التقسيم الإقليمي : ينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستويات مختلفة من زاويتين هما :

- **التنمية الإقليمية :** وهي تنظر من زاوية التنمية المحلية بمعناها الواسع ، وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة .

[1]- شلابي نعيمة،**دورالاستثمار المحلي في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر** ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس،الجزائر ، 2012،ص 145.

[2]-فؤاد بن غضبان، فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون** ،دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2015،ص 31 .

[3]- نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة و التنمية**،مجلة كلية الإقتصادة و العلوم لسياسة جامعة القاهرة ، مصر،2001 ،ص 220.

- **التنمية المحلية :** تنظر من زاوية التنمية المحلية بمفهومها الضيق و التي تشمل المناطق البلدية و القروية الصغيرة نسبيا .

ثانيا : تقسيم التنمية وفقا لمعيار التمدن و التحضر :

- **التنمية المدنية ' الحضرية ' :** و التي تخص التجمعات السكانية الكبرى ، و التي تتصف ببعض الخصائص السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة نسبيا ، وتشمل التنمية الحضرية المدن الكبرى و تجمعاتها الحضرية .
- **التنمية الريفية :** و التي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبا وقروية و ريفية ، و التي تتصف بمستويات تنموية منخفضة بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و السكنية و غيرها .

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة .

تمثل إستراتيجية التنمية الإقليمية أحد أنشطة الدولة المخططة التي تهدف إلى تحقيق أهداف وفلسفة السياسة الاقتصادية الموضوعة و المعتمدة على الحلول الاقتصادية و الاجتماعية المستخدمة لأدوات ووسائل ملائمة لإزالة المعوقات التي تتسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة ، أو تمنع استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية حتى يقارب الإقليم مرحلة من التوازن تتماشى مع الاقتصاد القومي في تكوينه أو تحقيق هيكل متوازن للإقليم وغير مختل ، حتى يعطي الإقليم كل إمكانياته لتوليد أفضل نموذج للنمو الإقليمي وما يترتب عليه من نمو قومي . [1]

وتشير الممارسات السليمة إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية المحلية ببلورة إستراتيجية لها ، والتي تعتبر من المكونات الهامة لها في أي عملية تخطيط لتنمية للمجتمعات المحلية ، ويبلغ الإطار الزمني لإستراتيجية التنمية المحلية خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير و المتوسط و الطويل . [2]

فيمكننا القول بأن إستراتيجية التنمية المحلية تعني الخطط والجهود المبذولة على المستوى المحلي لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات. تتضمن هذه الإستراتيجية عادةً مجموعة من الأهداف والخطط التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق السكنية المحددة.

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، د .حنان عبد القادر خليفة ،**التخطيط الإقليمي و دوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،2016 ، ص 256.

[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق، ص 54.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى التخطيط الاستراتيجي للتنمية ، ومتطلبات إرساء إستراتيجية للتنمية ، و معوقات تطبيق هذه الإستراتيجية .

الفرع الأول : التخطيط الاستراتيجي لتنمية .

في الغالب نلاحظ أنه لا يوجد نموذج عالمي موحد للتخطيط للتنمية الإقليمية ، غي أن دراسة التنمية الإقليمية في إطار العمليات التي تم وضعها لبرامج اللامركزية في العديد من البلدان تقترح أ، هناك عدد من الأطر المشتركة التي تساهم في وضع إطار عمليات التخطيط للتنمية الإقليمية و هي :

1. **تأهيل المجمع المحلي :** تنطوي هذه العملية على مشاركة المجتمعات المحلية في مجموعة واسعة من عمليا ت التخطيط والتنمية ، وهذا ينطوي على عملية التعلم ، والمجتمعات المحلية إذا بم تشارك في التصميم و التطوير المستمر لعمليات التخطيط ، فمن غير لمحتمل أنها ستشارك في المشاريع و البرامج التي ليست لديهم شعور بملكيتها ،[1] حيث يعتمد نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة 'حكومات ' و لقطاع أنشطة الأعمال 'خاصة ' ولقطاع منظمات غير حكومية .[2]
2. **جمع المعلومات و تحليلها:** حيث تنطوي على جمع المعلومات و التحليل وتحديد الاتجاهات و القضايا و المشاكل و المخاطر والفرص ، وعملية التحليل سوف تستخدم لدعم عملية تخطيط التنمية الإقليمية ، وتقدير تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية ، ولرصد

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ، ص 278.
[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق : ص 54.

وتقديم السياسات والاستراتيجيات التي وضعت كجزء من عملية التخطيط .[1]

3. **سياسات التخطيط الاستراتيجي :** إن الغاية من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية ، فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية و الاجتماعية[2] ، و لابد أن تتشكل السياسات و الاستراتيجيات الإقليمية في ضوء السياسات الوطنية ، وأن تتشكل في ضوء برامج التنمية ذات الأولوية .[3]
4. **التخطيط التفصيلي :** السياسات و الخطط الإستراتيجية توفر منظورا طويل الأجل للتنمية الإقليمية ، ولكن يوجد حاجة إجراء مزيد من التخطيط المفصل لدراسة مدى جدوى وقبول العديد من المشاريع و البرامج التي يمكن أن تحدد الاحتياجات في خطط التنمية التي تعد كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي ، و من الممارسات الجيدة إجراء الاستعراض السنوي لجميع الخطط طويلة الأجل و متوسطة الأجل والخطط الإنمائية ، فالظروف غالبا ما تتطلب إدخال تعديلات على الإطار الزمني لكثير من المشاريع و البرامج .[4]
5. **التنفيذ :** المرحلة الأخيرة من عملية تخطيط التنمية الإقليمية تنطوي على تنفيذ المشاريع ، ويجب أن يكون هناك مجموعة

[1] - حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق، ص 278.
[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق ،ص 55.
[3]- حنان عبد القاد خليفة ، مرجع سابق ، ص 279.
[4]- نفس المرجع ،نفس الصفحة .

الآليات و المنظمات والمؤسسات الإقليمية التي توظف لتنفيذ المشاريع و البرامج الواردة في خطة التنمية . [1]

فالتنفيذ هو نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار إستراتيجية ما للتنمية المحلية ، و تبين خطو العمل تسلسل هرمي من المهام ، والأطراف المسئولة عنها ، وجداول زمنية واقعية ، والاحتياجات من الموارد البشرية و الموارد المالية ، وما هي مصادر التمويل و المخرجات و التأثيرات المتوقعة ، و إجراءات الأداء و الأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده ، وتلعب خطة التنفيذ الوسيط مابين المشروعات المختلفة لضمان عدم المنافسة مي ما بينها غلى الموارد المتاحة . [2]

6. **وضع إطار للبناء المؤسساتي :** ويقصد الإطار المؤسسي كافة الدساتير و القوانين و الإجراءات و القرارات الوزارية و العقود ، وكذالك قوة إلزام القوانين وإنفاذ العقود والأعراف والقيم الاجتماعية و القواعد ، فهي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية ، وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به و تنميته من قبل المجتمع ، ومفهوم البناء المؤسسي بالأقاليم يتضمن مسؤولية تلك الأقاليم بشكل أكبر في وضع الأولويات و عمليات التخطيط و التنفيذ والمتابعة ، والتقييم المستمر لكل الأنشطة التي تتم داخل المحليات ، [3] ويساهم البناء المؤسسي في توفير ثلاث نقاط ضرورية لتفعيل عملية المسائلة داخل المحليات وهي :

[1]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[2]- فؤاد بن غضبان ، ص 56 .
[3]- حنان عبد القادر خليفة ، ص 280 .

- مشاركة ذوي الاهتمام في صناعة القرارات التي تؤثر عليهم مما يؤدي إلى الشفافية وعدم تركيز السلطة .
- التمثيل الجيد لكل فئات المجتمع و الاستجابة لمتطلباته المتجددة.
- المسؤولية في استخدام الموارد بما يحقق الفاعلية .

الفرع الثاني : متطلبات إرساء إستراتيجية للتنمية المحلية .

1. **التكاملية** : أي أسلوب التخطيط الجماعي المتكامل ، والذي يعتمد على الجهود المشتركة و المتكاملة لمختلف التخصصات و الخبرات التي تجتمع على معالجة المشاكل التي تواجه مجتمعا أو منطقة إقليمه محددة ، ويتطلب تحقيق هذا الأسلوب ثلاثة أمور لا تنفصل عن بعضها وهي[1]

- تعاون المجالس المحلية مع هيئات التخطيط الإقليمي .
- أن يدعم نظام التخطيط الجماعي المتكامل الدور القيادي لأعضاء المجالس الإقليمية ، ويساعدهم على مزاولة سلطاتهم الرقابية على الأجهزة المحلية .
- تطبيق مبدأ تحديد السلطة و المسؤولية لكل من المجالس المحلية و المجالس الإقليمية .

ويدخل في نطاق التكامل بين الأقاليم مفهوم التكامل الاقتصادي و الذي يعد " عملية دمج عدة موارد تمتلكها عدة أقاليم في عملية إنتاجية واحدة بهدف الحصول على أقصى عائد منها، وذالك لآن عملية التكامل تزيد معها عائدات الموارد وتجعل إنتاجيتها أعلى مما كانت عليه قبل عملية التكامل " .

[1]- مرجع نفسه،ص274-275 .

2. **المنهجية العلمية :** تتطلب إستراتجية التنمية الإقليمية إيجاد المنهجية والوسائل و الطرق الصحية لانجاز التنمية الإقليمية ، و تحتاج تلك المنهجية إلى التعرف على البيانات الأساسية للأقاليم و الدراسات السابقة و تقيميها و خطط التنمية الحالية و التقسيمات الإدارية و التبعية و مواقع المشكلات البيئية " جو- مياه- تربة- منسوب- مياه جوفية-التصحر" ،التطور التخطيطي للإقليم و شكل تكوينه و توزيع المجتمعات العمرانية للإقليم و أهمية الإقليم و علاقته بالأقاليم المجاور ، و تطور السكان و الوضع التاريخي للإقليم و التطور الإداري و التعبئة الإدارية .

وبعد التعرف على جميع تلك البيانات يتم إجراء تحليل و عمليات نمذجة جغرافية للوضع الراهن للإقليم و دراسة الكثافة السكانية و الهرم السكاني و الوضع الثقافي و الاجتماعي و المادي.

و تساعد تلك البيانات و تحليلها على تحديد الاحتياجات الحالية و المستقبلية و الوصول إلى الحلول العلمية الصحيحة و إجراء الدراسات الاقتصادية و تحديد الأولويات و المستلزمات التي توفر لصاحب القرار أداة فعالة تستند إلى أسس علمية للتمكن من الربط الإقليمي لجميع الأقاليم ذات التأثير المتبادل. [1]

3. **المشاركة في إدارة الخطط الإقليمية والمحلية .**

يقصد بعمليات إدارة الخطط الإقليمية و المحلية مجموعة الإجراءات المتتالية التي تهدف إلى تنفيذ السياسات الإستراتجية و القرارات التكتيكية و التي تضمن تحقيق حجم اكبر من العوائد الاجتماعية- و الاقتصادية والسياسية و الإدارية و ترسم صورة أفضل لنوع الحياة في المناطق الإقليمية و المجتمعات المحلية و

[1]- حنان عبد القادر خليفة ،مرجع سابق ،ص 276 .

يلزم تدارك أبعاد ثلاثة رئيسية للمشاركة في عمليات إدارة الخطط الاقلمية تتحد في :[1]

1- دور مشاركة المجالس المحلية في إدارة الخطط الإقليمية

2- دور و مشاركة المواطنين.(سوف يتم تناولها في مبحث مستقل).

3- الرقابة المركزية على إدارة الخطط الإقليمية .

الفرع الثالث : معوقات تطبيق إستراتيجية التنمية المحلية .

تتعرض إستراتيجية التنمية الإقليمية للعديد من المعوقات التي تؤثر سلبا على التنمية الإقليمية المتوازنة بين الأقاليم ونتعرض في بحثنا هذا إلى بعض هذه المعوقات .

1. **تركيز الاستثمارات في أقطاب النمو :**[2] يعمل التوازن في تدفق الاستثمارات العامة بين الحكومة المركزية و والوحدات المحلية على تحقيق التنمية المكانية ومن ثم تحقيق التنمية القومية الشاملة تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بأقاليم الدولة المختلفة.

ويكشف تحليل و تقييم واقع الاستثمارات المخصصة للتنمية المحلية بين أقاليم الدولة المختلفة عن وجود مجموعة من مظاهر سوء تخطيط و توظيف و تنفيذ و متابعة الاستثمارات ومنها: [3]

- ✓ زيادة معدل حجم الاستثمارات المخصصة للحكومة المركزية بما يقرب من تسعة أمثال المعدل المخصص للمحليات .
- ✓ ضعف الاستثمارات المخصصة للأنشطة المعرفية و المعلوماتية بين أقاليم الإدارة المحلية على الرغم من أهمية هذه الأنشطة في

[1] - مرجع نفسه، ص 276-277 .
[2]- مرجع نفسه ،ص 263 .
[3]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي و القومي أيضا .

- ✓ الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تخصيص الاستثمارات للمحليات مما يضعف عملية الاستقلال الإداري و المالي لمحافظات الأقاليم المحلية.
- ✓ تخطيط المشروعات الاستثمارية بالمحليات بشكل مركزي دون مشاركة حقيقية و موضوعية من محافظات الأقاليم المختلفة بالدولة و بما يفسر عدم مسايرة هذه الخطط لمتطلبات و احتياجات هذه الأقاليم من الاستثمارات الكافية لتحسين معدلات النمو على المستوى المحلي.
- ✓ تزايد وجود أعمال و مشروعات استثمارية تحت التنفيذ في نهاية السنة المالية بما يؤكد على تدني إنتاجية هذه المشروعات و انخفاض قيمتها المضافة.

وفق هذا المنظور فان ما تعرضه الخطط المختلفة هو بعض الاعتبارات و المبادئ التي تحكم هذا التوزيع , فالخطط المختلفة قد تضمنت فصلا مستقلا عن البعد المكاني و ضرورة أن تشمل الخطة على تنمية الأقاليم و تقليل الفوارق الإقليمية ، إلا أن الأمر يقتصر على وضع أرقام مطلقة لإجمالي استثمارات دواوين المحافظات دونما وضع أهداف محددة لتنمية كل إقليم ووضع سياسة عامة تعكس مستوى النمو المرغوب في الوصول إليه داخل الأقاليم المختلفة.

2. تسلط المراكز الحضرية الكبرى على هيكل الحضري .

التحضر:هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري أي العملية التي عن طريقها تنشا المدن.

و التحضر وفقا لهذا التعريف هو تركز السكان في منطقة معينة عند مستوي كثافة معينة غير أن هذا المفهوم لا يعتمد على كثافة السكان فقط فلابد من انتشار قيم و أنماط سلوكية معينة تركز على الوسائل الفنية و طرق الإنتاج المتقدمة .[1]

وبذالك يتضح أنه لا يوجد شكل منظم في توزيع المدن وأن المراكز الحضرية الكبرى تسيطر على الهيكل الحضري ، وقد ذالك إلى عدم التوازن الجغرافي مما أدى إلى ظهور ازدواجية الاقتصاد ، والذي يتميز بالتفاوت بين المدينة الرئيسية وباقي الحيز وهو ما ترتب عليه العديد من المشاكل . [2]

3. استقطاب المراكز الحضرية للتنمية .

يمكن التعبير عن استقطاب المراكز الحضرية للتنمية بمسألة المركز والأطراف حيث يحتكر المركز إقليم العاصمة والأقاليم الحضرية والأقاليم المتاخمة للموارد القومية ،إذ يرتكز الإنفاق القومي سواء للاستثمار الإنتاجي أو للخدمات في هذه الأقاليم مع حرمان الأقاليم الأخرى من نصيبها المتوازن مع أحجامها السكانية من هذا الإنفاق ، ويمكن رصد استقطاب المراكز الحضرية للتنمية من خلال مراجعة التوطن الصناعي ولانحيازي المكاني لتوطين الصناعة على عدة مستويات : [3]

- ✓ أولها : الانحياز للحيز المعمور على حساب الحيز غير المأهول .
- ✓ ثانيها :الانحياز للوجه البحري على حساب الوجه القبلي .
- ✓ الانحياز للمراكز الحضرية الكبرى على حساب الأقاليم الأخرى .

4. تفاقم تيارات الهجرة الداخلية .

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق184 .
[2]- مرجع نفسه ،ص 185 .
[3]- مرجع نفسه ،ص 286 .

تعريف الهجرة الداخلية : تعرف الهجرة الداخلية بأنها " التحرك بين وحدة جغرافية وأخرى داخل حدود الدولة الواحدة مع ما يتتبع ذالك من تغيير في محل الإقامة ومكان العمل ، وقد استثنى من هذا التعريف تحركات السكان بهدف الزيارات أو السياحة أو قضاء بعض الاحتياجات " . تؤدي حركة الهجرة الداخلية إلى تقيل الفوارق بين الأقاليم و تخفض من عدم المساواة في الدخل الفردي ، إلا أن هناك اتجاه لم يوافق على ذالك و توصل إلى أنها تزيد من الفوارق وقد دل على ذاك بأنه عاد ما يكون المهاجرون من الصفوة المختارة من الشباب المتعلمين النشطين ، بحيث يؤدي انتقالهم إلى زيادة نسبة قوة العمل في الإقليم الذي يهاجرون إليه ، وخفض هذه النسبة في الإقليم المهاجر منه مما يترتب عليه نمو وزيادة إنتاج الأول و تخلف الثاني مما يزيد من الفوارق .

وهو ما يعني أن الهجرة الداخلية تعتبر سبب ونتيجة لهذه الفوارق بين ا لمناطق المختلفة في الدولة ، فهي سبب لأنها تؤدي إلى تدهور وزيادة تخلف الريف لحرمانه من الأيادي العاملة و النشطة التي تهاجر إلى المدن ، وهي في نفس الوقت نتيجة ن وجود التفاوت بين أجزاء الدولة يؤدي إلى انتقال العمالة والسكان من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة .[1]

5. **اختلاف نمو الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية :** ظاهرة التفاوتات بين المناطق أو المحفظات المختلفة للدولة أو كما يطلق عليها التفاوتات الإقليمية و هي الظاهرة التي تعني اختلاف مجموعة ن المظاهر أو العوامل عن قيمة محددة بشرط أن تكون هذه الاختلافات غير المبررة لأنها اختلافات في خصائص نشأت مختلفة بطبيعة الأحوال بطبيعة كل شيء في الحياة و بالتالي فهي

[1] - حنان خليفة عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 288 .

لا يمكن إلغاؤها أو حتى التحكم فيها و لكن الاختلافات غير المبررة الناتجة عن التدخل المتعمد للعنصر الإنساني لتغيير طبيعة الأشياء بتغيير شكل و مقدار الاهتمام بمكان ما دون الأخر، هذا و تظهر الفوارق بين الأقاليم في عدة صور: [1]

- ✓ فوارق اجتماعية: متمثلة في عدم تساوي الفرص الاجتماعية في الحصول على خدمات صحي متخصصة أو تعليم عالي أو التمتع بالأعمال الثقافية الرفيعة.
- ✓ فوارق سياسية: متمثلة في عدم تساوي الفرص في تمثيل في المؤسسات المختلفة في الدولة .
- ✓ فوارق اقتصادية :متمثلة في عدم تساوي الفرص في الحصول على عمل مناسب أو اجر حقيقي.

6. اختلاف توزيع السكان على مستوى المدن .

لا جدال أن هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني و تنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو في منطقة جغرافية زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع العشوائي و النمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل التي تقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة و من المعروف أيضا أن النمو السكاني المصحوب بالهجرة من الريف إلى الحضر يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية و اجتماعية كبيرة على الموارد و إلى سوء توزيع الدخل و زيادة نسبة الفقر و البطالة حتى تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية.[2]

[1]- مرجع نفسه ، ص282 .
[2]- مرجع نفسه، ص 265 .

المطلب الثالث : أهداف التنمية لمحلية .

إن التنمية المحلية تشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وثقافية و سياسية ، حيث تشكل سلسلة مترابط من العوامل و المحددات التي تؤثر على المسار التنموي ، فيجب التقيد بالتنسيق و تضافر الجهود بين كل المشاركين في التنمية المحلية سواء جماعات محلية أو هيئات حكومية و خواص من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، و يمكن إيضاح الأهداف من التنمية المحلية كالآتي :

1. **تعزيز جودة الحياة:** محاربة الفقر والإقصاء و الفوارق الاجتماعية و التهميش ، وكذا دعم الفئات الضعيفة و المهمشة وإدماجها في المجتمع ، تحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة ، وترقية نوعية الخدامات الجوارية ، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي و تثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية . [1]
1. **التنمية الاقتصادية المستدامة:**تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، وذالك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسعتها ،[2] دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات ، وتشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية بما فيا أنشطة الأسر ، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري بتكاثف وتوحيد الجهود .[3] فالتنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى زيادة الدخل القومي و انعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي ، مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة

[1]- فؤاد غضبان ،ص 40.
[2]- مرجع نفسه ، ص 37.
[3]- مرجع نفسه ،ص 37 .

المواطن ، وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل و تصميم الخدمات و المرافق العامة . [1]

2. **تعزيز التعليم والمهارات:** لقضاء على الفقر و الجهل و التخلف ، ويتم ذالك من خلال فتح مناصب الشغل عن طريق المشاريع السابقة ، مما يخفض من معدلات البطالة و يرفع من القوة الشرائية للأفراد ، ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية ، كبناء المدارس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال ، كذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحوى الانفتاح و التحضر تدريجيا . [2]
3. **الحفاظ على البيئة:**ركز القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة و إصلاحها ، عبر تدعيم الإعلام البيئي ، و تجسيد مخططات التنموية ، والحد من المخاطر البيئية ، ودور التنظيمات و الجمعيات في مجال حماية البيئة [3]،
4. **تعزيز المشاركة المجتمعية :** تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية ، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له ،و إشعاره بأنه عنصر مهم و فعال في مجتمعه ، و أنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات ، وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات و النقائص التي يعاني منها . [4]
5. **تعزيز الثقافة والهوية المحلية:** التصدي للفات الاجتماعية و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية و الأبواب المفتوحة

[1]- وليد الجيوسي،**أسس التنمية الاقتصادية** ،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2009، ص 09.
[2]- فؤاد غضبان، ص 37.
[3]- د.أحمد لكحل، مرجع سابق ،ص 64 .
[4]- فؤاد غضبان، ص 38.

و الحمـــلات المنظمـــة وتنظـــيم النـــدوات و المحاضـــرات التـــي تغـــرس القيم النبيلة و التضامن . [1]

6. **دعـــم الإدارة المحليـــة :** دعـــم الإدارة المحليـــة حتـــى تـــتمكن مـــن الخـــروج مـــن دائـــرة الفقـــر ، وهـــذا الـــدعم يكـــون بتقـــديم المســـاعدات للقيـــام بالمشـــاريع للقضـــاء علـــى النقـــائص التـــي يعـــاني منهـــا ، [2] وذالـــك عـــن طريـــق الاســـتفادة مـــن اللامركزيـــة ، والتـــي تعنـــي اســـتقلالية الإدارة ، ممـــا يســـاعدها علـــى وضـــع المشـــاريع المناســـبة لـــه باعتبارهـــا اقـــرب مـــن الدولـــة إلـــى الســـكان ، وأعلـــم باحتياجـــاتهم و النقـــائص التـــي يعانوا منها .[3]

7. **التـــوازن الإقليمـــي للتنميـــة :** التخفيـــف مـــن الفـــوارق التنمويـــة بـــين الأقـــاليم والولايـــات و داخـــل الإقلـــيم الواحـــد ، بـــروز إمكانيـــة التكامـــل بـــين المنـــاطق ، مـــن أجـــل الوصـــول إلـــى الأهـــداف المســـطرة و تحـــين نوعيـــة الخدمـــة المقدمـــة ، [4] لتحقيـــق نمـــو متـــوازن يراعـــي اعتبـــارات الكفـــاءة الاقتصـــادية فـــي توزيـــع المـــوارد و التكـــافؤ الاجتمـــاعي فـــي توزيـــع ثمـــار التنميـــة ، وذلـــك بـــالتركيز علـــى المنـــاطق الريفيـــة للقضـــاء علـــى عوامـــل الطـــرد ، والحـــد مـــن الهجـــرة إلـــى المنـــاطق الحضـــرية ، ولتضـــييق الفجـــوة الداخليـــة بـــين الريـــف و الحضـــر ،و إعطـــاء دفعـــة إلـــى المنـــاطق الواعـــدة المتميـــزة بـــالموارد لحـــل مشـــكل التكـــدس الســـكاني ، وبصـــفة خاصـــة للمنـــاطق التـــي مازالـــت إمكانياتهـــا الاقتصـــادية دون الاســـتغلال الكامـــل أو الأنســـب ، ولتـــوفير مزيـــد مـــن

[1]- نفس المرجع ،نفس الصفحة .
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة .
[3]- نفس الملاجع، نفس الصفحة .
[4]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

فـــرص العمـــل للشـــباب ، والتقليـــل مـــن التفـــاوت الداخليـــة بـــين المحافظات .[1]

[1]-نفس المرجع، نفس الصفحة .

المبحث الثاني : ماهية التمويل المحلي .

تعتمد الجماعات المحلية في تمويل نشاطاتها الإدارية و الإنمائية على مختلف الموارد المحلية المتاحة ، فتعمل دائما على تنمية هذه الموارد و إستمراريتها من أجل تحقيق تمويل دائم و مستمر للتنمية المحلية ، و تحقيق الاستقلال المالي لها ، وتتمثل في الموارد في الموارد المليـة المحلية ، و موارد مالية أخرى خارجية تتمثل في القروض و الإعانات و الهبات و الوصايا ، و سوف نتطرف إلى دراسة مفهوم التمويل و أهميته ،و كذا مختلف مصادر التمويل المحلي ، ودور التمويل في تحقيق التنمية المحلية .

سوف نتناول ثلاث نقاط رئيسية هي :

- مفهوم التمويل المحلي .
- أسس ومصادر التمويل المحلي .
- أهمية التمويل المحلي .

المطلب الأول : مفهوم التمويل المحلي.

التمويل المحلي يشير عمومًا إلى جميع أشكال التمويل التي تمتد داخل البلد نفسه ، هذا التمويل يعتبر أحد الأساسيات الاقتصادية لأي دولة ، حيث يدعم النمو الاقتصادي والاستثمارات في البنية التحتية و الخدمات العامة ، و يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التمويل المحلي و أسس التمويل المحلي .

الفرع الأول / مفهوم التمويل المحلي .

يعرف التمويل المحلي بأنه " هو كل الموارد المتاحة التي يمكن توافرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة " .[1]

من خلال هذا التعريف فإن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها و الأنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة . و يتطلب تنمية الموارد المحلية أن تكون لهذه الجماعات المحلية سلطات واسعة في الحصول على إيرادات خاصة بها، وأن تكون لها ميزانية خاصة بها يتم فيها تحديد النفقات العامة ودعم اللامركزية المالية من خلال فرضها ضرائب ورسوم في إطار ضوابط مركزية .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، دار الجامعة الاسكندية ،مصر، 2001، ص 22 .

المطلب الثاني : أسس التمويل المحلي .

تتمثل أسس التمويل المحلي في النقاط التالية :

1. **محلية المورد :** ويعني ذالك أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستادى وتحصيلته متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية ، فضرائب الأراضي و المباني التي تقع داخل نطاق الوحدة المحلية مناسبة للإدارة المحلية ،أما ضرائب الدخل فلا تعد مناسبة للإدارة المحلية نظرا لصعوبة تحديد مدي محلية أوعيتها .[1]
2. **ذاتية المورد :** بمعني أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا وربطه وتحصيله ، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها .[2]
3. **سهولة إدارة المورد :** ويقصد به تيسير تقدير وعاء المورد و رخص تكلفة تحصيله ، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة ، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا أي الحصول على أكبر موارد مالية ممكنة منه .[3]
4. **مرونة المورد** : أي يمكن الزيادة فيه حسب الحاجة من حيث مبالغه المالية أو أنواعه، وهذا ما يزيد من نفقات الوحدات المحلية .[4]
5. -**كفاية المورد واتساعه:** أي كافيا لتغطية احتياجات الجماعات المحلية لتتمكن من تلبية الحاجات العامة .[5]

---

[1]- حنان عبد القادر خليفة ،مرجع سابق،ص 57 .
[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة .
[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة .
[4]- وهيبة بناصر ،**التمويل المحلي ودوره في عملية التمويل المحلي** ،مجلية البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ،العدد 06 ، البليدة، الجزائر، 2013، ص 92 .
[5]- نفس المرجع ، نفس الصفحة، 92 .

المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي .

تعتمد مصادر تمويل الإدارة المحلية على البلد والنظام القانوني الذي ينظمها، و لكن في العادة ، يمكن أن تشمل هذه المصادر مصادر تمويل الداخلية ، ومصادر التمويل الخارجية ، من الإعانات و الصناديق الخاصة و كذا اللجوء إلى الاقتراض ، وسوف نتطرق إليها بالتفصيل هذا المطلب .

الفرع الأول : الموارد المحلية الداخلية للجماعات المحلية :

وتشمل الضرائب و الرسوم التي تعود مدخولاتها إلى ميزانية الجماعات المحلية ممثلة في الولاية و البلديات ، و هي تمثل أهم مصدر من مصادر التمويل المتنوعة ، و التي تعتمد عليها بشكل كبير في تغطية نفقاتها العامة ، والقيام بمختلف المشاريع التنموية ، والتي بدورها تساهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى كل وحدة

1- الضرائب و الرسوم الموجهة لميزانية الجماعات المحلية :

تنفرد البلديات بمجموعة من الضرائب و الرسوم تحصل كليا لصالحها و التي نص عليها في قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة لسنة 2019 و تتمثل في :

- الرسم العقاري على الملكيات البنية الموجود فوق التراب الوطني باستثناء تلك المباني المبنية و المعفية من الضرائب صراحة وفقا نص المادة 288 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019 .
- **الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية** : حيث يؤسس هذا الرسم سنويا على الملكيات الغير مبنية بجميع أنواعها ، باستثناء تلك المعفية صراحة في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

- **الرسم على النشاط المهني** : حسب نص المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2019 ، التي تنص على أن هذا الرسم يستحق من الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ، ويمارسون نشاط تخضع أرباحه على الضريبة على الدخل الإجمالي ، في صنف الأرباح غير التجارية .
- **رسم رفع القمامة المنزلية** : يؤسس لصالح البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية ، وذالك على كل الملكيات المبنية ، ويؤسس باسم المالك أو المنتفع .
- **رسم التطهير** : يؤسس رسم التطهير على البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية وذالك على كل المباني المبنية باسم المالك أو باسم المنتفع ، وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم ، و يمكن أن يكلف مع المالك في دفع الرسم سنويا بصفة تضامنية .
- **الضريبة الجزافية الواحدة** : أحدثت هذه الضريبة بموجب القانون رقم 24/06 المؤرخ في 26.12.2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، حيث تؤسس ضريبة جزافية تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل ، وهي تعوض الضريبة على الدخل و الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني ، يخضع لنظام الضريبة الجزافية الواحدة كل من الأشخاص الطبيعين الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع و الأشياء أو تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية و الأشياء أو عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم 3000000 دج وذالك وفق قانون المالية لسنة2007 .

2- الموارد الجبائية المخصصة جزئيا للجماعات المحلية :

- **الرسم على القيمة المضافة :** يحدد الرسم بالقيمة المضافة بالمعدل العادي ب 19% بينما يحدد المعدل المخفض ب 9 % من قانون الضرائب الغير مباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2019 ، وبعد تحصيل هذا الرسم عن طريق القبض يوزع وفق النسب التالية

حسب قانون الضرائب الغير مباشرة و الرسوم الغير مماثلة لسنة 2019 .

- ✓ 75 % لفائدة ميزانية الدولة .
- ✓ 10 % لفائدة البلديات مباشرة .
- ✓ 15 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد فتوزع كما يلي :

- ✓ 85 % لخزينة الدولة .
- ✓ 15 % للصندوق المشترك للجماعات المحلية .

- **الرسم على الذبح :** إن ذبح الحيوانات يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال و تبعا للكيفيات المحددة من طرف القانون ، ويحصل هذا الرسم بنسبة 100 % لفائدة خزينة البلديات وفقا لقانون المالية لسنة 2019 .
- **الدمغة الجبائية على السيارات :** يخضع لها كل من يملك سيارة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي ، يتغير فصل الرسم حسب نوع السيارة و سنة بدأ استعمالها ، ويعود ناتج الدمغة إلى الدولة بنسبة 20 % و الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80%

3- موارد التسيير المحلي للجماعات المحلية : تتكون موارد الجماعات المحلية من خلال تسيير ممتلكاتها و الخدمات التي تقدمها من غير الموارد الجبائية من المداخيل التالية:

1. **مداخيل أملاك الجماعات المحلية "الدومين " :** تقسم أملاك الدولة بوصفها شخص معنويا الى نوعين من الأملاك وهي الآملاك العامة و الأملاك الخاصة :

✓ **الدومين العام** ويتمثل في الطرق العامة والجسور و السدود و الموانئ و الكهرباء و كل شئ مخصص للاستخدام العام ،لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع و ليس لمنفعة طبقة

معينة ، و لا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح [1] .

- ✓ **الدومين الخاص** و هي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح و يمكن تقسيم الدومين الخاص إلى الدومين الزراعي و العقاري و الدومين التجاري و الصناعي ، حيث يضم الأول الأراضي الزراعية و الغابات والمصائد و المناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية ، أما الدومين التجاري و الصناعي يكون من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد التطور الذي حصل على واجباتها وبذالك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لنتاج البضائع . [2]
- ✓ **الدومين المالي** يقصد به حق الدولة في إصدار النقود و محفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة . [3]

2. **التمويل الذاتي " قسم التسيير "** : وفقا للمادة 161 و المادة 136 من قانون البلدية و الولاية على التوالي ، يتعين على كل من البلدية و الولاية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات لتسيير و تحويله إلى قسم التجهيز و الاستثمار ، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية و الولاية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها ، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10 % إلى 20 % ، وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير و المتمثلة في ما يلي :
   - ✓ الضرائب المباشرة بالنسبة للبلديات .
   - ✓ الضرائب الغير مباشرة بالنسبة للولايات . [4]

---

[1]- محمد طاقة و هدي العزاوي،**إقتصاديات المالية العامة** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن ، 2010 ، ص 77 .
[2]- مرجع نفسه ، ص 78 .
[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة .
[4]- بلخيري عبد الله ، **التمويل المحلي للجماعات المحلية و أثره على التنمية المحلية في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، المجلد 07، العدد02، الجزائر ، 2022، ص 248.

الفـــرع الثـــاني : المـــوارد الخارجيـــة للجماعـــات المحليـــة :بالإضـــافة إلـــى المـــوارد المحليـــة لـــلإدارة المحليـــة هنـــاك أيضـــا مـــوارد خارجيـــة لـــلإدارة المحليـــة ، لجـــأت إليهـــا الإدارة المحليـــة لتغطيـــة احتياجاتهـــا المســـتمرة ، و تحقيـــق تنميـــة المحليـــة المســـتدامة ، وتكـــون أغلـــب هـــذه المـــوارد عـــن طريـــق الإدارة المركزيـــة أو المؤسســـات التابعـــة لهـــا أو مختلـــف الصـــناديق الماليـــة التابعة لها ، وتتمثل هذه الإعانات في :

1. **الإعانـــات :** هـــي كـــل مـــا تتقاضـــاه الوحـــدات المحليـــة مـــن أمـــوال أو تســـهيلات مـــن الحكومـــات المركزيـــة و الأفـــراد و المؤسســـات الخاصـــة بمـــا يقدمونـــه مـــن هبـــات ووصـــايا و جهـــود ذاتيـــة و تبرعـــات ، كمـــا يشمل الهيئات الأجنبية سواء كانت حكومية أو هيئات دولية . [1]

2. **التبرعـــات و الهبـــات :** تعتبـــر مـــن المـــوارد الماليـــة الخارجيـــة ، ويحـــق لـــرئيس المجلـــس الشـــعبي لبلـــدي باســـم البلديـــة الحـــق فـــي قبولهـــا أو رفضـــها ، شـــريطة أن لا تكـــون مثقلـــة بأعبـــاء وشـــروط ، حتـــى لا تمـــس باســـتقلال الجماعـــات المحليـــة ، كونهـــا إحـــدى مبـــادئ اللامركزيـــة الإداريـــة ، وقـــد تكـــون مصـــدر هـــذه الهبـــات حكوميـــة أو شخصـــيا طبيعيـــا أو معنويـــا ، مثـــل تلـــك العمليـــات التـــي تقـــوم بهـــا وزارة التضـــامن الـــوطني اتجـــاه البلـــديات . وتعتبـــر هـــذه المـــوارد ظرفيـــة غيـــر منتظمـــة و لا مســـتقرة ، حتـــى أنهـــا غيـــر مقيـــدة فـــي ميزانيـــة البلديـــة و لا ميزانيـــة الولايـــة ، إلا أنهـــا رغـــم ذالـــك تعتبـــر هـــذه الموارد إضافة إيجابية للجماعات المحلية لتغطية . [2]
3. **القـــروض البنكيـــة :** تـــدخل القـــروض ضـــمن المـــوارد الماليـــة للوحـــدات المحليـــة ، وقـــد نصـــت المـــادة رقـــم 15 مـــن قـــانون الإدارة المحليـــة رقـــم 1979/43 و تعديلاتـــه بأنـــه يجـــوز للمجلـــس الشـــعبي للمحافظـــة فـــي حـــدود الخطـــة و الموازنـــة المعتمـــدة الإقـــراض للقيـــام بمشـــروعات

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ، ص 59 .
[2]- عبد الله بلخيري ، مرجع سابق ،ص 249 .

إنتاجية أو استثمارية لازمة للمحافظة أو للوحدات التي في نطاقها بشرط أن لا يتجاوز 40 / من المجموع السنوي للايراداتها الذاتية أو إيرادات الوحدة المحلية التي تنشأ فيها هذه المشروعات ولا يجوز زيادة على هذه النسبة المشار إليها أو الاقتراض من جهة أجنبية إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء ، ومع ذالك فإن القروض المحلية و الأجنبية التي حصلت عليا المحافظات لم تصل إلى هذا الحد و لم تستفد الوحدات المحلية من حد المديونية المسموح به في تمويل مشروعاتها . [1]

كما يأخذ القرض العام عدة أساليب لإصداره منها : [2]

- ✓ **الاكتتاب العام المباشر :** وذالك عن طريق عرض سندات القرض العام على الجمهور مباشرة ، تتميز هذه الطريقة من أنها تمكن الدولة من فرض رقابتها المباشرة على جمهور المكتتبين ، بحيث يمكنها توزيع الاكتتاب غلى أفراد المجتمع و الحد من سيطرة كبار المستثمرين على قروض الدولة ، كما أن هذه الطريقة توفر ما قد تتحمله الدولة من عمولة تستحق للوسطاء المكلفين من قبل الدولة بالإشراف على تمويل القروض .
- ✓ **الاكتتاب غير المباشر :** بحال الشك بإمكانية تغطية القرض العام ة الرغبة في الحصول عليه بأسرع وقت ممكن ، تلجا الحكومة إلى الاكتتاب في القروض إلى والمصارف و المؤسسات المالية لسداد قيمته فورا بعد خصم عمولة تحدد بالاتفاق مع الحكومة ، على أن تكون لهذه المصارف و المؤسسات المالية حرية بيع السندات للجمهور وفقا لما تحدده من أسعار ، وبموجب هذه الطريقة تتمكن الدولة من سرعة الحصول على قيمة القرض و تغطيته .

[1] - حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ،ص 61 .
[2]- محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق ، ص 151-152 .

- ✓ **طرح السندات في البورصة :** في حالة كون القرض العام غير كبير تلجا الحكومة إلى طرح سندا هذا القرض في البورصة وعلى شكل دفعات محددة القيمة ، حتى لا يؤدي عرض هذه السندات للبيع دفعة واحدة إلى انخفاض أسعارها و ما يؤدي ذلك من ارتفاع الأعباء المالية للقرض العام .
- ✓ **البيع بالمزاد :** وذالك عن طريق سندات القرض العام للبيع على كل من الجمهور و المصارف و المؤسسات المالية على أساس سعر أدني تحدده الحكومة للقرض و تدعو المكتتبين إلى تقديم عروضهم للحصول على السندات بأسعار لا تقل عن هذا السعر المحدد ، و في حالة زيادة كمية السندات المكتتب فيها عن الكمية المعروضة فان الحكومة تقوم بتخصيص السندات للمكتتبين الذين قدموا على الأسعار ، أو تقوم الدولة بتحديد أعلى سعر للفائدة و تدعو المكتتبين إلى تقديم عروضهم للحصول على السندات بأقل سعر ممكن مما يؤدي إلى تخفيض أعباء القرض العام .

4- الحسابات و الصناديق المحلية الخاصة : يرجع الهدف من إنشاء الحسابات والصناديق الخاصة إلى تحقيق قدر من الاستقلال للهيئات المحلية ، فقد أراد المشرع تحرير أجهزة الإدارة المحلية من الإجراءات الإدارية في الصرف و الاعتماد في الموازنة ، كما هدف المشرع إلى تنمية الموارد الذاتية و تعميق المشاركة الشعبية في التنمية و توفير السيولة المالية .[1]

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية [2] Fonds commun 'FCCL des communautés locales' : يعتبر الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، أنشء بالمرسوم قم 86/266 المؤرخ في 04.11.1986 الذي يحدد تنظيمه وتسييره ،

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق، ص 61 .

[2] - Fonds commun des communautés locales

وهو موضوع تحت رئاسة وزير الداخلية ، ومسير من طرف مدير موضوع تحت رقابة مجلس الإدارة .[1]

- ✓ **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية :** ألغي الصندوق المشترك للجماعات المحلية **بموجب** المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة2014 ، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره.

صندوق الضمان : يوجه أساسا للبلديات و الولايات لضمان تقدير الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ويتمثل دوره في الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور إختلالات في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية ، والمساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لم يتسنى تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية ، وتأمين تحصيل الولايات تحصيلا كليا لتقديراتها الجبائية في مجال الضرائب المباشرة المحلية .[2]

صندوق التضامن : ويتولى عدة مهام كدفع الضرائب المحصلة و الموارد المشتركة بين الجماعات المحلية ، ودفع تخصيصات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص ، أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقعة ، بالإضافة إلى تقديم إعانات تشجيعية للبحث و الاتصال .[3]

[1]- الشريف رحماني ، **أموال البلديات الجزائرية (الاعتلال، العجز و التحكم الجيد في التسيير)** ،دار القصبة للنشر،الجزائر، 2003،ص 79 .
[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق ، ص 47 .
[3]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

✓ - **المخطط البلدي للتنمية pcd[1] :**

طبقا للإحكام القانون رقم 11-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعمق بالبلدية، خاصة المادة 117 منه ، يشكل المخطط البلدي لتنمية أداة لتخطيط و تهيئة الإقليم على المستوى البلدي، حيث تسجل العمليات و مشاريع و عمليات التجهيز و الاستثمار العمومي المبرمجة من قبل المجلس الشعبي البلدي و التي تظهر على شكل مخططات

سنوية و متعددة السنوات ، و تشكل هذه المخططات البلدية لتنمية الأداة الأنسب لتجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية. من خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية، من خلال ميزانية الدولة لتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية و الاجتماعية للبلديات و تمكينها من الاستجابة بشكل فعال و سريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جواريه ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين.

[1]- Plan de développement communal

المبحث الثالث : إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية .

الإدارة المحلية تشير عمومًا إلى الهيئات و السلطات التي تدير شؤون محددة في إقليم معين،مثل بلدية أو مقاطعة أو منطقة. يمكن أن تتضمن مهام الإدارة المحلية إدارة البنية التحتية المحلية ، و توفير الخدمات العامة مثل النقل و التخطيط العمراني و الصحة و التعليم ، و تنظيم الأنشطة التجارية و المجتمعية.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث نقاط رئيسية :

- مفهوم الإدارة المحلية و مقوماتها .
- أهمية و أهداف الإدارة المحلية .
- مقومات نظام الجماعات المحلية و تفعيل دورها .

المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية و مقوماتها .

الإدارة المحلية هي الجهاز التنظيمي و التنفيذي المسؤول عن إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي أو الإقليمي داخل دولة ما ، تتولى الإدارة المحلية عادةً عدد من الوظائف الأساسية مثل تقديم الخدمات العامة المحلية ، كما هناك أسس ومقومات ترتكز عليها الإدارة المحلية في تأدية مهامها ، في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الإدارة المحلية ومقوماتها .

الفرع الأول : مفهوم الإدارة المحلية .

تعتبر الإدارة المحلية فرع من فروع الإدارة العامة للدولة ، و التي تقوم على المشاركة في إدارة الشؤون العامة ، والتي تقوم على تضافر الجهود لتلبية احتياجات المواطنين و السهر على إشباعها ، وتتعدد مفاهيم الإدارة المحلية وتعاريفها ، حيث يطلق عليها أيضا مصطلح اللامركزية ، نذكر منها :

تعرف « الإدارة المحلية بأنها نظام إداري مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية، وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولي الإشراف على أداء الخدمات و إنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة و رقابتها . "[1]

ويعرفها آخرون بأنها " توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة 'السلطة المركزية ' و بين هيئات محلية منتخبة و تمثل السكان المحليين تمثيلا صادقا و يكون لها سلطة البت و التصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية "[2]

[1]- فؤاد بن غضبان ، مرمع سابق ، ص 65 .
[2]- حنان عبد القادر خليفة ،مرجع سابق ، ص 32 .

كما تعرف أيضا بأنها " نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئة محلية تشكل للإدارة الشؤون المحلية . "[1]

من خلال التعريف السابقة يتضح أن الإدارة المحلية هي تلك الهيئات المحلية 'اللامركزية ' التي تمارس مهامها وفق النظم و التشريعات التي توضع من طرف السلطات الحكومية العلية ' المركزية ' ، وتعمل الإدارة المحلية على تلبية رغبات المواطنين و احتياجاتهم وتحسين المستوى المعيشي ، وذالك عن طريق المجالس المحلية المنتخبة .

الفرع الثاني : مقومات الإدارة المحلية .

يعتبر نظام الإدارة المحلية أسلوبا إداريا بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام يحتوي على عدد من المقومات الأساسية.ويمكن إبراز أبعاد كل مقوم من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي :

1. **تقسيم إداري لإقليم الدولة:**[2] يشَير هذا المقوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوفَر وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء ، يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لغرض الإدارة المحلية .

أهميتها: تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء

[1]- شنطاوي على ، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر و التوزيع ،ط2، عمان،الأردن ،2007، ص 20.
[2]- بسمة عولمي، **"دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة بلديات تبسة"**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية . تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة،الجزائر، 2003 ،ص16.

كبَت من نفقاتها، فهذا يتطلب حجما أدن من السكان الذين يكلفون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المعنية .

2. **المجالس المحلية المنتخبة:** من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل رئيس منتخبي مثل الإدارة العامة لمواطِني الوحدة، فالمواطنُين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا .الأصل في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي، وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أف الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية ولأن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ.
3. **التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:** يكون استقلئ الوحدات المحلية إداريا باستقلالها المالي وتباعا لاستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها ، فلا يقتصر دور استقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري ، لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلية . [1]
4. **رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية:** تقوم على عدت أسس من أهمها أن السلطات المحلية تتفاوت في القوة المالية تبعا لما يأتي لكل منها من حصيلة الموارد المالية المقررة لها، الأمر الذي يتطلب مراقبة أعمال هذه السلطات بالإضافة إلى أن الجماعات المحلية تتفاوت في أحجامها، طبيعة اقتصادها ومستوى سكانها الاجتماعي والثقافي. أحيانا قد تغالي بعض السلطات

[1]- -بسمة عولمي، مرجع سابق ص 07 .

المحلية في أسعار الضرائب المحلية للحصول على ما يكفي لمواجهة الحاجات المحلية، مما يستدعي الأمر تدخل الحكومة المركزية لتحديد حد أعلى لأسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة .

5. **المشاركة الشعبية:** تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات فالمشاركة الشعبية هي إشراك المواطنُون أفراد وجماعات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات .

6. **التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط:** يمكن اعتبار التنمية المحلية على أنها تلك العملية المخططة للتعبئة الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات .عند التحدث عن التنمية المحلية كهدف أساسي للإدارة المحلية فانه كي تتحدث على الوجه المطلوب لا بد أ تكون مخططة، أي أن التخطيط هو أحد المقومات الضرورية لأي نظام للإدارة المحلية .فإذا كان تحديد اتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة تبدأ من السلطة العليا والمجالس الشعبي بها فان الأهداف التفصيلية والمنشأة القاعدية ينبغي أن تبدأ من الوحدات الأدنى ومجالسها الشعبية على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجالس الشعبي بها ضمانا لواقعية التخطيط. ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي حيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط الإقليمية والمحلية بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني

وحماية البيئة وهذا يتطلب التنسيق بن أجهزة التخطيط على كافة المستويات.

7. - **توفر العنصر البشري:** يعمل العنصر البشري على إصلاح التنمية المحلية والتي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وتدبَر التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أن تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنُين في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة إلى غاية تنفيذها وهو عمل إلزامي.

8. - **مقومات قانونية:** تعتبر مقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية فيمكن استخلاص أن المقوم الخاص بضرورة ذاتية لدعم الاستقلال الإداري والتقليل من اعتمادها على الحكومة المركزية في الحصول على إعانات حكومية، هو الركن الأساسي لقيام نظام إدارة محلية ناجحة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن توافر الموارد المالية الذاتية المحلية أمر لا بد منه لكي تقوم الوحدات المحلية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الأهداف المنوطة بالوحدات المحلية تجتمع كلها في هدف رئيسي يتلخص في السعي إلى تحقيق التنمية المحلية أكبر درجة ممكنة من الكفاءة وحسن الأداء ذلك أن تحقيق هذا الأهداف بالصورة المطلوبة يتبعه تحقيق المقومات الأخرى التي تقوم عليها نظم الإدارة المحلية ومن ثم نجاح نظام الإدارة المحلية المطبق.[1]

[1]- مرجع نفسه ، ص 08 -10 .

المطلب الثاني : أهمية و أهداف الإدارة المحلية .

تهدف لإدارة المحلية إلى تحقيق العديد من الغايات على المستوى المحلي و على المستوى المحلي و المستوى الوطني ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعرض لأهمية الإدارة المحلية و كذا الأهداف المرجوة منها .

الفرع الأول : أهمية الإدارة المحلية .

تحظى الإدارة المحلية بأهمية بالغة في جميع جوانب الحياة لما توفره من خدمات عامة للأفراد، و هذه الأهمية تمكن في:

1. الأهمية الاجتماعية:أهتم علماء الاجتماع بالإدارة المحلية من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي أو كتركيبة اجتماعية أو منظمة اجتماعية خاصة وأن التمثيل في المجالس المحلية هو حيث الأصل يتم بدون مقابل، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل و هو يجعلها موضوع اهتمام هده الفئة من العلماء و الباحثين.
2. الأهمية السياسية:يمكن النظر للإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة للامركزية يتمكن من خلالها المنتخبين على مستوي الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق الفكرة الديمقراطية . [1]
3. الأهمية الإدارية:يمكن تلخيص الأهمية الإدارية للإدارة المحلية في النقاط التالية:

[1]- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية: القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012**،جسور للنشر و التوزيع ،الجزائر،2012،ص 59،60 .

- ✓ تحقيق الكفاءة الإدارية و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و توفير

الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة و لن يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير الكفاءات الإدارية في أدارة الخدمات المختلفة و العمل على قياس مدى كفاءة الخدمة، و ذلك من خلال معرفة قدرتها على إشباع الحاجات للمواطنين.

- ✓ تغيير أنماط الأداء من وحدة لآخري، بالنظر إلى طبيعة الوحدة و حجمها و حاجات

أهلها و تفادي تنميط الأداء الذي يعتبر عيب من عيوب الإدارة المركزية.

- ✓ القضاء على ظاهرة البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة و بعد الإدارة، حيث تنجز الخدمات من طرف أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية و لا يخضعون إلى رقابة المستفيدين منها. [1]

4. الأهمية الاقتصادية:تتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام لإدارة المحلية في ما يلي:

- ✓ توفير مصادر التمويل المحلى من خلال إيرادات أملاك المجالس و ممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيصها للمشروعات قومية.
- ✓ تأسيس مشروعات اقتصادية تلاءم احتياجات الوحدات المحلية و حاجات المواطنين فيها ، فالمجالس المحلية أقدر من السلطة

[1]- إيمان نموشيورتاج قمر الزمان لعور ،**دور إصلاح الإدارة المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية سطيف** ، (رسالة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2016)،14.

المركزية على اقتراح و إقرار المشاريع الاقتصادية التي تحتاجها الوحدة المحلية.

- ✓ لعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوي المحلي .[1]

الفرع الثاني : أهداف الإدارة المحلية.

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية و المتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، و في إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالي:

1. التعددية يقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات و المصالح المتنوعة، و تعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها و سلطاتها،فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية للمشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم، و الصحة، و الإسكان، و الثقافة و الأمن و غيرها.
2. الديمقراطية تعتبر الديمقراطية أحد أهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة المحلية والتي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها و ذلك من أجل دفع المواطن للاهتمام بالشؤون العامة و توثيق صلة بالحكومة.
3. السماح بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن.
4. تعزيز الديمقراطية و المشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخاب.[1]

[1]- إيمان نموشي ورتاج قمر الزمان لعور ،مرجع سابق ، ص 14.

المطلب الثالث : تفعيل دور الإدارة المحلية والرقابة على أداءها .

من أجل الأداء الجيد للإدارة المحلية وجب العمل إلى آليات لتفعيل دورها ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تفعيل دور الإدارة المحلية ، وكذا آليات الرقابة على الإدارة المحلية .

الفرع الأول : تفعيل دور الإدارة المحلية .

تلعب الإدارة المحلية دورا مهما و محوريا في تطبيق الرؤية و السياسة المتكاملة للتنمية المستدامة فيما يخص القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و هذا من خلال الخطط و البرامج المحلية التي تسعى الوحدات المحلية على تحقيقها و العمل على تطبيقها في مجال دعم البرامج التنموية الوطنية و العالمية الشاملة، و كذلك لتلبية احتياجات المواطنين و التعاون مع مختلف المنظمات غيرالحكومية لأنه لا يمكن العمل على تحقيق التنمية بمعزل عن هذه المنظمات لما لها دور فعال في المشاركة على تحقيق التنمية المستدامة.

يتمثل دور الإدارة المحلية في مجال الاقتصادي

1. تتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط و الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية و توجهها نحو المشروعات الإنتاجية و الخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية،و رفع

[1]- عتيقة جديدي،**إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**- بلدية بسكرة نموذجا - رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2013،ص 21-22.

مستوي معيشتهم،[1] و يكفل أسلوب الإدارة المحلية، و المستويات الإدارية الحق في مناقشة ميزانية الإدارة المركزية و المشاركة في اتخاذ القرارات المالية العامة، فضلا عن حق الإدارة المحلية في الاستفادة من الموارد المالية لها من الضرائب أو قدرات اقتصادية و لتلبية الاحتياجات سكانها وتمويل مشروعات تحسين خدماتها و يتحقق ذلك من خلال توزيع مسؤولية اتخاذ القرارات ذات الارتباط المحلى على المجالس المحلية و الجمعيات المرتبطة بها.

2. حيث تقوم الإدارة المحلية بمختلف مستوياتها في إطار التنمية المستدامة تقوم الإدارة المحلية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي و تنمية المجتمع، و من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، و تشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغير و المتوسطة الإنتاجية. [2]
3. تسهم الإدارة المحلية بالمحافظة على ديمومة التنمية الاقتصادية من خلال مداخلات

جماعاتها من مختلف الموارد الداخلية و الخارجية.

4. تعمل الإدارة المحلية على توفير مصادر التمويل المحلى من خلال الضرائب و الرسوم المحلية و إيرادات أملاك المجالس المحلية و ممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيص تلك المصادر للمشروعات المحلية.

[1]-إيمان بوعطية و مريم بن سعدون، **آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سكيكدة)**، شهادة الماستر ،كلية العلوم التجارية ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة 2014-2015 ، ص 61 .

[2]- نفس المرجع، ص 29.

5. الإدارة المحلية تضمن عدالة توزيع الخدمات على الأقاليم المختلفة، و العمل على تكافئ الأعباء المالية مع الخدمات التي يتلقاها المواطن و بالتالي ضمان حق الفرد من الدخل القومي.
6. تعمل الإدارة المحلية على تقريب فرص الحصول على الموارد و الخدمات من الأفراد والمساواة في توزيعها بما يساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي.[1]
7. تسعي معظم الدول في الوقت الراهن إلى تحقيق اللامركزية الإدارية العمرانية بصفة خاصة، لما لها أهمية تحقيق الاستدامة، و اعتبرت الإدارة المحلية هي الأسلوب الأقدر على إدارة المدن حيث الاهتمام بتدعيم دور المحليات في اتخاذ القرار و العمل على رفع كفاءتها، كما تركز الإدارة المحلية على التدعيم الاتصال بين جماعاتها والدولة و تؤكد على آلية الحوار و طرح الحلول و المواجهات و الشراكة و العلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة و ممثلي المجتمع.

- و هذا الإجراءات تدعم المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار و هو أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، كما تركز على المشكلات العمرانية و خاصة المرتبطة بالنمو العمراني غير مصحوب بنمو اقتصادي ملائم و مشاكل الكثافات و النمو السكاني السريع فضلا عن مراقبة معدلات التلوث و المناطق العشوائية و متابعة برامج التنمية .[2]

[1]- سمية مساهل ، **دور التكامل الإقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي و الإتحاد المغاربي**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014، ص33،32 .

[2]- غادة فاروق حسن و عمر محمد الحسني، **تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية و لدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الإقليمي حول تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة** ، القاهرة 15-18 ديسمبر 2003)، 06.

- كما تعد اللامركزية أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي و سياق اقتصاد السوق، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه و تسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المواطن الواجب تلبيتها، و تفتح المجال للمنافسة و بالتالي فعالية في جلب الاستثمار و في ترقية التنمية المستدامة. [1]

الفرع الثاني: الرقابة على أداء الإدارة المحلية.

الرقابة عملية ضرورية تسهم بشكل فعال للحرص على أن كل السياسات والبرامج والخطط تسيير وفق ما هو مخطط له بأداء وكفاءة عالية، كما عملية ديناميكية مستمرة تتطلب وجود إجراءات مدروسة والاعتماد على أساليب ووسائل مختلفة وذلك من أجل ضمان تماشي الخطط والسياسات المعتمدة مع ما هو مخطط له.

لذا سنحاول من خلال هذا الدراسة التطرق لمختلف التعاريف المدرجة حول الرقابة، فقد تباينت الآراء بين الباحثين حول تحديد مفهوم للرقابة، وكذا ذكر أنواع الرقابة وتبيان أهميتها وهنا سوف نتطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالعملية الرقابية من تحديد الأساليب ، ومجمل خطوات العملية الرقابية وكذا شروط النظام الرقابي الفعال، كما يلي :

[1]- فاطمة الزهراء مولفرعة و مختار عصماني ، **دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001 – 2014**، مجلة البشائر الاقتصادية 01 (2014)، ص 134.

أولا : تعريف الرقابة :

هناك من يعرف الرقابة على أنها ذالك النظام الذي يساعد الإداريين على قيامهم بتقييم مدى التقدم الذي يحققه المشروع في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر .

تعرف كذلك على أنها تعبير شامل عن الإشراف والمتابعة وقياس الأداء وتحديد للمعايير ومقارنتها بالانجازات إذن هي وظيفة تقتضي تحديد واضح للخطط والنتائج المتوقع حصولها واكتشاف الأخطاء والانحرافات ومواطن الضعف في التنفيذ والعمل على تصعيدها أو السيطرة عليها لخدمة الخطة الموضوعة، فالرقابة تكشف عن الأخطاء قبل وقوعها بالاعتماد على حقائق الماضي كمرشد \التلافي الوقوع بالأخطاء في المستقبل.

كما تعنى الرقابة مجموعة الأنشطة الخاصة من أن الأداء الفعلي يتماشى مع الأهداف والخطط الموضوعة من خلال مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالنتائج المستهدفة المفروض تحقيقها وتحديد الانحرافات وتحليلها و تحديد إجراءات وعلاجها.

ثانيا :أنواع الرقابة .

تعدد وتنوع الرقابة وذلك حسب أسس ومعايير مختلفة وهي: [1]

1. **أنواع الرقابة على أساس توقيت القيام بالرقابة:** هناك ثلاث أنواع وهي:

- ✓ **الرقابة السابقة:** يهتم هذا النوع بالتحقيق من توفر جميع متطلبات ووسائل الانجاز العمل، قبل البدء في التنفيذ أي قبل الأداء، فهو يقلل من درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، كما

[1]- محمد فريد الصحن و آخرون، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعة الإسكندرية،مصر ، 2002 ، ص341 .

أنها تعمل على التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها والاستعداد لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية التي قد تعترض طريق التنفيذ الأحسن .[1]

- ✓ **الرقابة المتزامنة' الجارية' :** هي الرقابة أثناء تحويل المدخلات إلى مخرجات مثلا تقوم المؤسسة بالقيام بعمليات تفتيش عند بداية كل مرحلة من مراحل العملية الصناعية هذا لاكتشاف المشاكل قبل التطرق إلى المرحلة الموالية، ويهتم الشكل الرقابي هذا بالمعلومات التي تصل إلى المديرين من أحوال العمل ومستوى الانجاز المتحقق وتكشف هذه الرقابة عن الانحرافات في الأداء أثناء تنفيذ النشاط أو العمل .[2]

ما يمكن أن نستنتجه من أن الرقابة المتزامنة هي رقابة رقابة آنية مرافقة ومتابعة مختلف العمليات أثناء التنفيذ، ما يمكن من تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعية و بالتالي اتخاذ القرار أو الحل المناسب،بعد التنفيذ أثناء التنفيذ قبل التنفيذ ، الرقابة اللاحقة الرقابة المتزامنة الرقابة المسبقة .[3]

- ✓ **الرقابة اللاحقة:** يطبق هذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة و بالتالي التركيز على الأداء الماضي، حيث يتم إبلاغ الإدارة عن نتائج التنفيذ بعد فترة زمنية و تزويدها بنتائج المقارنة بين الأهداف الفعلية و الأهداف الموضوعة سالفا [4]، في هذا النوع من الرقابة نتعامل مع مخرجات المؤسسة السلع و الخدمات من

[1]- عبد السلام أبو القحف، **أساسيات التنظيم في الإدارة**: دار الجامعة الجديدة النشر ،الإسكندرية،مصر،2002 ،ص 476 .
[2]- علي الشريف، **الإدارة المعاصرة**، مصر: دار الجامعية 2002 ص372 و 373.

[3]- كامل بربر، المرجع السابق ص150 .
[4]- محمد فريد الصحن السابق، ص149.

حيث الكم و الكيف، و مراقبة الأداء بعد حدوث التنفيذ و تحديد الأهداف و تصحيح الانحرافات، و اتخاذ الخطوات العلاجية مستقبلا .[1]

2. أنواع الرقابة على أساس موقع الجهاز الذي يمارس الرقابة:

- ✓ **الرقابة الإدارية**: ويقصد بها رقابة الإدارة على نفسها بنفسها (الرقابة الذاتية)، و هذه الرقابة يمارسها القيادات الإدارية على المؤسسات التابعة لها أو التي تشرف عليها و هي إما أن تكون رقابة داخلية أو خارجية .[2]

إذن فهي رقابة السلطات و الأجرة الإدارية المركزية و اللامركزية لنفسها و لأعمالها ، أي أن تراقب السلطة الإدارية ما يصدر عنها من أعمال و تصرفات للتأكد بين مدى مشروعيتها، ثم تقوم بتصحيحها أو تعديلها أو إلغاءها أو سحبها حتى تصبح أكثر اتفاقا و انسجاما مع أحكام وقواعد القانون السائد في الدولة .[3]

بمعني آخر الرقابة الإدارية عبارة عن مجهود منظم لتحديد الأداء للأهداف المخططة وتصميم نظم التغذية العكسية للمعلومات و مقارنة الأداء الفعلي بتلك المعايير المحددة سلفا و تحديد ما إذا كانت هناك انحرافات و قياس دلالتها ة اتخاذ أي إجراء مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المشروع تستخدم بأكثر الطرق الممكنة بكفاءة و فعالية لتحقيق أهداف المشروع .[4]

---

[1]- كامل بربر، المرجع السابق ص149.

[2]- عبد العزيز صالح بن حبتور، **أصول و مبادئ الإدارة العامة** ، الدار العلمية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن ،2000 ،ص 177 و 178.

[3]- عوابدية عمار، **عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة**، الجزائر 1982 ،ص10.

[4]- أمين عبد العزيز حسين، **إدارة الأعمال و تحديدات القرن الحادي و العشرون**،دار للطباعة و النشر،القاهرة، مصر،2001 ص18.

تتمثل الرقابة الإدارية المحلية في الرقابة على المعينين ' الموظفين ' و الرقابة عل المنتخبين

- ✓ **الرقابة على المعينين:** إن الرقابة على المعينين لا تطرح إشكالا كبيرا على المستوى العلمي أو التطبيقي، ذلك إن المعيين تربطه بالجهة القائمة بالتعيين علاقة تبعية و خضوع، و يلزم قانونا الامتثال لتعليماتها و تطبيق أوامرها كما إن السلطة القائمة بالتعيين هي من تعمل على ترقيته و نقله من مكان إلى آخر و تأديبه إن اقتضى الآمر.

و من هنا فأن القوانين الوظيفية زودت الإدارة المستخدمة بجملة من الوسائل القانونية تستعملها بغرض إخضاع الموظف لرقابتها و إشرافها فالوالي كمسؤل يخضع للسلطة الرئاسية لوزير الداخلية و يتلقى تعليمات من سائر الوزراء باعتبارهم ممثلين للسلطة المركزية و يلزم بتنفيذها، كما إن الفئة المعنية تخضع للنقل من مكان إلى مكان آخر و مثال ذلك مدراء التربية و مدراء النقل و مدراء الشبيبة و الرياضة و مدراء الثقافة و مدراء المجاهدين.[1]

- ✓ **الرقابة على المنتخبين**: خلافا للمعينين تطرح الرقابة على المنتخبين على المستوى العلمي بعض الإشكالات ذلك أنه كان من حيث الأصل يسهل التحكم في المعين و مراقبته و الإشراف عليه،فأنه خلافا ذلك تصعب ممارسة الرقابة على المنتخبين لان منتخبون ولا تربطهم بأية جهة إدارية رابطة الخضوع و التبعية و لا ينقلون و لا يرقون و ما إلى ذلك من السلطات التي تمارسها الجهة القائمة بالتعيين حيال فئة المعينين.

[1]-عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري**، المرجع السابق، ص178.

غير أن ذلك لا يعني إن الفئة المنتجة لا تخضع لأي ضرب من الرقابة بل تخضع لها بالكيفية و الإجراءات التي حددها القانون فلا يعقل تحت حجة الانتخاب أن تنقطع كل المركزية و الحديث وهذا يدفعنا إلى التمييز بين ثلاثة صور للرقابة هي :

- **الرقابة على الأشخاص:** جاء في نص المادة 40 من القانون 07/12 على أنها تزول صفة المنتخب بالمجلس الشعبي ألولائي في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء و حصول مانع قانوني و يقر المجلس الشعبي الولائي ذلك بموجب مداولة و يخطر الوالي بذلك [1]يثبت فقدان صفة المنتخب بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية.

يمكن أن يكون قرار الوزير المكلف بالدالية المثبت لفقدان صفة المنتخب محل طعن أمام مجلس الدولة، كما نصت المادة 41 من نفس القانون أنه في حالة وفاة أو الاستقالة النهائية أو الإقصاء أو حصول المانع القانوني للمنتخب بالمجلس الشعبة الولائي يتم استحلافه قانونا في اجل لا يتجاوز الشهر بالمرشح الذي يلي مباشرة آخر منتخب من نفس القائمة.

- كما يقصى بقوة القانون كل منتخب بالمجلس الشعبي الولائي يثبت أنه يوجد تحت طائلة عدم القابلية للانتخاب أو في حالة تناف المنصوص عليها قانونا، و يقر المجلس الشعبي لولائي ذلك بموجب المداولة.

- **الرقابة على الأعمال:** تتمثل الرقابة على الأعمال في أتة تبين للوالي أن مداولة ما اتخذت خرقا للمادة 53 فأنه يرفع إمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا لإقرار بطلابها كما تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي الولائي:

[1]- المواد 40،41،42،43 من القانون 12/07 المؤرخ في 2012/02/29 المتعلق بالولاية .

- المتخذة خرقا للدستور و غير المطابقة لقوانين و التنظيمات.
- التي تمس برموز الدولة ة شعاراتها.
- غير المحررة باللغة العربية.
- التي تتناول موضوعا لا يدخل ضمن لاختصاصاته المتخذة خارج الاجتماعات القانونية للمجلس .

- ✓ **الرقابة السياسية:** تتضح الرقابة السياسية على أعمال الإدارة في رقابة المجالس النيابية و الشعبية حيث يتمتع البرلمان (مجلس النواب) بالسلطة التشريعية بوصفه الهيئة الممثلة للشعب بحق الرقابة، على أعمال السلطة التنفيذية و تقرير مدى مسؤوليتها على أعمالها و بالتالي فالرقابة السياسية هي تلك السلطة التي يستطيع كم خلالها أعضاء البرلمان من متابعة و مساءلة الحكومة على مدى التزامها بالقواعد العامة السائدة في الدولة أثناء تأديتها مهامها .[1]
- ✓ **الرقابة الشعبية:** هي الرقابة التي تقوم بها الأجرة السياسية و المنظمات الشعبية المختلفة للدولة على لأعمال السلطة و الأجهزة الإدارية المختلفة في النظم الإدارية، و تتلخص في حق المواطنين في مراقبة هيئات الإدارة المحلية و ذلك من خلال الرقابة على التشريع و توجيهه بما يحافظ على مصالح السكان و عن طريق النواب الذين يتم انتخابهم للمجالس التشريعية، كما أن المواطنين يمارسون رقابتهم من خلال إعلان تذمرهم و شكاويهم التي

[1]- حفصة تل،**دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013- 2014 ص16.

يقدمونها للهيئات المحلية و التي لا تقوم بمهامها و تعجز عن تلبية حاجاتهم المختلفة .[1]

كما تلعب الأحزاب السياسية دورا رقابيا مهما من خلال مناقشة سياسات الحكومة و متابعة ممارستها في الواقع لإظهار أي عجز في تحقيق الخطط الموضوعة أو أي انحراف قد يظهر في المنظمات التابعة لها ، كذلك رقابة وسائل الإعلام الذي يلعب دور حيوي و فعال من خلال عرض الحقائق و المشاكل المتعلقة بأداء الأجهزة المختلفة في الدولة و اقتراح وسائل علاجها .[2]

- ✓ الرقابة المالية:تعني الرقابة التي تستهدف التأكد من حسن استعمال المال العام ينفق مع أهداف التنظيم الإداري، و تستهدف الرقابة المالية تحقيق الغايات المحاسبية للوزارة أو المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة الحكومية، و يتمثل ذلك بالالتزام بالسياسات و الإجراءات المحاسبية و المالية و المحافظة على موارد و ممتلكات و أصول تلك الوزارة أو المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة الحكومية، و التحقيق من مدى التزام الإدارة بالتشريعات النافذة المعمول بها و المطبقة في تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة، و التأكد من أن النفقات تتم في الأوجه المحددة قانونا و بما يخدم المصلحة العامة .[3]

3. **أنواع الرقابة على أساس أطراف التعامل مع المنظمة**: و هي نوعان:

- ✓ **الرقابة الداخلية:**و هي الرقابة التي تتم داخل الوحدة الإدارية تتولها القيادة الإدارية حسب التسلسل الهرمي في الوحدة الإدارية مثل

[1]- وليد علي جعيدان ، **أنظمة الرقابة المطبقة غلى الوحدات و تأثيرها على العملية التنظيمية المحلية**، مجلة العلوم القانونية ، آفريل 2013، ص23.

[2]- محمد سعيد عبد الفتاح و محمد فريد الصحن، **الإدارة العامة (مبادئ و التطبيق)** ،الدار الجامعية، ب ط، الإسكندرية ، مصر،2003 ص 373و376.

[3]- أحمد مصطفي صبيح، **الرقابة المالية و الإدارية و دورها في الحد من الفساد الإداري**، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، ط 2016 ص8 و9.

رقابة على رؤساء الوحدات الإدارية في وزارته، و محاسبتهم عن التقصير و هناك الإدارات التي يكون لها طابع رقابي والتي توجد داخل التنظيم مثل: رقابة الإدارة المالية كنشاط المؤسسة المالي.[1]

طريق جهاز الرقابة الداخلية يكون موجودا في داخل المؤسسة و يمنح في العادة استقلال عن الإرادات التي تقوم بمراقبة الأعمال و ذلك ضمانا لعدم التأثير في الكيفية التي يمارس بها الجهاز أعماله ، و تتمثل الرقابة الداخلية على تقييم أوجه الرقابة في مختلف نشاطات المؤسسة والعمل على جعلها أكثر تطابقا مع السياسات و الإجراءات الموضوعية.

- ✓ **الرقابة الخارجية:** تأتي الرقابة الخارجية مكملة للرقابة الداخلية و تمارسها أجهزة رقابية خارجية مستقلة مثل:

رقابة السلطة المركزية على وحدات الدارة المركزية و هي ما تسمى (بالوصاية الإدارية)[2] أي هي رقابة السلطات الإدارية المركزية على الهيئات الإدارية اللامركزية.

و كلما كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء فإنه ليس ثمة الرقابة الخارجية لذلك فعن الرقابة الخارجية في العدة تكون شاملة أو غير تفصيلية.[3]

ثالثا : أهمية الرقابة على أداء الجماعات المحلية .

- ✓ تبرز أهمية الرقابة في كونها وسيلة فعالة تزيد من قدرة الإدارة على تعديل خططها

[1]- عبد العزيز صالح حيتور، المرجع السابق ص177.
[2]- أبو بكر بعيرة، **الرقابة الإدارية في المنظمات (مفاهيم أساسية)**، المنظمة العربية العدد 273 ، مصر،ص 16 و17.
[3]- عبد العزيز صالح بن حيتور، المرجع السابق ص178.

الإستراتيجية بصورة مستمرة بسبب التغيرات المستمرة التغيرات في البيئة الخارجية، أي القيام بعمليات التقييم و التقويم يشكل مستمر لذلك فهي تعكس حالة تكيف المنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية و تعتبر بمثابة اختيار لدرجة الموائمة للخطط و الإجراءات و السياسات و البرامج مع متغيرات البيئة الخارجية.[1]

- ✓ الرقابة تشجيع للإدارة على تحقيق الأهداف و السبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط و تقوم على كشف المشاكل و الصعوبات المترتبة عليها أول بأول، و تقوم الرقابة في الوقت المناسب بتوجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط. [2]
- ✓ تساهم الرقابة في تغير و تعديل الخطط و البرامج و ذلك عن الطريق النظر إلى

ظروف التشغيل الفعلي أو إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط و تعديلها عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة بشكل لا يمكن من بعده تحقيق الخطط المرجوة.[3]

الرقابة فيها ضمان العمل على تحقيق الأهداف و النتائج المحددة و ضمان سير العمل في

الاتجاه الصحيح عبر مراقبة و متابعة سير الأداء و الإنجاز و الكشف عن أي أخطاء أو مشاكل أو معوقات تواجه تنفيذ العمل، كما تعمل على توجيه الإدارة في الوقت المناسب إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات

[1]- محمد سعيد عبد الفتاح و محمد فريد الصحن، المرجع السابق ص 352.
[2]- كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية – دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، الجلفة** ،مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014 ص41.
[3]- كمال بودانة شعباني، نفس المرجع ص41.

المناسبة، و تفادي وقوع الأخطاء و الانحرافات و معالجتها قبل وقوعها.[1]

- ✓ الرقابة تعمل على مراقبة و متابعة تنفيذ الخطط و القرارات لتصحيح مسار الجهود والنشاطات بما يتوافق مع الخطط لضمان تحقيق الأهداف المحددة، و تقرير ما إذا كانت هناك حاجة للتحسين و التطوير، و في أي المجالات و ما حجم التطور و سرعته. [2]
- ✓ تظهر أهمية الرقابة أيضا عند ظهور تعارض أو اختلاف بين الأهداف الشخصية للأفراد والجماعات، و قد يشكل هذا التعارض ظاهرة مستمرة داخل المحيط الداخلي للمؤسسة، و يؤدي في أغلب الأحيان إلى انخفاض الروح المعنوية، و بالتالي انخفاض في أدائهم، كما تساعد الرقابة في هذه الحالة علة تحديد الأسباب التي أدت إلى هذا الموقف تمهيدا لوضع الحلول المناسب لها بما يكفل تحقيق الأهداف المشتركة للموارد البشرية من جهة و للمؤسسة من جهة أخرى. [3]
- ✓ الرقابة عملية مخططة و منظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء و هناك علاقة تلازم بين الرقابة و التخطيط، حيث لا توجد رقابة إلا إذا وجدت الأهداف و الخطط و السبب الرئيسي من وجود الرقابة هو التأكد من أن النتائج المحققة تطابق توافق تلك الخطط من قبل وأي انحرافات عن هذه النتائج المخططة يتم اكتشافها فتتخذ في الحال الإجراءات التصحيحية اللازمة بالشكل الذي يضمن عودة

[1]- حسين حريم، **مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة)**، دار حامد، ط1، عمان ، لأردن 2006 ص 303.
[2]- حسين حريم، نفس المرجع ص304 .
[3]- كامل بربر،المرجع السابق ص322.

الأنشطة إلي السير في الطريق الخطط لها و بالتالي تحقيق الأهداف.[1]

- ✓ تظهر أهمية الرقابة من خلال ما يقدمه من نتائج يتم على أساسها مراجعة التنظيم أو

زيادة الاهتمام بشؤون الأفراد أو بتنمية المهارات الفنية لدى الموظفين بالتوجيه أو الإشراف أو الحوافز أو بالترقية العلاقات الإنسانية العامة، كما تنمي لدى الموظفين روح المسؤولية و تحثهم على أداء أعمالهم بإتقان و إخلاص.[2]

يمكن معرفة أهمية الرقابة في حالة غيابها و ما يترتب عليها من:

- الإسراف في استخدام الموارد المادية.
- ضياع الوقت أو عدم الكفاءة في استغلاله.
- البطء في انجاز الأعمال.
- تدني الإنتاجية.
- ظهور العديد من المشاكل و تفاقمها .
- عدم الوصول إلى الأهداف و من ثم صعوبة الحكم على فاعلية التنمية.

[1]- زيد عبوي و سامي محمد هاشم، المرجع السابق ص 174.
[2]- محمد بكري عبد العليم، **مبادئ إدارة الأعمال**، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح ،مصر،2008 ،ص196.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجزئيات النظرية حول الجماعات المحلية و طرق تمويل الإدارة المحلية ، حيث قمنا بالتطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالإدارة المحلية في الجزائر و مقومات نظام الجماعات المحلية ، ومدي أهمية الإدارة المحلية و دورها

في تفعيل التنمية المحلية ، وتطرقنا كذالك إلىالتمويل المحلي الذي يترجم في ميزانية الجماعات المحلية من خلال إيراداتها، والتي تحول إلى نفقات ملزمة لهذه الهيئات لتحقيق المنفعة العامة، كما تتجه إلى تمويل البرامج التنموية في شكل مخططات بلدية أو ولائية أو قطاعية لتمويل التنمية المحلية .


الفصل الثاني

تمهيد :

تعتبر التنمية المحلية جزءًا أساسيًا من السياسات الحكومية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء البلاد، يُعنى المصطلح بتنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز التقدم وتحسين جودة الحياة على المستوى المحلي في مختلف المناطق ، و تتنوع مجالات التنمية المحلية في الجزائر من بني تحتية ومرافق عمومية ، ومختلف الخدمات الاجتماعية ، وكذا مجال تشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة ، و تأتي هذه الجهود تأتي في إطار استراتيجيات التنمية المحلية التي توضع وتنفذ بالتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى حياة السكان في مختلف أنحاء الجزائر.

وفي ضوء ما سبق سوف نتطرق إلى دراسته وفق ثلاث نقاط رئيسية :

1. ماهية التنمية المحلية .
2. عموميات حول مناطق الظل في الجزائر .
3. مجهود السلطة الجزائرية في تنمية مناطق الظل.

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية المستدامة .

التنمية المحلية تشير إلى العمليات والجهود التي تهدف إلى تعزيز التقدم والازدهار في المجتمعات المحلية، سواء كانت ذلك على مستوى القرى، البلديات، أو الأحياء الحضرية. تتضمن هذه الجهود تنفيذ المشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق والجسور، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تركز أيضًا على تعزيز التعليم والصحة والثقافة في المجتمعات المحلية، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل المحلية. الهدف من التنمية المحلية هو تحسين مستوى المعيشة والتنمية الشاملة للمجتمعات في البيئة التي يعيشون فيها .

سوف نتناول في هذا المبحث النقاط التالية :

- مفهوم التنمية المحلية وتقسيماتها .
- إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة .
- أهداف التنمية لمحلية المستدامة .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية و تقسيمها .

سوف نتناول فيه مفهوم التنمية المحلية و تقسيماتها و استراتيجية التنمية المحلية المستدامة ، وكذا أهداف التنمية المحلية .

الفرع الأول : مفهوم التنمية المحلية .

إذا جئنا إلى إعطاء تعريف للتنمية، فقد تعددت تعاريفها من كاتب إلى آخر، إذ يمكن تعريفها

لغة : من النما وهي الزيادة والكثرة والارتفاع و الإشباع. [1]

اصطلاحا : التنمية هي ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.[2]

كما هناك العديد من التعاريف التي تطرق إلى مفهوم التنمية المحلية نكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

نعني بالتنمية المحلية الانتقال بالمجمع من وضع معين إلى وضع أخر أفضل منه في كافة المجالات ، كما يركز مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين أولهما المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية ، ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ، ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية ، أما العنصر الثاني فيتمثل توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية ، بأسلوب يشجع هذه المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركة .[3]

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية ، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافيا الكاملة للدولة ، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية

---

[1]- عبد النور ناجي، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر، 2010 ،ص 65.
[2]محمد شفيق، **التنمية والمشكلات االجتماعية**، ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999 ،ص 18.
[3]- أ.شلابي نعيمة،دور **الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر** ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس،الجزائر ، 2012،ص 145.

المحلية هما المستوى المحلي الواسع و المستوى المحلي الضيق ، و ذلك وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة .[1]

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط .[2]

الفرع الثاني : تقسيمات التنمية المحلية .

أولا : تقسيم التنمية وفق التقسيم الإقليمي : ينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستويات مختلفة من زاويتين هما :

- **التنمية الإقليمية :** وهي تنظر من زاوية التنمية المحلية بمعناها الواسع ، وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة .
- **التنمية المحلية :** تنظر من زاوية التنمية المحلية بمفهومها الضيق و التي تشمل المناطق البلدية و القروية الصغيرة نسبيا .

ثانيا : تقسيم التنمية وفقا لمعيار التمدن و التحضر :

- **التنمية المدنية ' الحضرية ' :** و التي تخص التجمعات السكانية الكبرى ، و التي تتصف ببعض الخصائص السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة نسبيا ، وتشمل التنمية الحضرية المدن الكبرى و تجمعاتها الحضرية .
- **التنمية الريفية :** و التي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبا وقروية و ريفية ، و التي تتصف بمستويات تنموية منخفضة بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و السكنية و غيرها .[3]

[1]- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق ،ص 31 .
[2]- نهى الخطيب، **مرجع سابق** ،ص 220.
[3]

المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة .

تمثل إستراتيجية التنمية الإقليمية أحد أنشطة الدولة المخططة التي تهدف إلى تحقيق أهداف وفلسفة السياسة الاقتصادية الموضوعة و المعتمدة على الحلول الاقتصادية و الاجتماعية المستخدمة لأدوات ووسائل ملائمة لإزالة المعوقات التي تتسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة ، أو تمنع استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية حتى يقارب الإقليم مرحلة من التوازن تتماشى مع الاقتصاد القومي في تكوينه أو تحقيق هيكل متوازن للإقليم وغير مختل ، حتى يعطي الإقليم كل إمكانياته لتوليد أفضل نموذج للنمو الإقليمي وما يترتب عليه من نمو قومي . [1]

وتشير الممارسات السليمة إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية المحلية ببلورة إستراتيجية لها ، والتي تعتبر من المكونات الهامة لها في أي عملية تخطيط لتنمية للمجتمعات المحلية ، ويبلغ الإطار الزمني لإستراتيجية التنمية المحلية خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير و المتوسط و الطويل . [2]

فيمكننا القول بأن إستراتيجية التنمية المحلية تعني الخطط والجهود المبذولة على المستوى المحلي لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات. تتضمن هذه الإستراتيجية عادةً مجموعة من الأهداف والخطط التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق السكنية المحددة.

الفرع الأول : التخطيط الاستراتيجي لتنمية :

في الغالب نلاحظ أنه لا يوجد نموذج عالمي موحد للتخطيط للتنمية الإقليمية ، غي أن دراسة التنمية الإقليمية في إطار العمليات التي تم وضعها لبرامج اللامركزية في العديد من البلدان تقترح أ، هناك عدد من الأطر المشتركة التي تساهم في وضع إطار عمليات التخطيط للتنمية الإقليمية و هي :

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ، ص 256.
[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق، ص 54.

1. **تأهيل المجمع المحلي :** تنطوي هذه العملية على مشاركة المجتمعات المحلية في مجموعة واسعة من عمليا ت التخطيط والتنمية ، وهذا ينطوي على عملية التعلم ، والمجتمعات المحلية إذا بم تشارك في التصميم و التطوير المستمر لعمليات التخطيط ، فمن غير لمحتمل أنها ستشارك في المشاريع و البرامج التي ليست لديهم شعور بملكيتها ،[1] حيث يعتمد نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة 'حكومات ' و لقطاع أنشطة الأعمال 'خاصة ' ولقطاع منظمات غير حكومية .[2]
2. **جمع المعلومات و تحليلها:** حيث تنطوي على جمع المعلومات و التحليل وتحديد الاتجاهات و القضايا و المشاكل و المخاطر والفرص ، وعملية التحليل سوف تستخدم لدعم عملية تخطيط التنمية الإقليمية ، وتقدير تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية ، ولرصد وتقديم السياسات والاستراتيجيات التي وضعت كجزء من عملية التخطيط .[3]
3. **سياسات التخطيط الاستراتيجي :** إن الغاية من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية ، فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية و الاجتماعية[4] ، و لابد أن تتشكل السياسات و الاستراتيجيات الإقليمية في ضوء السياسات الوطنية ، وأن تتشكل في ضوء برامج التنمية ذات الأولوية .[5]
4. **التخطيط التفصيلي :** السياسات و الخطط الإستراتيجية توفر منظورا طويل الأجل للتنمية الإقليمية ، ولكن يوجد حاجة إجراء مزيد من التخطيط المفصل لدراسة مدى جدوى وقبول العديد من المشاريع و البرامج التي يمكن أن تحدد الاحتياجات في خطط التنمية التي تعد كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي ، و من الممارسات الجيدة إجراء الاستعراض السنوي لجميع الخطط طويلة الأجل و متوسطة الأجل

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ، ص 278.
[2]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق : ص 54.
[3] حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق، ص 278.
[4]- فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق ،ص 55.
[5]- حنان عبد القاد خليفة ، مرجع سابق ، ص 279.

والخطط الإنمائية ، فالظروف غالبا ما تتطلب إدخال تعديلات على الإطار الزمني لكثير من المشاريع و البرامج . [1]

5. **التنفيذ :** المرحلة الأخيرة من عملية تخطيط التنمية الإقليمية تنطوي على تنفيذ المشاريع ، ويجب أن يكون هناك مجموعة من الآليات و المنظمات والمؤسسات الإقليمية التي توظف لتنفيذ المشاريع و البرامج الواردة في خطة التنمية . [2]

فالتنفيذ هو نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار إستراتيجية ما للتنمية المحلية ، و تبين خطو العمل تسلسل هرمي من المهام ، والأطراف المسئولة عنها ، وجداول زمنية واقعية ، والاحتياجات من الموارد البشرية و الموارد المالية ، وما هي مصادر التمويل و المخرجات و التأثيرات المتوقعة ، و إجراءات الأداء و الأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده ، وتلعب خطة التنفيذ الوسيط مابين المشروعات المختلفة لضمان عدم المنافسة مي ما بينها غلى الموارد المتاحة . [3]

6. **وضع إطار للبناء المؤسساتي :** ويقصد الإطار المؤسسي كافة الدساتير و القوانين و الإجراءات و القرارات الوزارية و العقود ، وكذالك قوة إلزام القوانين وإنفاذ العقود والأعراف والقيم الاجتماعية و القواعد ، فهي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية ، وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به و تنميته من قبل المجتمع ، ومفهوم البناء المؤسسي بالأقاليم يتضمن مسؤولية تلك الأقاليم بشكل أكبر في وضع الأولويات و عمليات التخطيط و التنفيذ والمتابعة ، والتقييم المستمر لكل الأنشطة التي تتم داخل المحليات ، [4] ويساهم البناء المؤسسي في توفير ثلاث نقاط ضرورية لتفعيل عملية المسائلة داخل المحليات وهي :

- مشاركة ذوي الاهتمام في صناعة القرارات التي تؤثر عليهم مما يؤدي إلى الشفافية وعدم تركيز السلطة .
- التمثيل الجيد لكل فئات المجتمع و الاستجابة لمتطلباته المتجددة.

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، ص 279.
[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[3]- فؤاد بن غضبان ، ص 56 .
[4]- حنان عبد القادر خليفة ، ص 280 .

- المسؤولية في استخدام الموارد بما يحقق الفاعلية .

الفرع الثاني : متطلبات إرساء إستراتيجية للتنمية المحلية .

1. **التكاملية** : أي أسلوب التخطيط الجماعي المتكامل ، والذي يعتمد على الجهود المشتركة و المتكاملة لمختلف التخصصات و الخبرات التي تجتمع على معالجة المشاكل التي تواجه مجتمعا أو منطقة إقليمه محددة ، ويتطلب تحقيق هذا الأسلوب ثلاثة أمور لا تنفصل عن بعضها وهي : [1]
   - تعاون المجالس المحلية مع هيئات التخطيط الإقليمي .
   - أن يدعم نظام التخطيط الجماعي المتكامل الدور القيادي لأعضاء المجالس الإقليمية ، ويساعدهم على مزاولة سلطاتهم الرقابية على الأجهزة المحلية .
   - تطبيق مبدأ تحديد السلطة و المسؤولية لكل من المجالس المحلية و المجالس الإقليمية .

ويدخل في نطاق التكامل بين الأقاليم مفهوم التكامل الاقتصادي و الذي يعد " عملية دمج عدة موارد تمتلكها عدة أقاليم في عملية إنتاجية واحدة بهدف الحصول على أقصى عائد منها، وذالك لآن عملية التكامل تزيد معها عائدات الموارد وتجعل إنتاجيتها أعلى مما كانت عليه قبل عملية التكامل " .

2. **المنهجية العلمية :** تتطلب إستراتجية التنمية الإقليمية إيجاد المنهجية والوسائل و الطرق الصحية لانجاز التنمية الإقليمية ، و تحتاج تلك المنهجية إلى التعرف على البيانات الأساسية للأقاليم و الدراسات السابقة و تقيميها و خطط التنمية الحالية و التقسيمات الإدارية و التبعية و مواقع المشكلات البيئية " جو- مياه- تربة- منسوب- مياه جوفية-التصحر" ،التطور التخطيطي للإقليم و شكل تكوينه و توزيع المجتمعات العمرانية للإقليم و أهمية الإقليم و علاقته بالأقاليم المجاور ، و تطور السكان و الوضع التاريخي للإقليم و التطور الإداري و التعبئة الإدارية .

[1]- حنان عبد القادر خليفة، مرجع سابق،ص274-275 .

وبعد التعرف على جميع تلك البيانات يتم إجراء تحليل و عمليات نمذجة جغرافية للوضع الراهن للإقليم و دراسة الكثافة السكانية و الهرم السكاني و الوضع الثقافي و الاجتماعي و المادي.

و تساعد تلك البيانات و تحليلها على تحديد الاحتياجات الحالية و المستقبلية و الوصول إلى الحلول العلمية الصحيحة و إجراء الدراسات الاقتصادية و تحديد الأولويات و المستلزمات التي توفر لصاحب القرار أداة فعالة تستند إلى أسس علمية للتمكن من الربط الإقليمي لجميع الأقاليم ذات التأثير المتبادل. [1]

3. المشاركة في إدارة الخطط الإقليمية والمحلية .

يقصد بعمليات إدارة الخطط الإقليمية و المحلية مجموعة الإجراءات المتتالية التي تهدف إلى تنفيذ السياسات الإستراتجية و القرارات التكتيكية و التي تضمن تحقيق حجم اكبر من العوائد الاجتماعية- و الاقتصادية والسياسية و الإدارية و ترسم صورة أفضل لنوع الحياة في المناطق الإقليمية و المجتمعات المحلية و يلزم تدارك أبعاد ثلاثة رئيسية للمشاركة في عمليات إدارة الخطط الاقلمية تتحد في :[2]

1- دور مشاركة المجالس المحلية في إدارة الخطط الإقليمية

2-دور و مشاركة المواطنين.(سوف يتم تناولها في مبحث مستقل)

3- الرقابة المركزية على إدارة الخطط الإقليمية .

الفرع الثالث : معوقات تطبيق إستراتيجية التنمية المحلية .

تتعرض إستراتيجية التنمية الإقليمية للعديد من المعوقات التي تؤثر سلبا على التنمية الإقليمية المتوازنة بين الأقاليم ونتعرض في بحثنا هذا إلى بعض هذه المعوقات .

1. **تركيز الاستثمارات في أقطاب النمو :**[3] يعمل التوازن في تدفق الاستثمارات العامة بين الحكومة المركزية و والوحدات المحلية على تحقيق التنمية المكانية ومن ثم

[1]- حنان عبد القادر خليفة ،مرجع سابق ،ص 276 .

[2] - حنان خليفة عبد القادر، مرجع نفسه، ص 276-277 .

[3]- مرجع نفسه ،ص 263 .

تحقيق التنمية القومية الشاملة تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بأقاليم الدولة المختلفة.

ويكشف تحليل و تقييم واقع الاستثمارات المخصصة للتنمية المحلية بين أقاليم الدولة المختلفة عن وجود مجموعة من مظاهر سوء تخطيط و توظيف و تنفيذ و متابعة الاستثمارات ومنها: [1]

- ✓ زيادة معدل حجم الاستثمارات المخصصة للحكومة المركزية بما يقرب من تسعة أمثال المعدل المخصص للمحليات .
- ✓ ضعف الاستثمارات المخصصة للأنشطة المعرفية و المعلوماتية بين أقاليم الإدارة المحلية على الرغم من أهمية هذه الأنشطة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى المحلي و القومي أيضا .
- ✓ الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تخصيص الاستثمارات للمحليات مما يضعف عملية الاستقلال الإداري و المالي لمحافظات الأقاليم المحلية.
- ✓ تخطيط المشروعات الاستثمارية بالمحليات بشكل مركزي دون مشاركة حقيقية و موضوعية من محافظات الأقاليم المختلفة بالدولة و بما يفسر عدم مسايرة هذه الخطط لمتطلبات و احتياجات هذه الأقاليم من الاستثمارات الكافية لتحسين معدلات النمو على المستوى المحلي.
- ✓ تزايد وجود أعمال و مشروعات استثمارية تحت التنفيذ في نهاية السنة المالية بما يؤكد على تدني إنتاجية هذه المشروعات و انخفاض قيمتها المضافة.

وفق هذا المنظور فان ما تعرضه الخطط المختلفة هو بعض الاعتبارات و المبادئ التي تحكم هذا التوزيع , فالخطط المختلفة قد تضمنت فصلا مستقلا عن البعد المكاني و ضرورة أن تشمل الخطة على تنمية الأقاليم و تقليل الفوارق الإقليمية ، إلا أن الأمر يقتصر على وضع أرقام مطلقة لإجمالي استثمارات دواوين المحافظات دونما وضع أهداف محددة لتنمية كل إقليم ووضع سياسة عامة تعكس مستوى النمو المرغوب في الوصول إليه داخل الأقاليم المختلفة.

[1]- مرجع سابق، ص 263 .

2. تسلط المراكز الحضرية الكبرى على هيكل الحضري .

التحضر:هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري أي العملية التي عن طريقها تنشا المدن.

و التحضر وفقا لهذا التعريف هو تركز السكان في منطقة معينة عند مستوي كثافة معينة غير أن هذا المفهوم لا يعتمد على كثافة السكان فقط فلابد من انتشار قيم و أنماط سلوكية معينة تركز على الوسائل الفنية و طرق الإنتاج المتقدمة .[1]

وبذالك يتضح أنه لا يوجد شكل منظم في توزيع المدن وأن المراكز الحضرية الكبرى تسيطر على الهيكل الحضري ، وقد ذالك إلى عدم التوازن الجغرافي مما أدى إلى ظهور ازدواجية الاقتصاد ، والذي يتميز بالتفاوت بين المدينة الرئيسية وباقي الحيز وهو ما ترتب عليه العديد من المشاكل . [2]

3. استقطاب المراكز الحضرية للتنمية .

يمكن التعبير عن استقطاب المراكز الحضرية للتنمية بمسألة المركز والأطراف حيث يحتكر المركز إقليم العاصمة والأقاليم الحضرية والأقاليم المتاخمة للموارد القومية ،إذ يرتكز الإنفاق القومي سواء للاستثمار الإنتاجي أو للخدمات في هذه الأقاليم مع حرمان الأقاليم الأخرى من نصيبها المتوازن مع أحجامها السكانية من هذا الإنفاق .

ويمكن رصد استقطاب المراكز الحضرية للتنمية من خلال مراجعة التوطن الصناعي ولانحيازي المكاني لتوطين الصناعة على عدة مستويات : [3]

- ✓ أولها : الانحياز للحيز المعمور على حساب الحيز غير المأهول .
- ✓ ثانيها :الانحياز للوجه البحري على حساب الوجه القبلي .
- ✓ الانحياز للمراكز الحضرية الكبرى على حساب الأقاليم الأخرى .

[1]- حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق184 .
[2]- مرجع نفسه ،ص 185 .
[3]- مرجع نفسه ،ص 286 .

4. تفاقم تيارات الهجرة الداخلية .

تعريف الهجرة الداخلية : تعرف الهجرة الداخلية بأنها " التحرك بين وحدة جغرافية وأخرى داخل حدود الدولة الواحدة مع ما يتتبع ذالك من تغيير في محل الإقامة ومكان العمل ، وقد استثنى من هذا التعريف تحركات السكان بهدف الزيارات أو السياحة أو قضاء بعض الاحتياجات " .[1]

تؤدي حركة الهجرة الداخلية إلى تقيل الفوارق بين الأقاليم و تخفض من عدم المساواة في الدخل الفردي ، إلا أن هناك اتجاه لم يوافق على ذالك و توصل إلى أنها تزيد من الفوارق وقد دل على ذاك بأنه عاد ما يكون المهاجرون من الصفوة المختارة من الشباب المتعلمين النشطين ، بحيث يؤدي انتقالهم إلى زيادة نسبة قوة العمل في الإقليم الذي يهاجرون إليه ، وخفض هذه النسبة في الإقليم المهاجر منه مما يترتب عليه نمو وزيادة إنتاج الأول و تخلف الثاني مما يزيد من الفوارق .

وهو ما يعني أن الهجرة الداخلية تعتبر سبب ونتيجة لهذه الفوارق بين ا لمناطق المختلفة في الدولة ، فهي سبب لأنها تؤدي إلى تدهور وزيادة تخلف الريف لحرمانه من الأيادي العاملة و النشطة التي تهاجر إلى المدن ، وهي في نفس الوقت نتيجة ن وجود التفاوت بين أجزاء الدولة يؤدي إلى انتقال العمالة والسكان من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة .[2]

5. اختلاف نمو الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية : ظاهرة التفاوتات بين المناطق أو المحفظات المختلفة للدولة أو كما يطلق عليها التفاوتات الإقليمية و هي الظاهرة التي تعني اختلاف مجموعة ن المظاهر أو العوامل عن قيمة محددة بشرط أن تكون هذه الاختلافات غير المبررة لأنها اختلافات في خصائص نشأت مختلفة بطبيعة الأحوال بطبيعة كل شيء في الحياة و بالتالي فهي لا يمكن إلغاؤها أو حتى التحكم فيها و لكن الاختلافات غير المبررة الناتجة عن التدخل المتعمد للعنصر الإنساني

[1]- أحمد الربايعة ، دراسات في نظريات الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية و الثقافية ، عمان ،الأردن ، 1984 ، ص12 .
[2] - حنان خليفة عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 288 .

لتغيير طبيعة الأشياء بتغيير شكل و مقدار الاهتمام بمكان ما دون الأخر، هذا و تظهر الفوارق بين الأقاليم في عدة صور: [1]

- ✓ فوارق اجتماعية: متمثلة في عدم تساوي الفرص الاجتماعية في الحصول على خدمات صحي متخصصة أو تعليم عالي أو التمتع بالأعمال الثقافية الرفيعة.
- ✓ فوارق سياسية: متمثلة في عدم تساوي الفرص في تمثيل في المؤسسات المختلفة في الدولة .
- ✓ فوارق اقتصادية :متمثلة في عدم تساوي الفرص في الحصول على عمل مناسب او اجر حقيقي.

6. اختلاف توزيع السكان على مستوى المدن .

لا جدال أن هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني و تنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو في منطقة جغرافية زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع العشوائي و النمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل التي تقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة و من المعروف أيضا أن النمو السكاني المصحوب بالهجرة من الريف إلى الحضر يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية و اجتماعية كبيرة على الموارد و إلى سوء توزيع الدخل و زيادة نسبة الفقر و البطالة حتى تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية.[2]

[1]- مرجع نفسه ، ص282 .
[2]- حنان خليفة عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 265 .

المطلب الثالث : أهداف التنمية المحلية المستدامة .

إن التنمية المحلية تشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وثقافية و سياسية ، حيث تشكل سلسلة مترابط من العوامل و المحددات التي تؤثر على المسار التنموي ، فيجب التقيد بالتنسيق و تضافر الجهود بين كل المشاركين في التنمية المحلية سواء جماعات محلية أو هيئات حكومية و خواص من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، و يمكن إيضاح الأهداف من التنمية المحلية كالآتي :

1. **تعزيز جودة الحياة:** محاربة الفقر والإقصاء و الفوارق الاجتماعية و التهميش ، وكذا دعم الفئات الضعيفة و المهمشة وإدماجها في المجتمع ، تحسين ظروف وإطار حياة السكان بتطوير مراكز الحياة ، وترقية نوعية الخدامات الجوارية ، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي و تثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية . [1]
1. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، وذالك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسعتها ،[2] دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات ، وتشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية بما فيا أنشطة الأسر ، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري بتكاثف وتوحيد الجهود .[3] فالتنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى زيادة الدخل القومي و انعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي ، مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن ، وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل و تصميم الخدمات و المرافق العامة . [4]

[1]- فؤاد غضبان ،ص 40.
[2]- مرجع نفسه ، ص 37.
[3]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[4]- وليد الجيوسي،**أسس التنمية الاقتصادية** ،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2009، ص 09.

2. **تعزيز التعليم والمهارات:** لقضاء على الفقر و الجهل و التخلف ، ويتم ذالك من خلال فتح مناصب الشغل عن طريق المشاريع السابقة ، مما يخفض من معدلات البطالة و يرفع من القوة الشرائية للأفراد ، ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية ، كبناء المدارس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال ، كذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحوى الانفتاح و التحضر تدريجيا . [1]
3. **الحفاظ على البيئة:** ركز القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة و إصلاحها ، عبر تدعيم الإعلام البيئي ، و تجسيد مخططات التنموية ، والحد من المخاطر البيئية ، ودور التنظيمات و الجمعيات في مجال حماية البيئة [2]،
4. **تعزيز المشاركة المجتمعية :** تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية ، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له ،و إشعاره بأنه عنصر مهم و فعال في مجتمعه ، و أنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات ، وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات و النقائص التي يعاني منها .[3]

5. **تعزيز الثقافة والهوية المحلية:** التصدي للفات الاجتماعية و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية و الأبواب المفتوحة و الحملات المنظمة وتنظيم الندوات و المحاضرات التي تغرس القيم النبيلة و التضامن . [4]
6. **دعم الإدارة المحلية :** دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من الخروج من دائرة الفقر ، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي يعاني منها ، [5] وذالك عن طريق الاستفادة من اللامركزية ، والتي تعني استقلالية الإدارة ، مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة له باعتبارها اقرب من الدولة إلى السكان ، وأعلم باحتياجاتهم و النقائص التي يعانوا منها .[6]

[1]- فؤاد غضبان، ص 37.
[2]- أحمد لكحل، مرجع سابق ،ص 64 .
[3]- فؤاد غضبان، ص 38.
[4]- نفس المرجع ،نفس الصفحة.
[5]- نفس المرجع ،نفس الصفحة.
[6]- نفس المرجع ، نفس الصفحة

7. **التوازن الإقليمي للتنمية :** التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات و داخل الإقليم الواحد ، بروز إمكانية التكامل بين المناطق ، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة و تحين نوعية الخدمة المقدمة ، [1] لتحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد و التكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية ، وذلك بالتركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد ، والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ، ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف و الحضر ،و إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكل التكدس السكاني ، وبصفة خاصة للمناطق التي مازالت إمكانياتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب ، ولتوفير مزيد من فرص العمل للشباب ، والتقليل من التفاوت الداخلية بين المحافظات .[2]

[1]- نفس المرجع ،نفس الصفحة .
[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

المبحث الثاني : عموميات حول مناطق الظل في الجزائر .

لم يكن مصطلح مناطق الظل متداول بكثرة في السابق، و قد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020 ،أين تم عرض تحقيقا بعنوان "معاناة مناطق الظل" من انجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون ، و الذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطنو المناطق المعزولة و التي عبر عنها بمصطلح "مناطق الظل". وأشار بعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة- الولاة، أصبح مصطلحا سياسيا، اجتماعيا و اقتصاديا متداول يستخدم على نطاق واسع و يعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن و يقصد به تلك المناطق المعزولة و النائية و المهمشة و المحرومة من التنمية. وبعد هذا الاجتماع تم الشروع في إحصاء مناطق الظل من اجل ضبط خارطة دقيقة لمناطق الظل، مع ضرورة تقييم دقيق لاحتياجات ذات الأولوية.

تناولناه في ثلاث نقاط هي :

- ✓ مفهوم مناطق الظل .
- ✓ المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل .
- ✓ المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل و الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة .

المطلب الأول : مفهوم مناطق الظل .

تعرف مناطق الظل على أنها البلديات و القرى و الأرياف الموجودة خارج التصنيف ، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات و النقص الواضح في تغطية الكهرباء و الغاز و غياب الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب ، وإنعام الرعاية الصحية ، إضافة إلى بعد مراكز التعليم ، وغياب شبه تام لوسائل الترفيه .[1]

كما تعرف مناطق الظل بأنها "المناطق المعزولة و المحرومة من الوسائل و الخدمات والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القرى والمدن الأخرى." [2]

و تعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البني التحتية من شبكات الطرق البلدية و المسالك الريفية، الربط بشبكات الكهرباء الريفية و الغاز الطبيعي، نقص أ و انعدام المياه الصالحة للشرب، وفي الجانب التعليمي و الصحي فعدم و جود مدارس و مرافق صحية نهائيا أ و موجودة و لكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة و تقدم خدمات سيئة و غير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم و خلل واضح في التوازن الإقليمي . [3]

يقصد بها المناطق النائية، كما تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية، مما أدى إلى خلق مناطق جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية و على متطلبات الحياة اليومية، مما خلف تداعيات قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية و أصبحت تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها.

[1]- بوسكران فاطمة الزهراء ، تنمية مناطق الظل في الجزائر – الرهانات و التحديات ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ،المجلد 06، العدد 02 ، جامعة غليزان –الجزائر،2022 ،ص 267 .

[2]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول ، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020،، فيفري 2021 ، ص51 .

[3]- وردة حدوش و وردة بسة ،ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05، العدد الخاص 01، الجزائر ،2021، ص 11 .

كما تتميز مناطق الظل بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أ و سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات.

المطلب الثاني : المشاكل التي تعاني منها مناطق الظل .

تشير الإحصائيات إلى أكثر من 8,5 مليون جزائري من مجموع عدد السكان المقدر ب 45 مليون نسمة يعيشون في ظروف معيشية صعبة في مناطق فقيرة في الأرياف و المناطق الحدودية وفي هوامش المدن سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بمحاولة تحديد المشاكل التي يعاني منها سكان هذه المناطق الكبرى .

1. ضعف الخدمات في مناطق الظل :

لقد فشلت الدولة الجزائرية في العهود الماضية في إقامة نمط توزيع منتظم وعادل للاستثمارات في كل ربوع البلاد ، وهو ما أسفر عن وجود العديد من المناطق التي تعاني التهميش الاقتصادي و الاجتماعي ,وهذا ما يتضح عند النظر لمؤشرات تتعلق بمستوى الخدمات و المرافق و مؤشرات الصحة و التعليم و غيرها , حيث نجد مناطق تفتقر للمرافق الضرورية في مجال الصحة و تشهد ضعف الفرص التعليمية المتاحة خاصة فيما يتعلق بمتابعة التعليم الجامعي , كما تفتقر لفضاءات الترفيه و شبكات الكهرباء و الغاز و تهيئة الطرقات حيث توجد العديد من البلديات في عزلة تامة.

2. ضعف الموارد المحلية:

تعاني كل مناطق الظل في الجزائر من ضعف في تحصيل مواردها المحلية , ا دان العديد من البلديات الموجودة في الحدود مثلا لا تغطي مداخيلها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين, و ترجع أسباب ضعف الموارد المحلية في المناطق الظل خاصة الحدودية إلى ضعف البنيان الزراعي و الصناعي و السياحي.

3. ارتفاع نسبة البطالة و زيادة معدلات النزوح:

إن ارتفاع نسبة البطالة في مناطق الظل أدى إلى زيادة معدلات النزوح من هذه المناطق, بشكل يحرمها من قوتها البشرية العالية و يخلق مجتمعات عشوائية داخل الحواضر الكبرى, ولقد شهدت الجزائر انتشار واسع للبناء الفوضوي داخل الحواضر الكبرى في السنوات الماضية.

4. تدني مستوى المعيشية:

إن تحقيق تنمية غير متوازنة أيا كانت أسبابها سواء بسبب ضعف الموارد أو عدم التجانس الجماعي بين السكان ، يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للدخل و الثروة و إلى انتشار الفوارق داخل المجتمع ، وهو ما يخلق مشكلة تقسيم الطبقات التي تحدث عنها كارل ماركس في كتاباته , فعدم المساواة في الادخار و الاستثمار يتسبب في ضعف القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة و الفقيرة و التي تكون غير قادرة على استهلاك بسبب انخفاض معدل الأجور أو دخل رأس المال ,مع إن مداخيل الدولة ليست متدنية لاسيما بعد ارتفاع أسعار البترول .[1]

من جانب أخر تدني مستوى المعيشة لدى السكان خاصة في المناطق الريفية معناه خلق المزيد من الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية الكبرى, بالتالي زيادة معدلات الفقر , مما يفضي إلى مشاكل أكثر خطورة تتمثل في الهجرة غير الشرعية واتجار بالبشر و التهرب تجارة المخدرات .[2]

5. تدهور البيئة الريفية :

نحن حينما نتحدث عن الريف نتحدث ع جزء أساسي من مناطق الظل, فهذه المناطق تعاني سواء من ناحية المشاكل الصحية كإهمال وحدات الصرف و تلوث مياه الشرب و عدم توافر الشروط الصحية ، أو من خلال تسلل المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة إليها وهو الأمر الذي اضر بسكان هذه المناطق وبالأراضي الزراعية.

6. مشاكل تنظيمية و تقنية:

تتجسد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية و الديمقراطية على المستوى الوطني , فعملية تنفيذ و متابعة خطط التنمية عامة و التنمية المحلية خاصة أمر في

[1] - Abuiyada, R, Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD, International Journal of Business and Social Science, 2018, p p 11-115

[2] - Rana, R, Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth. Scientific Research Publishing, 2018 , p 30-37 .

غاية الأهمية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها و الوصول إلى غايتها ، و بذلك فان لامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في جميع ربوع الوطن ,منها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل الإصلاح و رفع كفاءة الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية, و منها ما هو مرتبط بالبيروقراطية في التسيير و التهرب من المسؤولية .[1]

7. غياب إستراتيجية واضحة للتنمية :

في الغالب تكون السياسات العامة التنموية وفقا لرؤية أحادية تحملها النخبة الحاكمة ,أو وزير قطاع معين تنفيذها على كل أقاليم الوطن دون مراعاة خصوصية كل إقليم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ,كما ا ن أي غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط في رسم و توجيه كثير من سياسات التنمية و هو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات تنموية لا تتناسب و حاجات المجتمعات المحلية ,و المحصلة النهائية لذلك فشل سياسات تنموية لا تتناسب و حاجات المجتمعات المحلية ,و المحصلة النهائية لذلك فشل في عمليات التعبئة الجماهيرية و المشاركة في إحداث التغيير المستهدف, و عليه تظل عمليات التنمية بعيدة عن الاقتناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير و التجديد في الدولة ككل مع احتمال وقوع المشروعات التنمية في شراك المظهرية التنموية دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري و لهذا لابد أن تكون للتنمية رؤية علمية. [2]

8. ضعف الآليات الديمقراطية:

تهميش المواطنين في مناطق الظل يفاقم ظاهرة الاغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين من المشاركة في تدبير الشأن العام و المحلي, وتتبع مساءلة عمل المؤسسات التمثلية و إعداد و تقييم السياسات العمومية, في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية .

[1]- فتيحة كرمية ،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة ماستر ، ، جامعة البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج، الجزائر ، 2021، ص 50 .

[2]- مريم أحمد مصطفى،دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2011، ص 178-179 .

و هذا ما أثبته الواقع السياسي في الجزائر إذ يعد انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات على عدم الثقة المواطن في الدولة لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تراجع مصداقية المجالس المنتخبة و أداءها [1] .

يرى رائد مقاربة العلاقة الدولة بالمجتمع جويل ميغدال أن الدولة هي جزء من المجتمع لذا لا ينبغي لقادتها تجاهل أو التحايل على بعض الأطراف داخل المجتمع فكرة الدولة ضد المجتمع هي فكرة مرفوضة, حقيقة يوجد تنافس بين الدولة و المجتمع كل منهما يسعى للسيطرة على الأخر فالدولة تسعى إلى السيطرة و الضبط الاجتماعي من خلال تحقيق المشاركة و الحصول على الشرعية و ليس الاستبداد كما يعتقد قادة دول العالم الثالث [2]

[1]- بوسكران فاطمة الزهراء ، /رجع سابق ، ص 270 .

[2] - Migdal, J, State in Society; Studying how States and Societies Transform and constitute one anothe. Cambridge: Cambridge University Press,2004, p 63.

المطلب الثالث : المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل و الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة .

الفرع الأول : المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل .

و بتطبيق هذه التوجيهات رئيس الجمهورية و وفقا للتعليمة رقم 1253 التي تحدد المعايير، تم استخلاص النقائص و الاحتياجات التي تعاني منها المناطق المحرومة و التي من خلالها يمكن تصنيفها كمناطق ظل :[1]

1. بدرجة أولى المناطق غير المزودة بالمياه الصالحة للشرب .
2. المناطق غير المربوطة بشبكة الكهرباء.
3. غير المزودة بالغاز الطبيعي .
4. غير المزودة بشبكة الصرف الصحي .
5. غير المتوفرة على النقل العمومي .
6. المناطق غير المتوفرة على المراكز الصحية .
7. المناطق المنعدمة الطرقات أو التي تتوفر على طرق مهترئة .
8. بالإضافة إلى غياب الأمن .
9. .و بدرجة أقل المناطق التي لا يتوفر بها الطعام المدرسي ، التدفئة المدرسية ، اكتظاظ الأقسام ، ملعب جواري، خطر طبيعي واد، انجراف...

.مع الأخذ بعين الاعتبار في إعطاء الأولوية في تصنيف المناطق ما يلي:

1. بعد المنطقة عن مركز البلدية مقر البلدية .
2. المساحة التقريبية للمنطقة
3. عدد السكان .
4. بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية الأقرب و كذا المتوسطة الأقرب .
5. بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب.
6. بعد المنطقة عن السوق الأقرب .

[1]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، ، التعليمة رقم 1253 . التعليمة رقم 1253، 13 08 ,2020 .

بهدف إحصاء المناطق المحرومة و تصنيفها كمناطق ظل تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير و التوجيهات التالية : [1]

- تدقيق و تصويب العمليات المقترحة سواء من حيث العدد أ و الموضوع أ و اعتماد الموضوعية في اقتراح العمليات فقط ذات الصدى الفعلي .
- ▪الحد من اقتراح العمليات في إطار التحسين الحضري▪ .
- التركيز على العمليات التي لها الأثر المباشر و السريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة و الإسراع في تسجيلها مع مراعاة عناصر: التكلفة، قصر مدة الانجاز، و الأثر الايجابي و المباشر على تلك المناطق و من هذه العمليات :

- التقاط المنابع المائية ، تهيئتها و وضعها في خدمة المواطنين)في شكل عين عمومية(أ و انجاز خزانات صغيرة مع شبكة توزيع المياه و تزويد هذه الخزانات بالصهاريج .
- الصرف الصحي: وضع شبكة الصرف الصحي مع محطة للتصفية تتم معالجتها دوريا.
- استعمال الطاقة الشمسية سواء للاستعمال المنزلي أو لإنارة العمومية
- تزويد هذه المناطق بخزانات غاز البروبان .
- فتح المسالك، و غيرها من العمليات التي تفيد هذه المناطق و يمكن انجازها بنفس الطريقة السالف ذكرها ، مع ضرورة إشراك المصالح التقنية للدائرة .

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل .

تم إسداء تعليمات من طرف رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص و التكفل الأمثل لمتطلبات و احتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل و خلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت فيما يلي : [2]

1. إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الواليات .

[1]- ولاية المدية - الأمانة العامة ، مذكرة رقم 1749، 20 07 ,2020 .
[2]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 853 ، 26 02 ,2020.

2. تدوين جميع النقائص و الاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الطعام المدرسي و النقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي و إعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة .
3. تشكيل لجنة و لائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الوالية، و وضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، و ذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الأشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، و تنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل .
4. إنشاء خلية تقنية متكونة من إطار تقنية من مختلف الهيآت و المديريات على مستوى الولاية .

المبحث الثالث : مجهود السلطة الجزائرية في تنمية مناطق الظل .

تطلق عبارة "مناطق الظل" عادة على المناطق التي تعاني من تأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمناطق الأكثر تطوراً في البلاد، تنمية هذه المناطق تعتبر تحديًا هامًا للعديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، حيث تتطلب جهودًا مستمرة ومتعددة المجالات. من بين الجوانب الرئيسية لتنمية مناطق الظل ، توفير البنية التحتية حيث يجب توفير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والاتصالات. هذه البنية الأساسية تسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي ، و تطوير القطاع الزراعي والريفي ، و تعزيز فرص العمل ، و تحسين الخدمات الاجتماعية و الصحية والتعليمية في هذه المناطق، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ، تعزيز السياحة المستدامة ، تعزيز المشاركة المجتمعية بحيث يجب أن يكون للمجتمع المحلي دور فعال في عملية التنمية، من خلال المشاركة في صنع القرار وتنفيذ البرامج والمشاريع.

تنمية مناطق الظل تتطلب استراتيجيات متكاملة وجهودًا مستمرة من الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المحلي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى الحياة للسكان في هذه المناطق ، والجزائر على غرار باقي الدول أعطت أهمية خاصة لهذا المناطق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 والموجه خاصة لمناطق الظل .

تناولنا بهذا الخصوص ثلاث نقاط رئيسية هي :

- مخطط عمل الحكومة لتنمية مناطق الظل .
- البرنامج المسطر لعمل الحكومة تنمية مناطق الظل .
- الأهداف المحققة من برامج تنمية مناطق الظل .

المطلب الأول: مخطط عمل الحكومة لتنمية مناطق الظل .

شرعت الحكومة سنة 2020، وعلى أساس توجيهات السيد رئيس الجمهورية ،في إعداد برنامج عاجل يهدف إلى تقليص الفوارق والتباين في مجال التنمية بين مناطق البلد، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية من خلال التعميم والربط بشبكات الطرق والغاز والكهرباء ومياه الشرب وتمكين سكان هذه المناطق من اللحاق بالركب من منظور التنمية.

وجدير بالإشارة،على سبيل التذكري، أن توجه الحكومة والتزامها يتمثلان في ضمانا حد من الفوارق الإقليمية،من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة تهدف إلى التدخل بسرعة وفعالية وانسيابية في المناطق الأكثر هشاشة وصياغة مشاريع متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالتشاور مع المعنيين في المقام الأول، وهم تحديدا لمواطنون المتضررون . [1]

وعلى ضوء ما سبق، فإن مخطط عمل الحكومة من أجل تأهيل وتنمية المناطق التي تشهد تأخر يتمثل في ما يلي : [2]

1. مواصلة حشد التمويل اللازم لتجسيد البرنامج المسطر .
2. إعادة تأطير البرنامج من خلال استهداف دقيق للأعمال ذات الأولوية الواجب الانطلاق فيها مع العمل على إشراك السكان المعنيين .
3. التكفل ببعض الاحتياجات المعرب عنها من قبل السكان، من خلال إيجاد حلول بديلة وقابلة للتنفيذ على عجل، في انتظار برمجة وتمويل عمليات أكثر أهمية .
4. إنجاز المشاريع وفق حصص صغيرة ، على نحو يسهل حشد الأموال وتبسيط الإجراءات واللجوء إلى المؤسسات المحلية .
5. ضمان المتابعة الدائمة والدقيقة للمشاريع الجارية و الإسراع في رفع جميع العقبات التي من شأنها تعطيل البرامج .

[1]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، مصالح الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، من أجل سياسة خارجية نشطة و إستباقية ، سبتمبر 2021 ، ص70 .

[2]- مرجع سابق ، ص 70 -71 ..

وبالإضافة إلى الأعمال الخاصة بالجوانب المتعلقة بالمنشآت الأساسية، سيخص مخطط عمل الحكومة كذلك تثمين ومواصلة أعمال مرافقة المؤسسات من خلال مختلف الأجهزة الموجودة .وسيهدف على الخصوص إلى إنشاء مناصب عمل وتطوير نشاطات اقتصادية خاصة بهذه المناطق. ويتمثل فيما يأتي:

1. مواصلة الأعمال التي شرع فيها على مستوى هذه المناطق من طرف وكالة التنمية الاجتماعية التي تحتاج إلى يد عاملة كبرية .
2. تجديد عقود جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي ووضع برنامج التطوير المجتمعي حيز التنفيذ .
3. تطوير زراعة الأشجار وتربية المواشي، لاسيما تربية النحل توزيع خلايا النحل ومرافقة المستثمرين الشباب في الميدان الفلاحي .
4. متابعة ومواصلة البرامج التي باشرتها الوكالة الوطنية لتسيري القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية .
5. التعجيل بمعاجلة ملفات طلبات القروض العالقة، التي أودعها سكان المناطق المعنية وتوسيع مدونة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية قصد تكييفها مع الاحتياجات الخاصة بهذه المناطق .
6. مواصلة النشاطات المتعلقة، خصوص ، بتنظيم التظاهرات التي تسمح بعرض المنتجات المتأتية من العمل العائلي وتسويقها.

وفي الأخير، وقصد ضمان متابعة صارمة ومستمرة لهذا البرنامج، ستعزز الحكومة التطبيق المخصص لذلك، الذي تم وضعه، من خلال تطوير أرضية حقيقية ، في إطار قطاعي مشترك منسق، تسمح بالتوفر على جميع المعطيات المتعلقة بالأعمال التي تم تنفيذها لفائدة سكان هذه المناطق، من جهة، ومتابعة تطور المؤشرات الرئيسية الاجتماعية الاقتصادية على مستوى هذه المناطق، من جهة أخرى.

المطلب الثاني : برنامج المسطر لعمل الحكومة لتنمية مناطق الظل .

جدير بالتذكر أن العمل الذي شرع فيه في هذه الإطار، قد سمح بإحصاء أزيد من 13000 منطقة عرب التراب الوطني، وبإبراز حالات العجز المسجلة على مستوى كل منطقة، مع الإشارة أن برنامج التأهيل المحدد بالنسبة لمجمل المناطق المعنية يشمل 705.43 مشروعا، بمبلغ 548 مليار دينار في المجموع . ولقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية، منذ تاريخ الشروع في هذا البرنامج في مارس 2020 ،بحشد مبلغ 310 مليار دينار، انطلاقا من مصادر تمويل مختلفة:

ميزانية الدولة، صندوق التضامن للجماعات المحلية، مساهمات الميزانيات المحلية، وقد سمح هذا المبلغ بتمويل 24.093 مشروعا على مستوى 9805 مناطق موزعة على 1343 بلدية أي أكثر من 55% من المشاريع المحددة .ويقدر عدد المشاريع المنجزة بـ 532.12 ،أي بنسبة % 52 من المشاريع الممولة ، والتي استفاد منها 04 ملايين ساكنا على مستوى 6709 مناطق. أما باقي المشاريع التي مت تمويلها فهي قيد الإنجاز حاليا أو في مستوى الإجراءات الإدارية من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية وتتمثل وضعية المشاريع القطاعية المنجزة، فيما يلي: [1]

الجدول رقم (01) : المشاريع القطاعية المنجزة من طرف السلطات الجزائرية .

القطاعات	عدد المشاريع
عمليات التزويد بمياه الشرب والتطهير	**177.4**
بعمليات فك العزلة	**926.2**
عملية بتوصيل المساكن بالكهرباء والغاز	**2035**
تحسين ظروف تمدرس التلاميذ	**631.1**

[1]-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الفصل الثالث ، من أجل تنمية بشرية وسياسية و اجتماعية مدعمة ، سبتمبر 2021 ، ص 71 .

بإنجاز شبكات الإنارة العمومية	**859**
للصحة الجوارية	408
بإنجاز مساحات للعب و فضاءات للترقية	377
مشاريع آخري (النقل العمومي، الهياكل الأساسية الإدارية ومشاريع أمنية).	119

المصدر : مصالح الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ، الفصل الثالث ، من أجل تنمية بشرية وسياسية و اجتماعية مدعمة ، سبتمبر 2021 ، ص 71 .

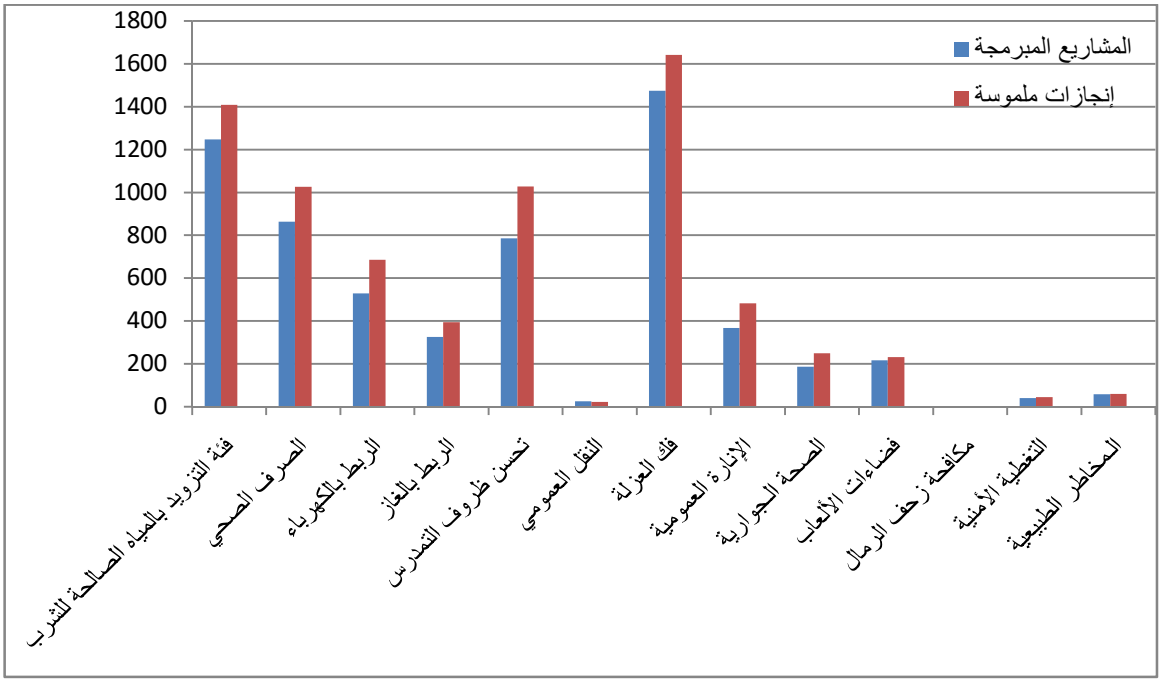
الجدول رقم (02) : معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل .

الرقم	فئة المشروع	المشاريع المبرمجة	إنجازات ملموسة	
01	فئة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	1248	1409	%113
02	الصرف الصحي	864	1026	%119
03	الربط بالكهرباء	529	685	%129
04	الربط بالغاز	326	394	%121
05	تحسن ظروف التمدرس	785	1028	%131
06	النقل العمومي	26	23	%88
07	فك العزلة	1474	1641	%111
08	الإنارة العمومية	367	482	%131
09	الصحة الجوارية	186	250	%134
10	فضاءات الألعاب	216	231	%107

11	مكافحة زحف الرمال	2	2	%100
12	التغطية الأمنية	41	45	%110
13	المخاطر الطبيعية	58	60	%103

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول ، الملحق 1- ب :الإنجازات الشاملة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، سبتمبر 2021 ، ص 89 .

الشكل رقم (01) : معدل الانجاز المستهدف للبرامج المسطرة لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل .



المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، مصالح الوزير الأول، الملحق 1– ب الإنجازات الشاملة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي لتحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل،ص 89.

يبدو أن الجدول يعرض عدد المشاريع المبرمجة وعدد المشاريع التي تم إنجازها في عدة فئات مختلفة، مثل توفير المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والربط بالكهرباء والغاز، إلخ.

لفهم البيانات بشكل أفضل، يمكننا التركيز على مقارنة بين عدد المشاريع المبرمجة وعدد المشاريع التي تم إنجازها في كل فئة. على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى فئة توفير المياه الصالحة للشرب، نجد أن هناك 1248 مشروعًا مبرمجًا وتم إنجاز 1409 مشاريع، وهذا يشير إلى أن العمل متقدم وتم تنفيذ مزيد من المشاريع من المقرر.

بما أن البيانات تشير إلى العمل المنجز بالفعل، يمكن استخدامها لتحديد التقدم والنجاح في تحقيق الأهداف المحددة. على سبيل المثال، يمكن استخدام عدد المشاريع المنجزة كمؤشر لفاعلية الإدارة أو كفاعلية الاستثمار في المشاريع المختلفة.

بشكل عام، يمكن استخدام البيانات المقدمة لتقييم أداء البرامج والمشاريع، وتوجيه التحسينات المستقبلية واتخاذ القرارات الإستراتيجية بناءً على الاحتياجات والأولويات الحالي .

المطلب الثالث : أهداف المحققة من برنامج تنمية مناطق الظل .

وفي سياق ترقية مناطق الظل ، و مسعى الحكومة الذي يقوم على إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية متكاملة وتكتسي بعدا اجتماعيا واقتصاديا، و الالتزام بتجسيدها على أساس مقاربة تشاركيه تدمج السكان المستفيدين ويتمثل هذا المسعى في إشراك مواطني هذه المناطق في برمجة أعمال ومشاريع متكاملة وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، ويصبو إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية ، وهي[1] :

1. القضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في مناطق مبعثرة ومعزولة .
2. تزويد السكان بمياه الشرب والكهرباء والغاز .
3. تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وتقديم الخدمات المتعلقة بصحة الشباب وتفتحهم
4. تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة من أجل توفير مناصب الشغل وفرص العمل .

[1]- مصالح الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، من أجل سياسة خارجية نشطة و إستباقية ، سبتمبر 2021 ، ص70 .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، استعرضنا جهود الدولة الجزائرية في تعزيز التنمية المحلية بشكل عام، وفي تطوير مناطق الظل بشكل خاص، حيث أظهرت أهميتها على الصعيدين. تناولنا أسس ومقومات التنمية المحلية المستدامة، والأهداف التي تسعى إليها، بالإضافة إلى استعراض مفهوم مناطق الظل والتحديات التي تواجهها. كما قمنا بتقييم جهود الحكومة الجزائرية في تنمية هذه المناطق من خلال الإجراءات والخطط التي وضعتها، مما يشمل وضع مخطط عمل وبرنامج متكامل لتحقيق الأهداف المرجوة.


الفصل الثالث

الفصل الثالث : واقع تمويل التنمية المحلية بمناطق الظل – دراسة حالة دائرة البرواقية ولاية المدية .

تنمية مناطق الظل تمثل تحديًا مهمًا في الجزائر، حيث تركز الجهود على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات والفرص ، هذه المناطق غالبًا ما تكون هامشية وتعاني من تحديات مثل الفقر والبطالة ونقص البنية التحتية ، و للتصدي لهذه التحديات، تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج متعددة، من بينها توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق الظل، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل في هذه المناطق ، و دعم الزراعة والصناعات المحلية في المناطق النائية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل المحلية و بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية و تحسين الوصول إليها مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي في مناطق الظل ، و تشجيع وتنمية المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في مناطق الظل لضمان تلبية احتياجات السكان بشكل فعال.

هذه الجهود تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في مناطق الظل، وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين جميع مناطق البلاد ، وولاية المدية على غرار باقي الولايات انتهجت السياسة العامة للدولة ، وركزت جهودها لتنمية مناطق الظل على مستوى الولاية عامة ، و إلقاء نظرة على واقع التنمية لمناطق الظل على مستوى دائرة الرواقية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة النقاط التالية :

- لمحة عامة عن ولاية المدية .
- البرنامج الخاص بالترقية و الاستدراك الموجه لمناطق الظل بولاية المدية .
- المشاريع التنموية بمناطق الظل في دائرة البرواقية .

المبحث الأول : لمحة عامة عن ولاية المدية .

ولايــة المديــة هــي إحــدى الولايــات فــي الجمهوريــة الجزائريــة، تقــع فــي وســط الــبلاد. تعتبــر المديــة واحــدة مــن الولايــات الهامــة فــي الجزائــر، ســواء مــن الناحية الاقتصادية أو الثقافية والتاريخية ،

تمتــاز بتنــوع طبيعــي ملحــوظ ، حيــث تضــم ســهولاً وجبــالاً ووديانــاً، ممــا يجعلهــا وجهــة ســياحية جذابــة ، كمــا أنهــا تشــتهر بمــزارع الزيتــون والحبــوب والخضــروات مــن الناحيــة الثقافيــة والتاريخيــة، تحتــوي المديــة علــى عــدة معــالم تاريخيــة مهمــة، مثــل قلعــة المديــة التــي تعــود إلــى العصــور الوســطى وكذلك آثار رومانية وبيزنطية تعكس تاريخ المنطقة ، و الكروم

أمــا مــن الناحيــة اقتصــاديًة، تعتمــد المديــة بشــكل كبيــر علــى الزراعــة والصــناعات الصــغيرة، كمــا توجــد بهــا بعــض الشــركات الكبــرى فــي مجــالات مثــل الغــذاء والنســيج والبنــاء ، بالإضــافة إلــى ذلــك، تضــم المديــة عــدة مــدن وبلــديات تعــيش فيهــا ســكان متنوعــون يمارســون مختلــف النشــاطات الاقتصادية والثقافية ويعيشون حياة يومية نابضة بالحيوية.

سوف نتطرق في هذا لمبحث إلى النقاط التالية :

- تقديم ولاية المدية .
- الهيكل التنظيمي لولاية المدية .
- مقومات التنمية المحلية بولاية المدية .

المطلب الأول : تقديم ولايـــة المـــديـــة .

سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم الولاية،و التقسيم الاداري

الفرع الأول : الموقع .

تقـــع المديـــة التـــي تحمـــل رمـــز 26 فـــي الأطلـــس التلـــي علـــى بعـــد 88 كلـــم جنـــوب الجزائـــر العاصـــمة، وتتربـــع علـــى مســـاحة قـــدرها 8700 كلـــم2 وهـــي علـــى ارتفـــاع 900م مـــن ســـطح البحـــر، كمـــا تصـــل إلـــى 1400 م فـــي بعـــض المواقـــع كمرتفعـــات بـــن شـــكاو وعـــين بوســـيف، يحـــدّها شـــمالا ولايـــة البليـــدة، جنوبـــا الجلفـــة، ومـــن الشـــرق المســـيلة والبـــويرة، أمـــا غربـــا فتحـــدها ولايتي عين الدفلى وتسمسيلت.

الفرع الثاني : التقسيم الإداري .

كانـــت ولايـــة المديـــة قبـــل التقســـيم الإداري الأخيـــر تمتـــد إلـــى غايـــة الأغـــواط جنوبـــا والمســـيلة والبـــويرة شـــرقا حيـــث كانـــت تتبعهـــا ولايـــة الجلفـــة و أجـــزاء كبيـــرة مـــن ولايـــة المســـيلة، أمـــا اليـــوم فهـــي تضـــمّ 19 دائـــرة و 64 بلديـــة ، وخـــلال ســـنة 2019 تـــم ترقيـــة 44 ولايـــة منتدبـــة عبـــر 19 ولايـــة: مـــن بينهـــا المديـــة بـــ 4 أربـــع ولايـــات منتدبـــة وهـــي قصـــر البخـــاري، البرواقيـــة، بنـــي سليمان و تابلاط. [1]

[1]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 76 ، 10 ديسمبر 2019 م.

الشكل رقم (02) : التقسيم الإداري لولاية المدية .



المصـــــــدر: الموقـــــع الرســـــمي لولايـــــة المديـــــة ، https://wilayamedea.dz.

الجدول رقم (03) : التقسيم الإداري لولاية المدية .

الدائرة	البلديات
المدية	المدية - ذراع السمار – تمزقيدة
وزرة	وزرة - الحمدانية - بن شكاو- تيزي المهدي
وامري	وامري - وادي حربيل – حناشة
ســـــــــــي	سي المحجوب - بوعيشون - أولاد بوعشرة

المحجوب	
البرواقية	البرواقية - الربعية - أولاد ذايد
سغوان	سغوان - مجبر - الزبيرية - ثلاثة الدوائر
العمارية	العمارية - أولاد إبراهيم – بعطة
قصر البخاري	قصر البخاري - سانق – المفاتحة
أولاد عنتر	أولاد عنتر - أولاد هلال- بوغار
عزيز	عزيز - دراق - أم الجليل
الشهبونية	الشهبونية - بواعيش – بوغزول
سيدي نعمان	سيدي نعمان - بوشراحيل - خمس جوامع
عين بوسيف	عين بوسيف - الكاف الأخضر - سيدي دمد - العوينات - أولاد معرف
السواقي	السواقي - جواب - سيدي زهار - سيدي زيان
شلالة العذاورة	شلالة العذاورة - شنيقل - تافراوت - عين القصير
تابلاط	تابلاط - العيساوية - مزغنة - فج الحوضين
العزيزية	العزيزية - مغراوة – ميهوب
القلب الكبير	القلب الكبير - سدراية - بئر بن عابد
بني سليمان	بني سليمان - سيدي الربيع – بوسكن

المصـــــــدر: الموقـــــــع الرســـــــمي لولايـــــــة المديـــــــة https://wilayamedea.dz .

الجدول رقم (04) : التقسيم الاداري الجديد لولاية المدية لسنة 2019 .

الولاية	المقاطعة الادارية	الدائرة	البلدية
المدية	قصر البخاري	قصر البخاري	قصر البخاري – السانق – مفاتحة
		عزيز	عزيز – أم جليل - دراق
		عين بوسيف	عين بوسيف – سيدي دامد – العوينات – أولاد معرف – الكاف الأخضر
		شلالة العذاورة	شلالة العذاورة – عين قصير – تفراوت – شنيقل
		الشهبونية	الشهبونية – بوغزول – بوعيش
		أولاد عنتر	أولاد عنتر – بوغار – أولاد هلال
	البرواقية	**البرواقية**	البرواقية – أولاد ذايد – الربعية
		سيدي نعمان	سيدي نعمان – خمس جوامع – بوشراحيل
		سغوان	سغوان – مجبر – الزبيرية – ثلاثة الدوائر
		العمرية	العمرية – أولاد إبراهيم – بعطة
		سي المحجوب	سي المحجوب – بوعيشون – أولاد بوعشرة
	تابلاط	**تابلاط**	تابلاط – مزغنة – الحوضان – العيساوية
		العزيزية	العزيزية – مغراوة – ميهوب
	بني سليمان	**بني سليمان**	بني سليمان- بوسكن – سيدي الربيع
		السواقي	السواقي – سيدي زيان – سيدي زهار – جواب
		القلب الكبير	القلب الكبير- سدراية – بئر بن عابد

المصـــــدر : وزارة الداخليـــــة و الجماعـــــات المحليـــــة و التهيئـــــة العمرانيـــــة ، الجريـــدة الرســـمية للجمهوريـــة الجزائريـــة ، العـــدد 76 ، بتـــاريخ 10 ديســـمبر 2019 ، ص17.

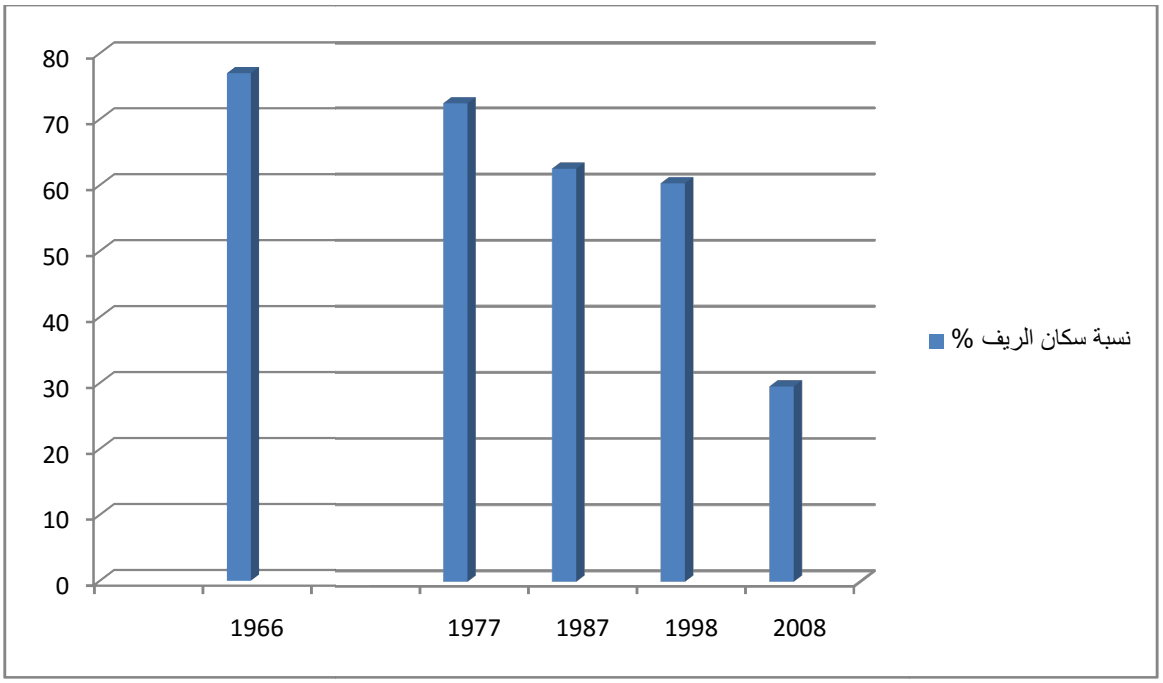
الفـــرع الثالـــث : توزيـــع الســـكان : وصـــل عـــدد ســـكان الولايـــة فـــي 2011/12/31 حـــوالي 861204 نســـمة وقـــد تـــم حســـابه وفـــق معطيـــات سنة 2009 ، يغلـــب علـــى نشـــاط ســـكان ولايـــة المديـــة علـــى مـــا تجـــود عليـــه الأرض لـــذا فـــإن الزراعـــة والرعـــي هـــي الغالبـــة علـــى النشـــاط الاقتصـــادي لقـــاطني الولايـــة، بحيـــث أنّـــه تقـــدر المســـاحة الإجماليـــة للولايـــة بـــ 595 877 هكتـــار منهـــا المســـاحة الفلاحيـــة الإجماليـــة والمقـــدرة بـــ 541 773 هكتـــار أي 88% مـــن المســـاحة الكليـــة، والمســـاحة الصـــالحة للزراعـــة فهـــي محـــدّدة بـــ 338 959 هكتار.

الجـــدول رقـــم (05) : توزيـــع ســـكان ولايـــة المديـــة بـــين المدينـــة و الريـــف .

السنوات	السكان			نســـــــبة ســـــــكان الريف %
	المدينة	الريف	المجموع	
1966	83520	279464	362984	76,99
1977	131603	344297	475900	72.35
1987	245097	407766	652863	62,46
1998	318802	483276	802078	60,25
2008	574377	240563	814940	29,52

المصـــــــدر : الموقـــــــع الرســـــــمي لولايـــــــة المديـــــــة https://wilayamedea.dz.

الشكل رقم (03) : نسبة تطور سكان الريف في ولاية المدية .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق .

هـذه البيانـات توضـح تطـور نسـبة سـكان الريـف فـي ولايـة المديـة عبـر الـزمن. هنـاك انخفـاض ملحـوظ فـي نسـبة سـكان الريـف خـلال الفتـرة الممتـدة مـن عـام 1966 إلـى عـام 2008. فـي البدايـة كانـت نسـبة سـكان الريـف مرتفعـة جـداً، حيـث كانـت تقـارب 77% فـي عـام 1966، ولكـن بمرور الزمن بدأت هذه النسبة تتناقص بوتيرة متزايدة.

تتضـح هـذه الاتجاهـات مـن خـلال الأرقـام، ففـي عـام 1977 كانـت نسـبة سـكان الريـف تقـارب 72%، وفـي عـام 1987 انخفضـت إلـى 62%، وفـي عام 1998 انخفضت إلى 60%، وصولاً إلى 29% في عام 2008.

هـذا الانخفـاض الكبيـر فـي نسـبة سـكان الريـف يمكـن أن يكـون نتيجـة لعـدة عوامـل، بمـا فـي ذلـك النمـو السـكاني فـي المـدن وتطـور البنيـة التحتيـة والفـرص الاقتصـادية التـي تتـوفر فـي المـدن، وكـذا الظـروف الأمنيـة التـي مـرت علـى الجزائـر عامـة وعلـى ولايـة المديـة بصـفة خاصـة، ممـا دفـع الكثيـر مـن السـكان لتـرك الحيـاة فـي الريـف والانتقـال إلـى المـدن بحثـاً عـن حياة أفضل أمنا وفرص عمل أكثر.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية المدية .

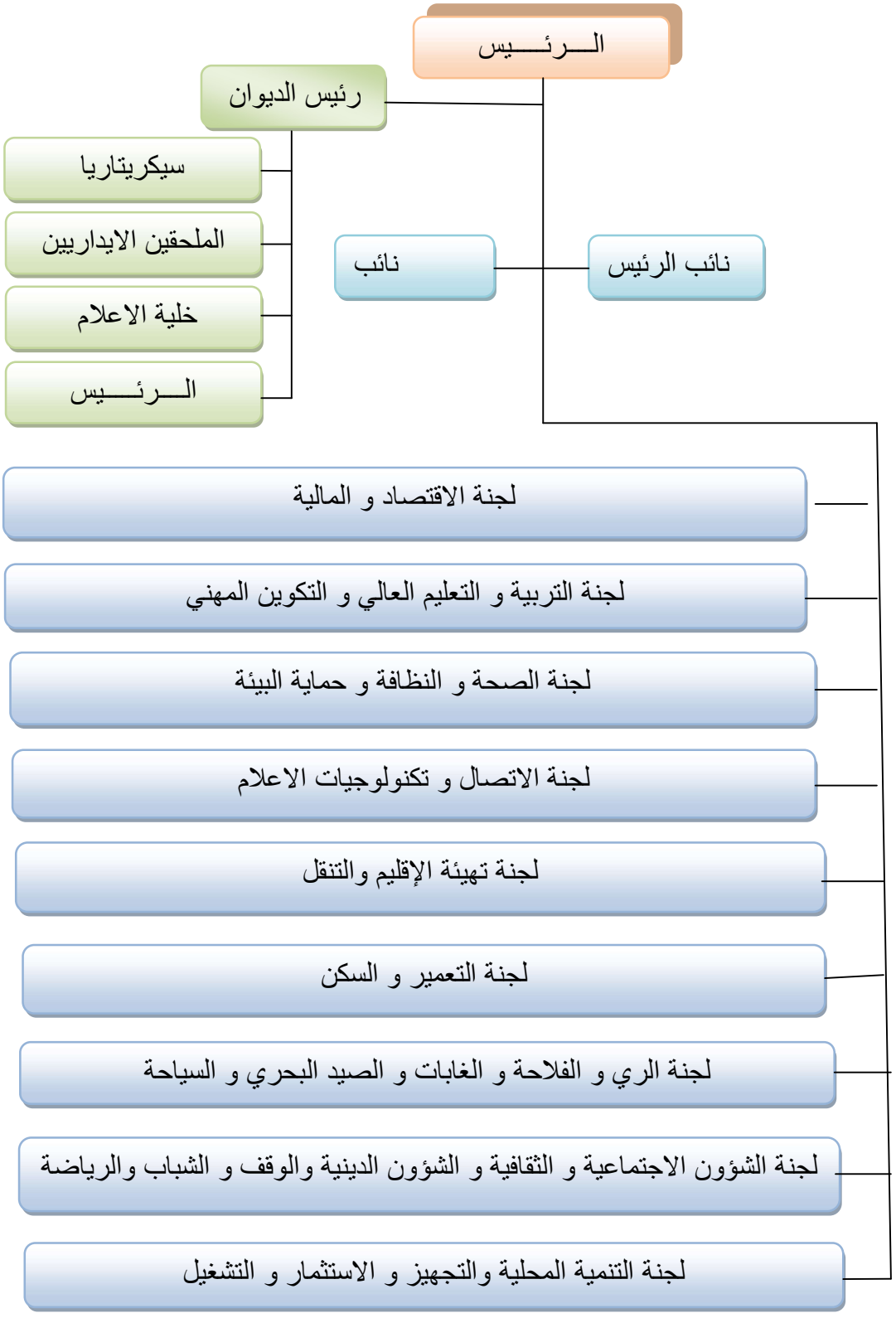
تنظيم الولاية هي مؤسسة دستورية حسب ما ينص عليه الدستور الوطني، وطبقا لأحكام القانون 90 - 09 ولاسيما المادة الأولى، فالولاية هي جماعات عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، كما تنشأ هذه الأخيرة بموجب القانون، وهي تجسد اللامركزية من خلال المجلس الولائي المنتخب، أما المركزية فنجدها مجسدة في شخصية الوالي، كما تغطي كل ولاية عدد معين من البلديات مدمجة في دائرة التي تعدّ امتداد إداري للولاية .

الفرع الأول : هيئة المداولة :

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية التي تحل عن طريق المداولة، الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه، وحول كل شأن ذو مصلحة للولاية.

يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه ويعقد أربع (04) دورات عادية في السنة برئاسة رئيس المجلس الشعبي الولائي، مدة كل دورة منها خمسة عشر (15) يوما على الأقل ، ويمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث (3/1) أعضائه أو بطلب من الوالي.

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي الولائي بالمدية .



المصدر :المجلس الشعبي الولائي –ولاية المدية .

الفرع الثاني : الهيئة التنفيذية :

يعين الوالي عن طريق مرسوم رئاسي طبقا للمادة 78 من الدستور، له ازدواجية الوظيفية، فهو ممثل الدولة على مستوى الولاية ومفوض الحكومة، و يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات ويضمن تنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي طبقا للمادة 102 من
القانون 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012 المتعلق بالولاية .

يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريرا عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة ، كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية ، طبقا للمادة 103 من قانون الولاية .

ينشط الوالي وينسق ويراقب المصالح والمؤسسات العمومية الموضوعة في الولاية.
يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية. ويؤدي باسم الولاية، كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية ، ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذالك .

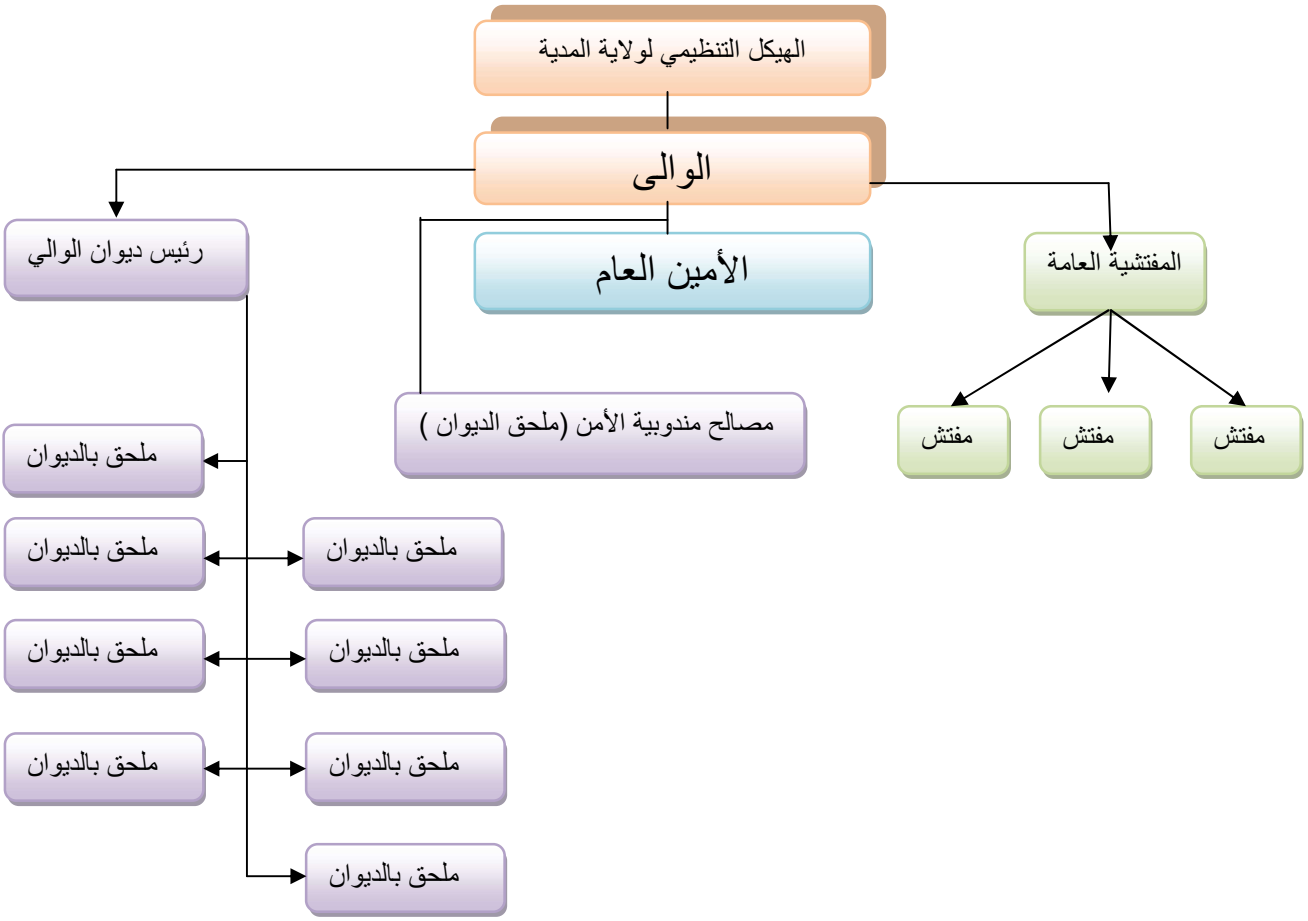
يمثل الوالي الولاية أمام القضاء كطالب أو مدافع ما عدا الحالة التي يكون فيها الأطراف المتنازعين هم الدولة والجماعات الإقليمية. يعد الوالي، في الإطار التقني، مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليه، وهو الآمر بصرف

الفرع الثالث : إدارة الولاية .

تتكون إدارة الولاية من المصالح التالية :

1. **ديوان الوالي :** الديوان هو جهاز المساعدة المباشر للوالي. يضمن تحضير نشاطات الوالي وينسق علاقاته مع منظمات المجتمع المدني، المواطنين والصحافة يتابع تنفيذ قرارات وتعليمات الوالي ، و يتشكل ديوان الوالي من رئيس ديوان يعين بموجب مرسوم رئاسي وملحقات بالديوان .

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لولاية المدية .



المصدر :مصلحة المستخدمين - ولاية المدية .

2. الأمانة العامة :

تسير الأمانة العامة من طرف أمين عام، وهو مكلف بتنشيط إدارة ومصالح الولاية ومتابعة التنمية ، وهو موضوع تحت تصرف ، و يساعد الوالي في أداء مهامه ، كما يكلف بتنشيط، تنسيق نشاطات مصالح الأمانة العامة ويسهر على سير مجموع المصالح، بمساعدة مختلف المصالح المعنية، مخططات الاستثمار للولاية ويتولى متابعة تنفيذها.

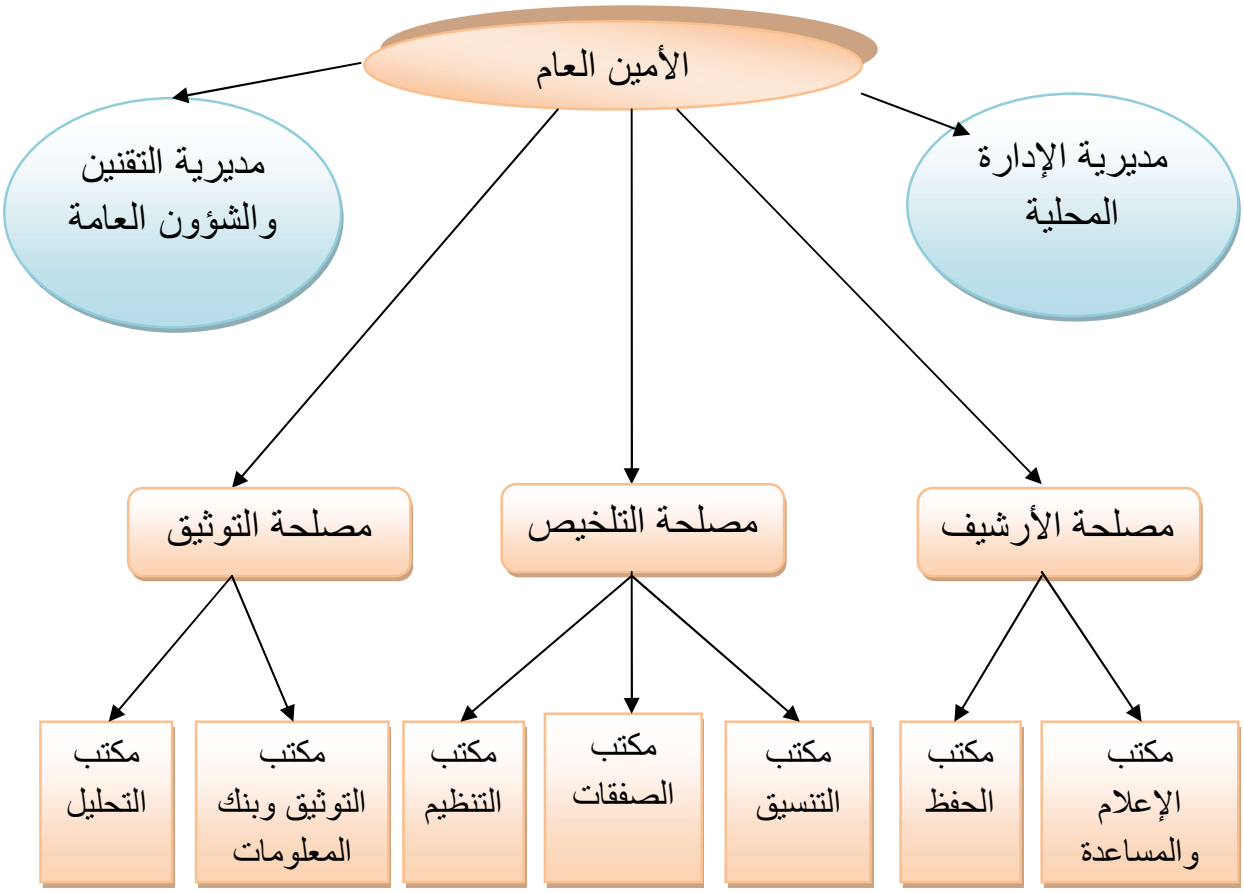
تتمثل مهمته في ضمان متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وقرارات الحكومة.

القيام بتلخيص التقرير السنوي لسير نشاطات مصالح الدولة في الولاية ويترأس اللجان ذات الطابع الإداري والتقني ، و يستخلف الوالي في حالة غيابه أو حصول مانع، ويمارس بهذه الصفة كل الصلاحيات.

تتشكل الأمانة العامة من ثلاث مصالح، كما يلي:

- مصلحة التنسيق والتنظيم.
- مصلحة الأرشيف.
- مصلحة التوثيق.

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي الأمانة العامة .



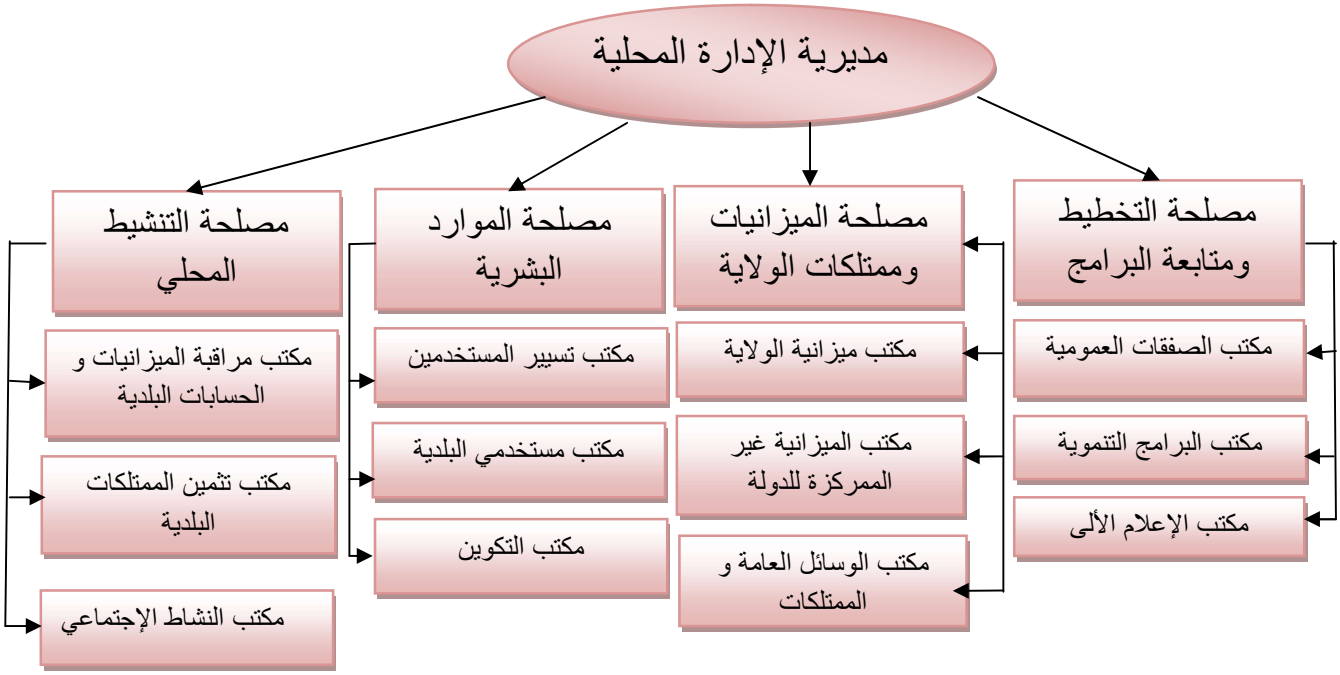
المصـــــــــــدر : مصـــــــــــلحة المســـــــــــتخدمين لولايـــــــــــة المديـــــــــــة .

3. مديرية الإدارة المحلية :

تتكون مديرية الإدارة المحلية من ثلاثة مصالح هي:

- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة التنشيط المحلي.
- مصلحة الميزانية والأملاك.

الشكل رقم (07) : الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية .



المصدر : مصلحة المستخدمين لولاية المدية .

1. مديرية التنظيم و الشؤون العامة :

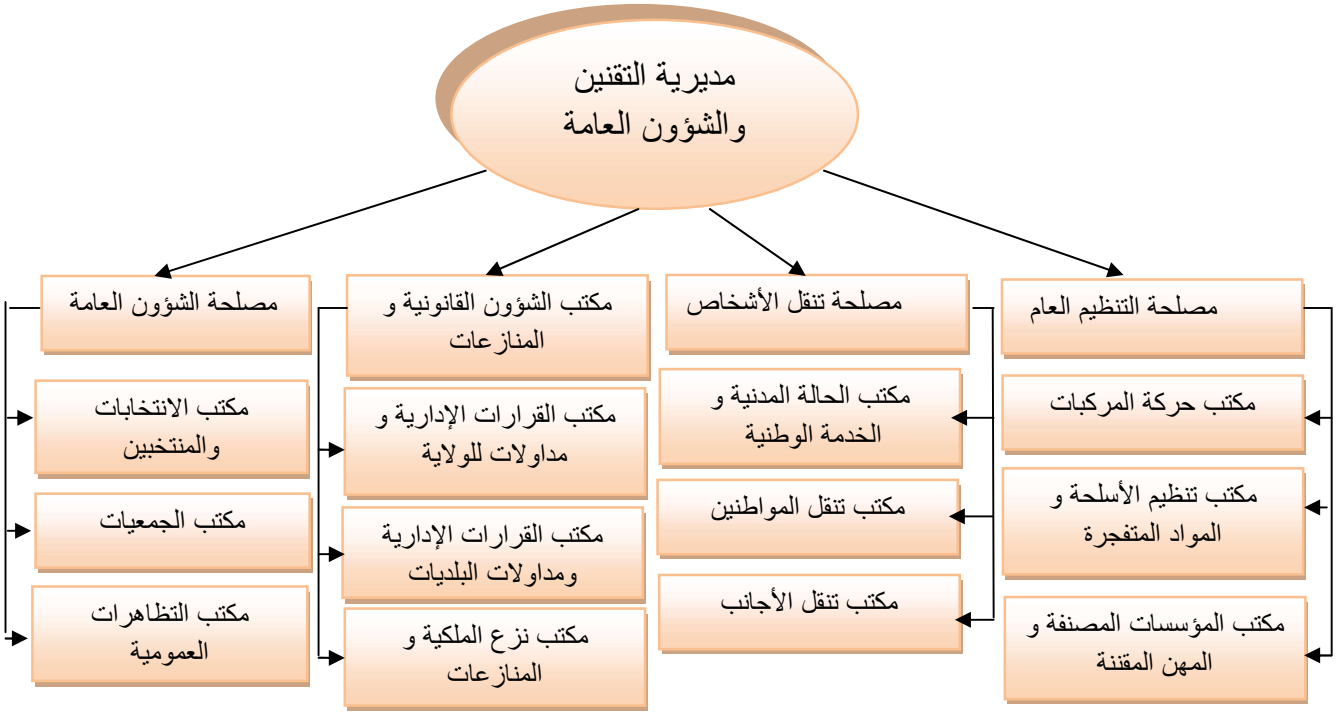
تم إنشاء مديرية التنظيم و الشؤون العامة وفق الهيكل و الصلاحيات الموجودة حاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لقواعد تنظيم وسير مصالح الشؤون العامة والإدارة المحلية و هي المسؤولية على:

- ضمان تنفيذ وتطبيق القواعد القانونية العامة (نصوص قانونية و تنظيمية) .
- ضمان المراقبة على شرعية التدابير التنظيمية المعتمدة محليا (مداولات المجلس الشعبي الولائي و المجالس الشعبية البلدية) .
- ضمان تقديم التقارير ودراسة الأعمال الإدارية للولاية و البلديات التابعة لها.
- التكفل بمتابعة الإجراءات الخاصة نزع الملكية و وضعها تحت تصرف الدولة لأجل المنفعة العامة قصد إنجاز مشاريع اقتصادية و اجتماعية و تربوية و رياضية في إطار مختلف برامج التنمية المحلية و كذلك برامج التنمية القطاعية.

و تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح هي:

- مصلحة التنظيم العام.
- مصلحة تنقل الأشخاص.
- مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات.

الشكل رقم (08) : الهيكل التنظيمي لمديرية التقنين والشؤون العامة .



المصدر : مصلحة المستخدمين - ولاية المدية .

2. رئيس الدائرة :

الدائرة هي امتداد إداري للولاية، تمثل مستوى وسيط يساعد البلديات في أداء مهامها، وهي

لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلالية المالية.

يساعد رئيس الدائرة الوالي في مهامه (فيما يتعلق بالرقابة، المتابعة وتنشيط البلديات المرتبطة بكل دائرة) ، ينشط رئيس الدائرة، يوجه، ينسق ويراقب نشاط البلديات المرتبطة بدائرته. يكلف بتشجيع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها.

يعطي رأي استشاري حول تعيين مسؤولي الهياكل التقنية للدائرة التابعة لإدارة الدولة.

يكلف الأمين العام للدائرة بمتابعة المهام الموكلة للهياكل المرتبطة بالدائرة والتنسيق فيما بينها.

3. المفتشية العامة :

المفتشية العامة موضوعة تحت سلطة الوالي. وتكلف بمهمة تقييم نشاطات الأجهزة والهياكل للتنبؤ بالاختلالات وتقترح التصحيحات الضرورية ويسهر على تطبيق واحترام التشريعات والتنظيمات سارية المفعول.

4. مجلس الولاية :

يتشكل مجلس الولاية من المدراء التنفيذيين ومسئولي مختلف المصالح الخارجية لقطاعات الدولة ، يدرس مجلس الولاية، في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول كل مسألة مخولة له من قبل الوالي.

يشكل مجلس الولاية إطار التشاور لكل مصالح الدولة على المستوى المحلي وإطار لتنسيق كل النشاطات القطاعية، وبهذه الصفة، يسهر مجلس الولاية على تنفيذ برنامج وتوجيهات الحكومة ويبدي رأيه حول كل المشاريع الموضوعة على مستوى إقليم الولاية .

المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية بولاية المدية .

تكتسي ولاية المدية أهمية بالغة من حيث موقعها الجغرافي المتميز وإمكانياتها الطبيعية التي تؤهلها لتكون رائدة في جلب الاستثمار من كل مناطق الوطن، خاصة مع توفر الإرادة والجهود لتحقيق التنمية والقفزة النوعية المنشودة في ظل تشريعات تدعم وتحفز وترافق المستثمرين سواء كانت جبائية أو شبه جبائية وحتى تسهيلات مهمة في منح العقار الموجه للاستثمار... وتخطو المدية خطوات ثابتة في مجال إنشاء وتوفير الظروف الملائمة لإنشاء قاعدة صناعية، وهذا بتشييد البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لاستيعاب وتوطينها مما يؤهلها حتى تكون وجهة لاستقطاب استثمارات مهمة، كما إنّ المرحلة الراهنة التي تستوجب تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وزيادة حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية ولما لا الدولية، هذا أيضا ما يجعل الولاية الاندماج في هذا السياق وعدم تفويت فرصة الانضمام إلى صفوف الأقطاب الاقتصادية الناشئة التي تتميز بجاذبية اقتصادية كونها قاعدة خلفية للولايات المجاورة والتي عرفت تشبعا في استقطاب المشاريع الاستثمارية ونظير موقعها جيو استراتيجي، فهي تعتبر كهمزة وصل ما بين الشمال والجنوب مما يجعلها اليوم منطقة استثمارية جذابة ناهيك عن التجهيزات العمومية والمشاريع المهيكلة المستلمة أو في طور الإنجاز نذكر منها:

1. ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 .
2. الطريق المحوري للهضاب العليا.
3. طريق السكة الحديدية شرق - غرب وشمال - جنوب .
4. قربها من مطار الجزائر الدولي.
5. قربها من ميناء الجزائر و مشروع الميناء الضخم المزمع إنجازه بشرشال ولاية تيبازة .

6. سد بني سليمان.
7. تحويل المياه من سد كدية أسردون.
8. المدينة الجديدة بوغزول .
9. يضاف إلى هذا استفادة 20 بلدية من حوافز برنامج الهضاب العليا الذي يمكن المستثمرين من حق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع لمدة عشرة سنوات.

المبحث الثاني : البرنامج الخاص بالترقية و الاستدراك الموجه لمناطق الظل بولاية المدية .

برامج الترقية و الاستدراك الموجه لتنمية المناطق النائية و المعزولة عبر بلديات ولاية المدية ، وهو ما يطبق عليه بمصطلح " مناطق الظل " يعتبر جزءًا هامًا من جهود الدولة الجزائرية لتعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة في الجزائر، تنفذ الدولة عادةً برامج متعددة المستويات لتعزيز التنمية في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة، هذه البرامج غالبًا ما تشمل مجموعة متنوعة من المبادرات والسياسات التي تستهدف تحسين البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات في تلك المناطق. ويكون عن طريق اتخاذ العديد من الإجراءات كتطوير البنية التحتية و بناء الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي لتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية ، و تعزيز التعليم والتدريب ، تشجيع الاستثمار الاقتصادي ، دعم الزراعة والصناعات الريفية كتقديم الدعم للمزارعين والفلاحين من خلال توفير التمويل والتكنولوجيا والتدريب لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين العائدات ، تعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية بناء المراكز الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لتحسين معيشة السكان.

المشاركة المجتمعية و إشراك السكان المحليين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار لضمان أن البرامج والمشاريع تلبي احتياجاتهم وتعكس ثقافتهم وتطلعاتهم .

هذه الإجراءات هي مجرد أمثلة على ما يمكن أن تتخذه الدولة في إطار برنامج لتحسين واستدراك التنمية في مناطق الظل في الجزائر. تطبيقها بشكل فعّال يتطلب التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص .

المطلب الأول : برنامج التحسين والاستدراك لفائدة مناطق الظل .

تم إسداء تعليمات من طرف رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص و التكفل الأمثل لمتطلبات و احتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل و خلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت فيما يلي :[2]

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولاية .
- تدوين النقائص وجميع الاحتياجات المسجلة .
- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية.
- إنشاء خلية تقنية .
- إحداث تطبيقة خاصة باحصاء مناطق الظل .

سنتطرق إليها بالتفصيل في ما يلي :

الفرع الأول : إحصاء مناطق الظل على مستوى ولاية المدية .

في إطار تطبيق التعليمات و التوجيهات المسداة من طرف السلطات العليا في البلاد الرامية أساسا إلى التكفل بمناطق الظل المحصاة على مستوى بلديات الوطن منذ بداية سنة 2020 ، وتطبيقا لمنهجية العمل المسطرة على مستوى الولاية ، والمنبثقة عن توصيات لقاء الحكومة – الولاة ، المنعقد يوم 19 أوت 2020 ، لا سيما تلك المتعلقة بترقية الديمقراطية التشاركية وتعزيز آليات تجسيدها على مستوى الجماعات الإقليمية وتثمين المبادرات المحلية في إطار التسيير التشاركي خاصة على مستوى مناطق الظل ، والالتزام بتفعيل مشاركة المواطنين والحركة الجمعوية في تحديد الأولويات المتعلقة باختيار المشاريع التنموية الموجهة لهذه المناطق لإضفاء قيمة مضافة في تسيير الشؤون

[2]- التعليمة رقم 853 ،2020 ، مرجع سبق ذكره .

لعامة المحلية قبل تسجيلها ، وضمان شفافية أكبر في توجيه البرامج التنموية حسب أولويات المواطنين سواء ضمن المخطط البلدي للتنمية أو ميزانية الولاية و البلدية أو مصادر التمويل المالية الأخرى .

أحصت ولاية المدية 381 منطقة ظل لتغطية احتياجات المواطنين عبر إقليم البلديات ، محجوزة ضمن تطبيقة خاصة مبلغة من طرف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، قصد التكفل الأمثل بهذه المناطق التي صنفت كمناطق نائية و معزولة ، وتسطير برنامج تنموي خاص مس جميع المجالات ، حيث تم تسجيل 1016 عملية تنموية إلى غاية 2023/12/31 ، بعنوان برنامج التحسين والاستدراك لفائدة مناطق الظل بتعداد سكاني يقدر ب 220.000 نسمة ، تتوفر جميعا على التغطية المالية للتكفل بها ، وذالك برصد غلاف مالي إجمالي معتبر يفوق 13 مليار دينار ، موزعة على مختلف البرامج برسم سنوات 2020-2021-2022- 2023 .

الفرع الثاني : تدوين النقائص وجميع الاحتياجات المسجلة .

مناطق الظل في الجزائر تعاني من عدة نقائص واحتياجات تؤثر على جودة حياة السكان وتعيق تحقيق التنمية المستدامة ، من بين هذه النقائص والاحتياجات نجد :

1. ضعف البنية التحتية من نقص في الطرق، والجسور، وشبكات المياه والصرف الصحي، مما يؤثر سلباً على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
2. ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب.
3. اكتظاظ في الأقسام و عدم وجود المطاعم المدرسية أو قدمها مما يقلل من فرص الحصول على تعليم جيد ومهارات مهنية.
4. قلة المراكز الصحية ونقص في التجهيزات الطبية والكفاءات الطبية.

5. تدهور البيئة والتلوث و انعدام التخطيط البيئي ونقص في إدارة النفايات يؤدي إلى تدهور البيئة وتلوث المياه والهواء.
6. نقص الاستثمارات الحكومية و قد تواجه مناطق الظل في الجزائر نقصاً في الاستثمارات الحكومية مما يقلل من فرص التنمية والتحسين.

تحديد هذه النقائص والاحتياجات يمثل خطوة أساسية لتصميم برامج تحسين واستدراك التنمية في مناطق الظل في الجزائر عامة و ولاية المدية بصفة خاصة ، وتوجيه الجهود والموارد المالية لتلبية احتياجات السكان وتحقيق التنمية المستدامة في تلك المناطق.

الفرع الثالث : تشكيل لجان خاصة للتكفل بمناطق الظل : وهي :

1. **اللجنة الولائية** : يترأسها الوالي ومتكونة من المدراء التنفيذيين و رؤساء الدوائر رؤساء المجالس الشعبية البلدية و رؤساء الفروع التقنية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم كل بلدية المعنية بالولاية ، و وضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، و ذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، و تنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر و البلديات تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل .

تقوم بالاجتماعات دوريا في كل مرة تقوم بدراسة مجموعة من الدوائر او البلديات وتقوم بدراسة المشاريع المقترحة من طرف السلطات المحلية وترتيبها حسب الأولويات ومدة الانجاز ومبلغه وأثرها المباشر و السريع على سير الحياة العامة .

2. **اللجنة على مستوى الدائرة** : يترأسها رئيس الدائرة وتتكون من رؤساء البلديات و رؤساء الفروع التقنية ، تتلقى عمل اللجنة على مستوى البلدية ، ويتم فيها دراسة الملفات و وترتيبها حسب الأولوية ومدة الانجاز و مبلغه .

3. **اللجنة على مستوى البلديات** : يترأسها رئيس المجلس الشعبي لبلدي ، مهمتها تدوين النقائص و جمع الاحتياجات التي تعاني منها مناطق الظل و تحويلها إلى الدائرة ، وذالك بناء على التبليغ المسبق الخاص بالإعانة أو المشروع المراد تسجيله من مصالح الولاية ، وبناء عليه تقوم مصالح الولاية بإرسال مقرر تسجيل العملية و مبلغه وممدة انجازه .

الفرع الرابع : إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف المهيآت و المديريات على مستوى الولاية .و بهذا الصدد قامت اللجنة الولائية المشكلة على مستوى ولاية المدية بالتعليمات السالفة الذكر .

الفرع الخامس : إحداث تطبيقه خاصة بإحصاء و متابعة مشاريع مناطق الظل : أنشأت هذه التطبيقة خصيصا لتسجيل و إحصاء عمليات مناطق الظل ومتابعتها ميدانيا ، حيث يتم فتح حساب خاص بكل موظف مكلف بهذه العملية ورقمه السري كما هو موضح في الملحق (01)، وهي موزعة على ثلاث مستويات ، الولاية و الدائرة و البلدية ، مربوطة ببعضها البعض ، حيث يتم بعد استوفاء كافة الإجراءات السابقة من إحصاء وصدور مقرر تسجل العملية يتم إدخال اسم المشروع ضمن مناطق الظل الملحق رقم (02) ، كما يتم متابعة سير المشروع ومدى تقدم الأشغال من خلال التطبيقة أيضا الملحق (03) .

المطلب الثاني : توزيع مشاريع مناطق الظل حسب القطاعات.

يكون توزيع المشاريع حسب القطاعات في إطار برنامج التحسين واستدراك التنمية في مناطق الظل ، تم على مستوى ولاية المدية كما يلي :

1. **قطاع الطاقة** : تمس العمليات المتعلقة بالطاقة مجال التزود بالغاز الطبيعي و التزود بالكهرباء ، حيث بلغت نسبتها 10 % موزعة بين موزعو بين التزود بالغاز الطبيعي 6 %، والتزود بالكهرباء ب 4% .
2. **قطاع الري :** تمثلت العمليات المتعلقة بقطاع الري في مختلف الشبكات المعنية بالتمويل عمليات التزود بالمياه الصالحة للشرب وعمليات التطهير الخاصة بشبكات الصرف الصحي ، بلغت نسبة عمليات قطاع الري 38 % موزعة بين التزود بالمياه الصالحة للشرب ب 23% و شبكة الصرف لصحي ب 15% .
3. **قطاع التربية :** مست العمليات الموجهة لقطاع التربية تهيئة وتوسعة المدارس او بناء وترميم المطاعم المدرسة بهدف تحسين مستوى تمدس التلاميذ بلغت نسبته 5% .
4. **قطاع الطرق :** تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في طرق غير موجودة أو مهترئة تمثلت ترميم الطرق المهترئة و إنشاء طرق جديدة بهدف فك العزلة عن المناطق النائية والمعزولة بفتح مسالك، إزاحة الرمال، إنشاء ممرات علوية، أشغال الطرق الأخرى ، استفاد قطاع الطرق ب 25% من العمليات المحصاة تحت عنوان مناطق الظل .
5. **قطاع الغابات** : تمثل في عمليات فتح المسالك الغابية ، بلغت نسبته 3% .

6. **قطـــاع الصـــحة** : شـــملت عمليـــات إنشـــاء مراكـــز صـــحية واقتنـــاء ســـيارات إسعاف، بلغت نسبة استفادته 6% .
7. **البنـــاء والتعميـــر** : تتمثـــل فـــي عمليـــات التهيئـــة والتجهيـــزات الحضـــرية فـــي مجـــال ، المســـاحات الخضـــراء، الأشـــغال المتعلقـــة تحضـــير موســـم الاصـــطياف، رفـــع النفايـــات المنزليـــة، العتـــاد الحضـــري، العتـــاد وآلات ، أشـــغال التهيئـــة والتجهيـــزات الحضـــرية الأخـــرى ، بلغـــت نســـبة عملياتـــه 6% .
8. **قطاعـــات أخـــرى :** تمثلـــت عملياتهـــا فـــي التـــزود بالإنـــارة العموميـــة ، وإنشـــاء ملاعـــب جواريـــة و عمليـــات أخـــرى كظهـــور أخطـــار طبيعيـــة ، بلغت نسبته 7% .

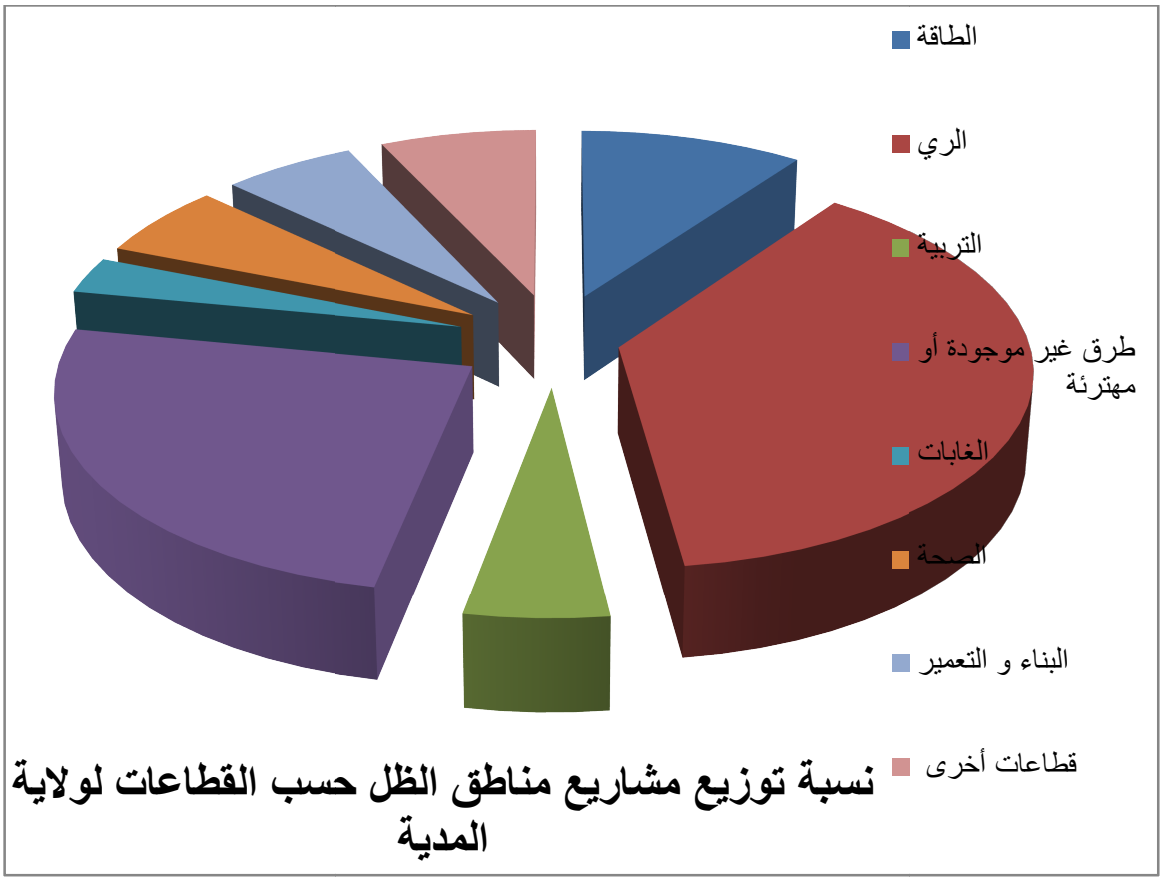
يمكـــن توضـــيح هـــذه القطاعـــات ونســـبة توزيـــع المشـــاريع حســـب القطاعـــات علـــى مســـتوى ولايـــة المديـــة ضـــمن برنـــامج التحســـين و الاســـتدراك لمنـــاطق الظل كما يلي :

الجـــدول رقـــم (06) : نســـبة توزيـــع المشـــاريع حســـب القطاعـــات بولايـــة المدية .

القطاعات	نوع العملية	توزيـــع النســـبة على العمليات	النسبة
الطاقة	التزود بالغاز الطبيعي	% 6	%10
	التزود بالكهرباء	%4	
الري	التـــزود بالميـــاه الصـــالحة للشرب	%23	%38
	شبكة الصرف الصحي	%15	
التربية	الاكتظاظ في الأقسام	% 2.5	%5
	الإطعام المدرسي	% 2.5	
طـــــرق غيـــــر موجـــــــودة أو مهترئة	طـــرق غيـــر موجـــودة أو مهترئة	%25	%25
الغابات	تهيئة المسالك	%3	%3
الصحة	مركز صحي أواقتناء سيارة إسعاف		%6
البناء و التعمير	التهيئة الحضرية		%6
قطاعات أخرى	الإنارة العمومية	%2.5	%7
	خطر طبيعي	%1	
	ملعب جواري	%1.5	
المجمـــوع الكلـــي 08	14	%100	%100

المصدر: ديوان الوالي – ولاية المدية .

الشـــكل رقـــم (09) :خريطـــة نســـبة توزيـــع مشـــاريع منـــاطق الظـــل حســـب لقطاعات ولاية المدية.



نسبة توزيع مشاريع مناطق الظل حسب القطاعات لولاية المدية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

المطلب الثالث : توزيع مشاريع مناطق الظل حسب مصادر التمويل :

توزيع مشاريع مناطق الظل حسب مصادر التمويل يعتمد على **الموارد المالية المتاحة** وهناك مصادر مختلفة لتمويل هذه المشاريع وذالك وفقا لطبيعة المشروع وقيمته ومدة الانجاز، و إذا كان هناك تمويل حكومي متاح، يمكن توجيه المشاريع بناءً على أولويات الحكومة وخطط التنمية.

1. **البرامج القطاعية غير الممركزةPSD :** هي تلك البرامج التي تسجل باسم الوالي، والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة، ووفقا لما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 227-98 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، حيث نص على إطار تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتسجيل ومتابعة نفقات التجهيز العمومي.
2. **البرامج القطاعية الممركزة PSC:** تعتبر البرامج القطاعية الممركزة من بين نفقات التجهيزات العمومية الممركزة، حيث يتم رصد اعتمادات دفع لصالح الوزراء المختصين و مسؤولي المؤسسات ، توجه هذه البرامج لمختلف القطاعات ، حيث تختلف عن البرامج الأخرى من ناحية تسييرها يكون مركزي، نظرا لضعف مالية الجماعات المحلية في تجسيد مختلف المشاريع التنموية تلجأ السلطات العليا إلى الاستعانة بمثل هذه البرامج في تحقيق سياساتها التنموية

3. **المخطـــط البلـــدي للتنميـــة PCD :** تتمـــة لمـــا تـــم التطـــرق إليـــه فـــي الفصـــل الأول المبحـــث الثالـــث المطلـــب الثالـــث فـــي الصـــفحة 35 ، فانـــه يـــتم إعـــداد هـــذه البـــرامج مـــن طـــرف المصـــالح المختصـــة للواليـــة بالتنســـيق مـــع المصـــالح التقنيـــة المحليـــة المختصـــة وتكـــون محـــل رخـــص بـــرامج إجماليـــة حســـب كـــل ولايـــة مبلغـــة مـــن طـــرف الـــوزير المكلـــف بالماليـــة بالتنســـيق مـــع الـــوزير المكلـــف بالداخليـــة ، كمـــا يتمحـــور هـــذا البرنـــامج حـــول الأعمـــال ذات الأولويـــة فـــي التنميـــة ومنهـــا علـــى الخصـــوص التـــزود بمـــاء الشـــرب و التطهيـــر والطـــرق والشـــبكات وفـــك العزلـــة ، وتقـــوم بإعـــداد هـــذه البرنـــامج المصـــالح الولائيـــة المختصـــة ، بعـــد استشـــارة المصـــالح التقنيـــة المحليـــة المعنيـــة بالمشـــاريع التـــابع لهـــا ، ثـــم يـــتم توزيعهـــا طبقـــا للقـــانون وحســـب الأبـــواب وبلـــديات الولايـــة مـــع إعطـــاء أولويـــة للبلـــديات المحرومـــة ولاســـيما منـــاطق الظـــل التـــي تـــم الاهتمام بها مؤخرا من طرف رئيس الجمهورية والواجب ترقيتها.

4. **إعانـــات صـــندوق الضـــمان والتضـــامن الجماعـــات المحليـــة الموجهـــة للتنميـــة المحليـــة FCCL** : تـــم التطـــرق إلـــي دراســـة جوانبـــه فـــي الفصـــل الأول المبحـــث الثـــاني فـــي المطلـــب الثالـــث ص فـــي مصـــادر التمويـــل ص 25 مـــن هـــذا البحـــث حيـــث توجـــه هـــذه الإعانـــة بصـــورة أولـــى إلـــى البلـــديات المحرومـــة مـــن حيـــث موقعهـــا الجغرافـــي والتـــي بعـــاني مواطنوهـــا مـــن ظـــروف المعيشـــة الصـــعب، وتكـــون هـــذه الإعانـــة في شكل تخصيص المشاريع معينة تعيينا دقيقا،
5. **بـــرامج ممولـــة مـــن ميزانيـــة الولايـــة BW** : تعتبـــر المشـــاريع التنمويـــة المحليـــة الممولـــة مـــن ميزانيـــة الولايـــة الأداة الأنســـب للقيـــام بعمليـــة التنميـــة لمـــا تتضـــمنه أهـــدافها كالتكفـــل بالحاجيـــات الأساســـية للمـــواطنين مـــن خـــلال تزويـــدهم بالميـــاه الصـــالحة للشـــرب، التطهيـــر، التهيئـــة

الحضـــرية، فـــك العزلـــة عـــن المنـــاطق النائيـــة.، حيـــث يقـــوم المجلـــس الشـــعبي الـــولائي بإعـــداد مخططـــات التنميـــة وفـــق للأهـــداف المســـطرة مـــن الدولـــة فـــي إطـــار مشـــاريع الدولـــة والبـــرامج البلديـــة للتنميـــة .ويعتمـــد هذا المخطط كإطار للترقية

والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوالية.

6. **بـــرامج ممولـــة مـــن التمويـــل الـــذاتي (ميزانيـــة البلديـــة) BC** : يعتبـــر التمويـــل المحلـــي مـــن بـــين المصـــادر التـــي تعتمـــد عليهـــا البلديـــة فـــي تمويـــل مختلـــف المشـــاريع المحليـــة، فالتمويـــل الـــذاتي الـــذي يعتبـــر مصـــدر رئيســـي فـــي مجـــال التجهيـــز المحلـــي حيـــث أصـــبح لا يغطـــي ســـوى نســـبة 10 بالمائـــة علـــى الأكثـــر فـــي تمويـــل الاســـتثمار العمـــومي، حيـــث أن العجـــز الســـنوي الـــذي تشـــهده الكثيـــر مـــن البلـــديات راجـــع إلـــى المديونيـــة المتراكمـــة عبـــر الســـنوات مـــن جـــراء نقـــص المـــوارد ا المتاحـــة فـــي إطـــار تمويـــل الماليـــة وعـــدم نجاعـــة اســـتغلالها وكـــذا عبـــئ المهـــام الموكلـــة للجماعـــات المحليـــة التـــي تفـــوق إمكانيـــات التنميـــة المحليـــة ممـــا أدى لعـــدم التـــوازن بـــين الوســـائل والمهـــام ، لـــذا فـــإن تحقيـــق التنميـــة المحليـــة لا يمكـــن أن يحصـــل إلا إذا تـــوفرت مـــوارد متاحـــة خاصـــة المـــوارد الجبائيـــة لـــذلك نجـــد معظـــم البلـــديات تعتمـــد فـــي تمويـــل مشـــاريعها علـــى مصادر خارجية .

تـــم علـــى مســـتوى الولايـــة إعطـــاء التعليمـــات إلـــى الســـلطات المحليـــة علـــى مســـتوى الـــدوائر و البلـــديات لاتخـــاذ الإجـــراءات و التـــدابير اللازمـــة لإشـــراك المـــواطنين و الحركـــة الجمعويـــة فـــي تحديـــد الأولويـــة المتعلقـــة باختيـــار المشـــاريع التنمويـــة الموجهـــة لمنـــاطق الظـــل قبـــل تســـجيلها حســـب الأولويـــة وهـــذا يعتبـــر إجـــراء تبليغـــي للســـلطات المحليـــة ، وبنـــاء عليـــه تقـــوم

هذه الأخرى بالقيام بكل الخطوات السابق ذكرها من إحصاء مناطق الظل و تدوين النقائص وجميع الاحتياجات و الاقتراحات المسجلة بإرسالها إلى اللجنة الولائية بدراسة الملفات و دراسة مدى توفير التمويل المالي حسب مصادر التمويل المتاحة .

من الملاحظ أن مشاريع مناطق الظل لم يتم توفير التمويل اللازم لتغطيتها على غرار باقي البرامج السابقة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية و تم ترك المجال مفتوح للسلطات المحلية والولائية لتغطية هذه العمليات بناء على الإمكانيات المتاحة لكل بلدية ، ونظرا لضعف مصادر التمويل الذاتية للبلديات وعجزها عن تغطية هذه العمليات ، تم الاعتماد بصفة كبيرة جدا على مخططات البلدية للتنمية حيث حضت مخططات البلدية للتنمية بحصة الأسد في عملية تمويل المشاريع مناطق الظل بنسبة تفوق 70 % من العمليات ، بصفتها موجهة مباشرة للتكفل بانشغالات الساكنة لاسيما المشاريع ذات الأثر المباشر على تحسين المستوى المعيشي وارتباطها بآجال قصيرة ومحددة ، يليها المشاريع القطاعية غير الممركزة ومن ثم ميزانيات البلديات والولاية ، ومختلف مصادر التمويل الأخرى .

المبحث الثالث : المشاريع التنموية بمناطق الظل في دائرة البرواقية .

دائـرة البرواقيـة هـي إحـدى الـدوائر التابعـة لولايـة المديـة فـي الجزائـر. تقـع هـذه الـدائرة فـي المنطقـة الوسـطى مـن الولايـة، تعتبـر البرواقيـة منـاطق ذات طـابع زراعـي بشـكل أساسـي، حيـث تـزرع الحبـوب والخضـروات، كمـا تشتهر بإنتاج الزيتون والحليب.

تتميـز البرواقيـة بجمـال طبيعـي مميـز، حيـث تحتضـن مسـاحات خضـراء شاسـعة وتضـاريس متنوعـة تجعلهـا واحـدة مـن الوجهـات السـياحية فـي المنطقـة. بالإضـافة إلـى ذلـك، تمتـاز بالهـدوء والسـكينة ممـا يجعلهـا مكانًـا مثاليًا للاسترخاء والاستمتاع بالطبيعة.

تضـم دائـرة البرواقيـة ثـلاث بلـديات هـي بلديـة الرواقيـة وبلديـة أولاد ذايـد وبلديـة الربعيـة وتظـم هـي الأخـرى عـدة قـرى ومنـاطق صـغيرة، وتتميـز بتـوافر الخـدمات الأساسـية مثـل المـدارس والمرافـق الصـحية والبنـي التحتية الأساسية الأخرى .

تطبيقـا لتعليمـات السـيد رئـيس الجمهوريـة المسـداة لتنميـة منـاطق الظـل تـم بـدائرة البرواقيـة إحصـاء 25 منطقـة ظـل موزعـة علـى واحـد وثمـانون عمليـة خـلال سـنوات 2020 -2021-2022 -2023 موزعـة علـى مختلف القطاعات التنموية على مستوى دائرة البرواقية .

سيتم التطر قفي هذا المبحث الى ثلاث نقاط هي :

- إحصاء مناطق الظل على مستوى دائرة البرواقية .
- وضعية برامج مناطق الظل بدائرة البرواقية .
- أهميـة البـرامج التنمويـة بمنـاطق الظـل و تأثيرهـا علـى سـاكنة دائـرة البرواقية .

المطلب الأول : إحصاء مناطق الظل على مستوى دائرة البرواقية .

سوف نتطرق إلى إحصاء مناطق الظل على مستوى بلديات دائرة البرواقية وهي البرواقية أولاد ذايد الربيعة كما يلي :

الفرع الأول : إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية البرواقية.

تطبيق التعليمات و التوجيهات المسداة من طرف السلطات العليا في البلاد الرامية أساسا إلى التكفل بمناطق الظل المحصاة على مستوى بلديات الوطن منذ بداية سنة 2020 ، تم ببلدية البرواقية إحصاء اثنين وعشرون عملية خلال سنوات 2020 -2021-2022 -2023 موزعة على تسعة مناطق ظل هي :

- فرقة الروايسية تم إحصاء أربعة عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
- فرقة عين الحجر تم إحصاء خمس عمليات موزعة على مختلف القطاعات.
- فرقة أولاد فرقان عملية واحدة تابعة لقطاع الماء .
- فرقة أولاد على تم إحصاء مشروعين تابعين لقطاع طرق غير موجودة أو مهترئة .
- فرقة أولاد بن عفو تم إحصاء مشروع واحد تابع لقطاع الماء .
- فرقة سيدي حمو تم إحصاء ثلاثة مشاريع تابعين لقطاع الري و الصحة .
- فرقة أولاد زيد تم إحصاء ثلاثة مشاريع تابعة لقطاع الري و الطاقة .
- فرقة الفايجة تم إحصاء مشروعين تابعين لقطاع الري و طرق غر موجودة أو مهترئة .

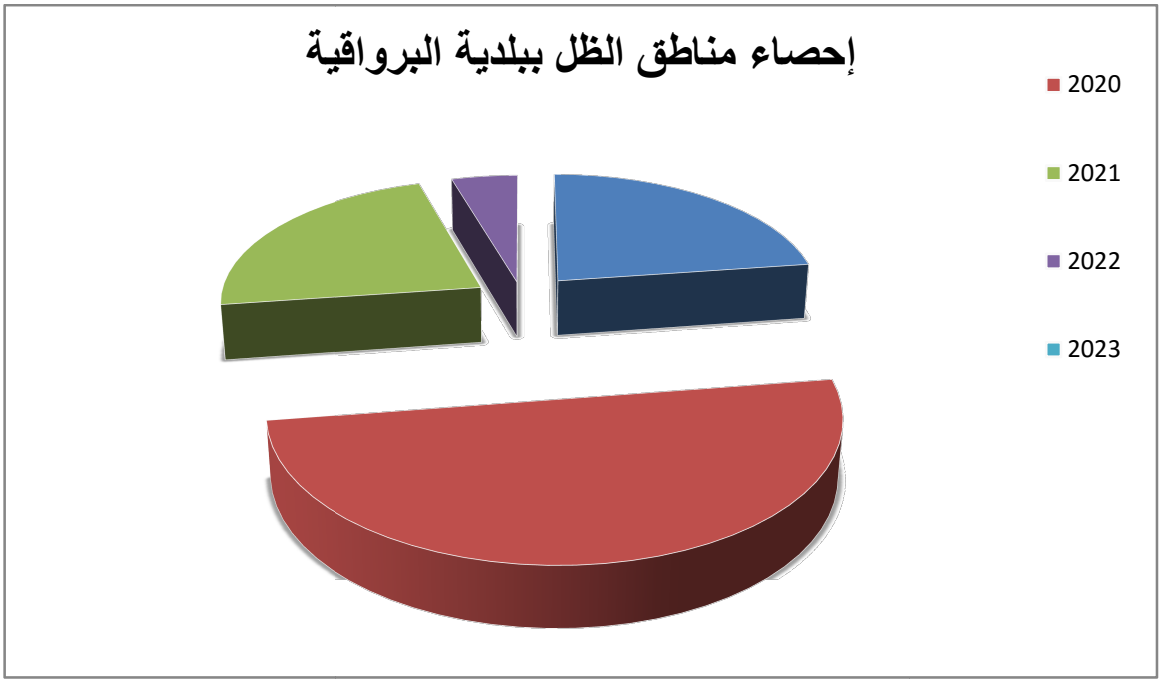
- فرقة حمام الصالحين تم إحصاء مشروع واحد تابع لقطاع الري .

الجدول رقم (07) : إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية البرواقية.

السنوات	2020	2021	2022	2023
عـــــــــــدد المشاريع	5	11	5	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات دائرة البرواقية .

الشكل قم (10) : إحصاء مناطق الظل ببلدية البرواقية .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد عل معطيات مصالح الدائرة .

1. **سنة 2020 :** من خلال الجدول أدناه يمكننا القول أن بدية 2020 تم تسجيل 5 مشاريع بمعدل 22.73% من مجموع المشاريع الموزعة على بلدية البرواقية ، كانت كالتالي :

- ✓ **قطاع الري :** سجل قطاع الري مشروعين موجهين للتزود بالمياه الصالحة للشرب واحد منها لفرقة عين الحجر والأخر لفرقة أولاد بن عفو دراسة انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة أولاد بن عفو الشطر الثاني ،
- ✓ 02 ومشروعين لقطاع طرق غير موجودة أو مهترئة للفائدة قاطني فرقة أولاد علي ، ومشروع أخر موجهة لقطاع الصحة ببلدية البرواقية تمثل في اقتناء سيارة إسعاف.

2. **سنة 2021 :** تم خلال سنة 2021 تم إحصاء 11 مشروع موزعة أي ما نسبته 50% من مجموع مشاريع الموجهة لبلدية الرواقية كانت موزعة على مختلف القطاعات التالية :

- ✓ تم توجيه 07 سبعة مشاريع موزعة على :

- انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة عين الحجر
- ومشروع متابعة و انجاز شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بفرقة عين الحجر الشطر الأول.
- متابعة و انجاز بئر عميق بمنطقة بئر حمو السفلى
- متابعة و انجاز بئر عميق بمنطقة بئر حمو العليا
- تدعيم و تموين بالمياه الصالحة للشرب لمنطقة الظل فرقة اولاد زيد
- إعداد دراسة لتدعيم بالمياه الصالحة للشرب لفرقة اولاد زيد انطلاقا من نظام كدية اسردون على مستوى خزاني.
- متابعة و تكملة انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة حمام الصالحين

- ✓ مشروعين واحد موجه إلى قطاع الطاقة من أجل التزود بالغاز الطبيعي تمثل في ربط فرقة أولاد زيد بشبكة الغاز الطبيعي وكذالك ربط فرقة عين الحجر بشبكة الغاز .
- ✓ مشروع واحد موجه لقطاع طرقات غير موجودة أو مهترئة موجهة لفرقة عين الحجر .
- ✓ مشروع واحد موجه لشبكة الصرف الصحي تمثل في دراسة لانجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية .

3. **سنة 2022 :** تم خلال سنة 2022 إحصاء 5 مشاريع موجهة لبلديةالبرواقية بنسبة 22.73% كانت موزعة الأتي :

- ✓ **التزويد بالمياه الصالحة للشرب متابعة تمثل في :**
  - اعادة تاهيل و توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة اولاد فرقان.
  - متابعة و انجاز بئر عميق بالقرب من منطقة الظل لفرقتي الفايجة و اولاد بن عفو .
- ✓ مشروعين موجهين لقطاع الري تمثل في انجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية الشطر الثاني و المشروع الأخر تمثل في متابعة و انجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية الشطر الثالث .
- ✓ مشروع واحد موجه لقطاع الطاقة تمثل في ربط فرقة الروايسية بالطاقة الكهربائية

4. سنة 2023 : تم خلال سنة 2023 إحصاء مشروع واحد موجهة لفائدة مناطق الظل ببلدية البرواقية قدرته نسبته 4.55 % وتم إدراجه ضمن البرامج الإضافية المسطرة لتنمية مناطق الظل تمثل

في متابعة وتهيئة و تعبيد الطريق المؤدي الى فرقة الفايجة على مسافة 1.2 كلم .

الفرع الثاني : إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية أولاد ذايد .

تطبيق لتعليمات و توجيهات المسداة من طرف السلطات العليا في البلاد الرامية أساسا إلى التكفل بمناطق الظل المحصاة على مستوى البلديات منذ بداية سنة 2020 ، تم ببلدية أولاد ذايد تسعة عشر 19 عملية إحصاء اثنين وعشرون عملية خلال سنوات 2020 - 2022-2021 موزعة على ستة مناطق ظل هي :

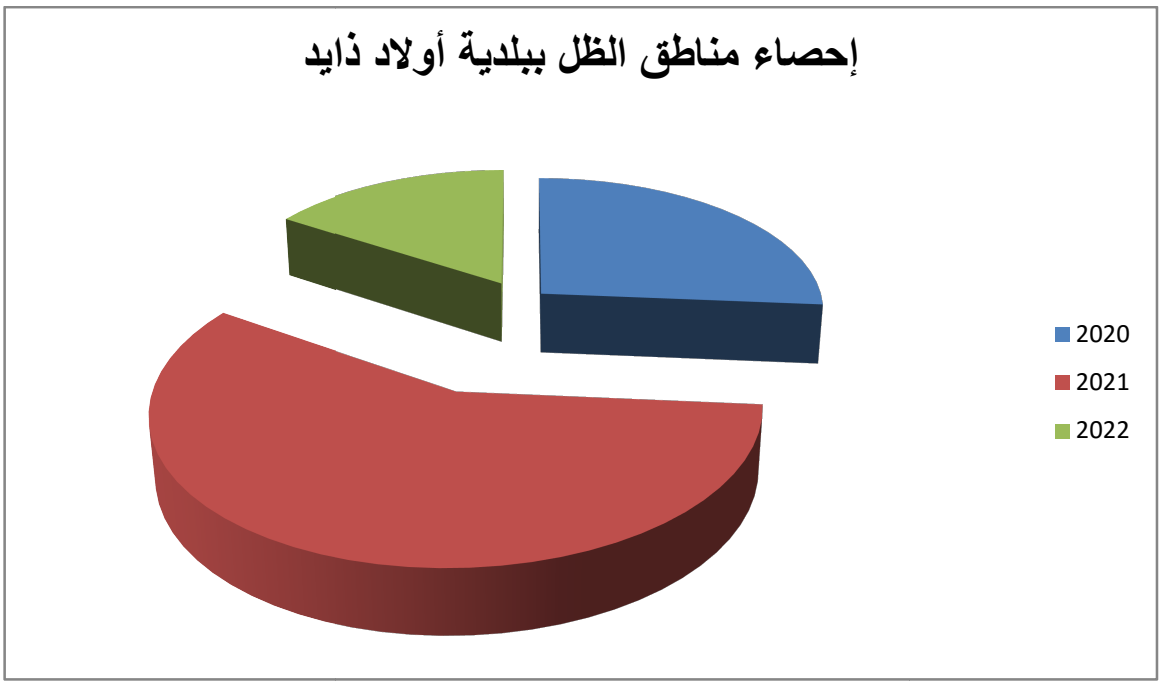
1. فرقة أولاد عزيز سجلت بها ثلاثة عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
2. فرقة لسبط سجلت بها أربع عمليات مست كذالك مختلف القطاعات .
3. فرقة سيدي ناجي سجلت بها عمليتين مست قطاع الري . فرقة الحشالفة سجلت بها ثلاث عمليات مست مختلف قطاعات .
4. فرقة المراشدة سجلت بها أربع عمليات مست مختلف القطاعات .
5. فرقة الزاوية سجلت بها ثلاث عمليات مست قطاع الري و الطرق

الجدول رقم (08) : إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية أولاد ذايد .

إحصاء مناطق الظل ببلدية أولاد ذايد	2020	2021	2022	2023
عدد المشاريع	05	11	3	0

المصـــدر : مـــن إعـــداد الطـــالبتين بالاعتمـــاد علـــو معطيـــات مصـــالح دائـــرة البرواقية .

الشـــكل رقـــم (11) : إحصـــاء منـــاطق الظـــل علـــى مســـتوى بلديـــة أولاد ذايـــد .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصالح دائرة البرواقية .

من خلال المعطيات نلاحظ وجود :

1. سنة 2020 : عدد المشاريع خمسة 05 موزعة كتالي :

✓ مشروع موجه لقطاع الصحة تمثل في :

- "إقتنـــاء ســـيارة إســـعاف لفائـــذة البلديـــة أولاد ذايـــد موجـــه تلجمـــع بـــن قاسي و زكموطة بفرقة أولاد عزيز.

- ✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب تمثل في تدعيم بالمياه الصالحة للشرب لفائدة تجمع بن قاسي وزكموطة بفرقة أولاد عزيز انطلاقا من نظام كدية اسردون على مستوى خزان 500م3 .
- ✓ طرقات غير موجودة أو مهترئة تمثل في :

- "تهيئة مسالك غابية على مسافة 10كم موجهة لتجمع بخوش و مناصري بفرقة أولاد عزيز .
- تهيئة الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و فرقة لسبط على مسافة 02 كلم موجه لقاطني فرقة لسبط .

- ✓ قطاع شبكة الصرف الصحي تمثل في تجديد شبكة التطهير للسكنات الوظيفية للمعلمين بفرفة سيدي ناجي ببلدية اولاد دايد .

2. سنة 2021 : عدد المشاريع إحدى عشر 11 موزعة كالأتي :

- ✓ قطاع التربية : تم إحصاء :

- مشروعين تمثل في الإطعام المدرسي بعنوان ترميم المطعم المدرسي بمدرسة عطاري مخطار .
- ترميم مساكة مطعم عطاري مخطار لفائدة تجمع عيط بفرقة لسبط .
- إكتظاظ الأقسام تم انجاز قسم للتوسعة بمدرسة بن سالم محمد فرقة المراشدة .

- ✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب

- انجاز خزان مائي سعة 100 م3 بفرقة لسبط .
- تهيئة وتفريش الطريق الرابط بين تجمع الروايسية و مولودي الى مدرسة بن سالم بفرقة المراشدة.
- اعداد دراسة لتدعيم فرقة الزاوية بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من نظام كدية اسردون على مستوى خزان 500 .

- ✓ ملعب جواري تمثل في انجاز ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بفرقة الحشالفة .
- ✓ طرقات غير موجودة أو مهترئة :
- تفريش طرقات بفرق الحشالفة المصابحية والعبادي .
- اعادة تاهيل الطريق البلدي لفرق الزاوية القعدة الحمرا كعب و عداد على مسافة 8.5 كلم
- ✓ شبكة الصرف الصحي انجاز شبكة النطهير الثانوية بفرقة المراشدة .
- ✓ التزويد بالكهرباء تم تحويل الخط الكهربائي المار فوق المدرسة الابتدائية محمد بن سالم بفرقة المراشدة

3. سنة 2022 : عدد المشاريع 03 ثلاث موزعة الأتي :

- ✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب تم برمجة مشروعين تمثل في متابعة و حفر بئر عميق تعويضي لمنقب سيدي ناجي .و تكملة شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب بفرقة بن هنية و غريبي على مستوى منطقة الظل الزاوية بلدية أولاد ذايد .
- ✓ اكتظاظ الأقسام تم برمجة ترميم مدرسة هجري بن علية بفرقة الحشالفة .

الفرع الثالث : إحصاء مناطق الظل على مستوى بلدية الربعية .

تطبيق التعليات و التوجيهات المسداة من طرف السلطات العليا في البلاد الرامية أساسا الى التكفل بمناطق الظل المحصاة منذ بداية سنة 2020 ، تم ببلدية الربعية إحصاء أربعين عملية خلال سنوات 2020 -2021-2022-2023 موزعة على عشرة مناطق ظل هي :

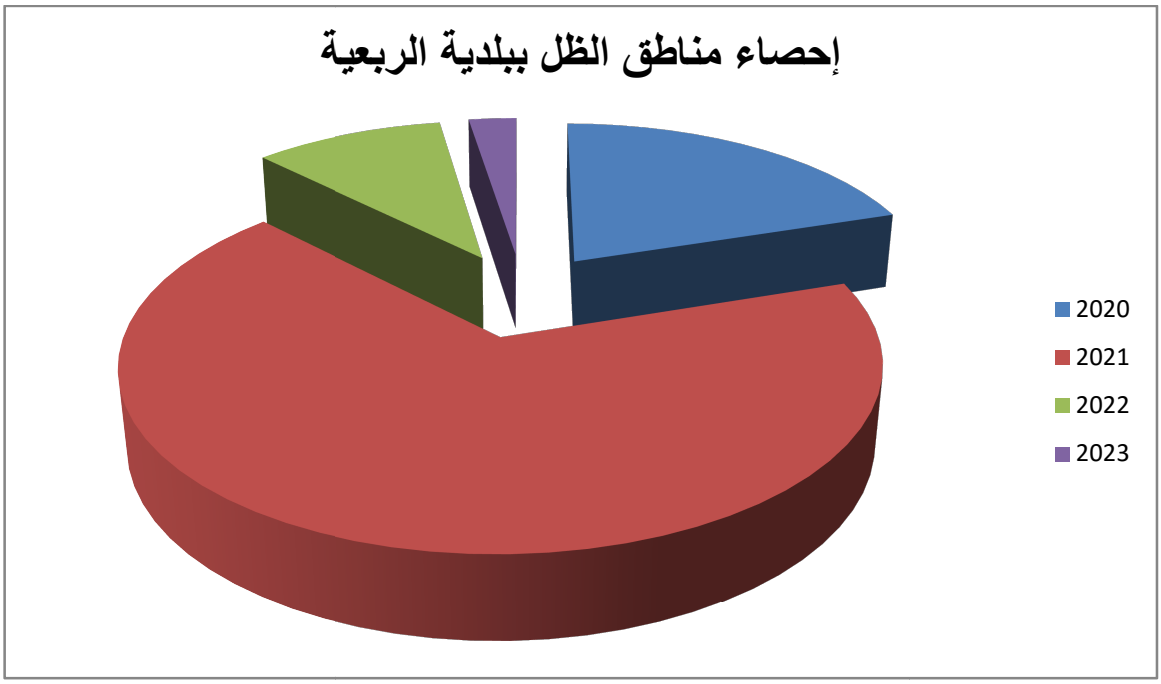
1. فرقة أولاد حمزة سجلت بها ثلاث عمليات مست قطاعي التربية و الري .
2. فرقة أولاد حميدة سجلت بها عشرة عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
3. فرقة اولاد حضرية سجلت بها اربع عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
4. فرقة الحدود سجلت بها اربع عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
5. فرقة المصابحية سجلت بها خمس عمليات موزعة على مختلف القطاعات .
6. فرقة اولاد رزيق سجلت بها ثلاث عمليات مست جميعها قطاع الري .
7. فرقة شعبة السبع سجلت بها عملية واحدة مست قطاع الري .
8. فرقة عين بنت بعيو سجلت بها خمس عمليات مست قطاع الري و الطرق .
9. فرقة المرابطين سجلت بها ارب عمليات مست مختلف القطاعات .
10. فرقة الفراش سجلت بها عمليتين مست قطاع الري والتزود بالمياه الصالحة للشرب .
11.

الجـدول رقم في

السنوات	2020	2021	2022	2023
عدد المشاريع	08	27	04	01

المصدر : قسم التجهيز - دائررة البرواقية .

الشكل رقم (12) : : احصاء مشاريع مناطق الظل في بلدية الربعية.



المصدر : من أعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

1. **سنة 2020 :** عدد المشاريع ثمانية 08 أي نسبة 20 % من مجموع مشاريع سنة 2020 لفائدة قاطني بلدية الربعية ،موزعة كلأتي :

✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب وهم :

- اعادة تاهيل و ترميم منبع عين كليب بفرقة اولاد حميد .
- اعادة تاهيل و ترميم منبع عين الصفراء بفرقة سيدي مبارك .
- - ربط المراكز المتواجدة بالقرب من ممر كوديت أولاد حميد فرقة رزيق .

✓ طرقات غير موجودة أو مهترئة :

- إنجـــاز مجـــرى القطعـــة 18 مربـــع علـــى معبـــر واد أولاد حضـــرية جماعة الرباعية فرقة الحدود .
- مراقبـــة و تهيئـــة و تفـــريش طرقـــات و مســـالك فرقـــة المرجـــة و فرقـــة المصابحية و فرقة الدبداب .

✓ التزويد بالكهرباء تم ربط فرقة المصابحية بالكهرباء .

✓ شـــبكة الصـــرف الصـــحي تـــم دراســـة لانجـــاز شـــبكة التطهيـــر لفرقـــة المرجة و المصابحية .

2. ســـنة 2021 : عـــدد المشـــاريع المحصـــاة 27 أي نســـبة 67.5 % مـــن مجمـــوع المشـــاريع الموزعـــة لفائـــدة قـــاطني بلديـــة الربعيـــة خـــلال ســـنة 2021 موزعة كالأتي :

✓ **برامج التنمية بقطاع التربية :**

- اكتظـــاظ الأقســـام تمثـــل فـــي انجـــاز قســـم للتوســـعة بالمدرســـة الإبتدائيـــة أولاد حمزة بلدية الربعية .
- اكتظاظ الأقسام مشروع رميم مساكة مدرسة اولاد حمزة .
- اكتظـــاظ الأقســـام ت رمـــيم المســـاكة بمدرســـة امحمد امباركـــة بفرقـــة الحدود .
- ترميم مساكة مدرسة ابو حامد الغزالي بفرقة المرابطين .

✓ طرقات غير موجودة أو مهترئة :

- صـــيانة الطريـــق البلـــدي البسباســـي الـــرابط بـــين الطريـــق الـــوطني رقـــم 62 والطريـــق الـــولائي رقـــم 64 علـــى مســـافة 05 كلـــم لفـــادة قـــاطني فرقة أولاد حميدة .
- تهيئـــة وتفـــريش مســـالك ســـكان فرقـــة القطاطفـــة واولاد أحميـــد وأولاد صيفية والفراش .

- متابعة وتهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 ومجمع الدبداب الشطر الأول فرقة الحدود .
- مراقبة وتهيئة وتفريش طرقات ومسالك فرقة المرجة وفرقة المصابحية وفرقة الدبداب الشطر الثاني .
- متابعة و تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 وفرقة عين بنت بعيو الشطر الثاني.
- تهيئة و تفريش المسالك الريفية لمجمع عويسي مجمع فران و مجمع بورقعة طيب بفرقة المرابطين .
- اعادة تاهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم لفائدة قاطني فرقة المرابطين .

✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب :

- متابعة وانجاز خزان مائي 100 م3 لفائدة سكان مناطق أولاد حميد - الحوامد والقطاطفة .
- ربط خزان 100 م3 بشبكة المياه الصالحة للشرب للمناطق أولاد حميد - الحوامد – القطاطفة .
- توسعة شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب لمداشر اولاد احميد (اولاد سعيد)، الحدود العثامنية .
- تهيئة بئر الملاحة وربطه باخزان المائي لمنبع الملاحة لفائدة فررقة الحدود .
- اقتناء شاحنة صهاريج 10000 لتر لتزويد سكان مناطق الظل بالمياه الصالحة للشرب (فرقة المصابحية و ماجاوره .
- اعدة تاهيل و ترميم ينبوع عين الوهايبية بفرقة اولاد رزيق .
- ربط الخزان المائي 300 م3 باولاد رزيق بالقناة الرئيسية للمياه الصالحة للشرب بالربعية مركز .

- متابعة و انجاز خزان مائي بسعة 300 م3 باولاد رزيق .
- متابعة و انجاز بئر عميق بفرقة شعبة السبع .
- متابعة و انجاز بئر بواد الحمام بفرقة عين بنت بعيو .
- التجهيز الالكتروميكانيكي لبئر واد الحمام بفرقة عين بنت بعيو مع ربطه بالكهرباء .
- ربط بئر واد الحمام بفرقة عين بنت بعيو بمحطة معالجة المياه لسد واد الرهب .
- دراسة هيدروجيولوجية لتحديد نقاط تواجد المياه بفرقة الفراش .
- حفر بئر عميق بمنطقة الفراش .

✓ الإنارة العمومية تمثبت في انجاز التهيئة الحضرية لقرية المرابطين ش2 .

3. سنة 2022 : عدد المشاريع المحصاة أربعة 04 وهو ما نسبته 10 % من مجموع مشارع مناطق الظل الموجهة لفائدة ساكني بلدية الربعية موزعة كالأتي :

✓ طرقات غير موجودة أو مهترئة تمثل في :

- تهيئة و تفريش طرقات و مسالك فرقة القطاطفة و اولاد حميد و اولاد صيفية .

✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب تمثل في :

- متابعة وانجاز بئر عميق بسيدي مبارك بائدة فرقة أولاد حميدة بلدية الربعية .

4. سنة 2023 : عدد المشاريع المحصاة واحد وهو ما يمثل 2.5% من مجموع المشاريع المزعة على بلدية الربعية خلال سنة 2023 ،تمثل المشروع في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، ربط فرقة اولاد حمزة الغربية بشبكة المياه الصالحة للشرب من منطقة أولاد حمزة الشرقية . ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الإضافية لبرنامج مناطق الظل ببلدية الربعية

المطلب الثاني: وضعية برامج مناطق الظل بدائرة البرواقية .

الفرع الأول : المشاريع القطاعية الموزعة على مناطق الظل بدائرة البرواقية .

من خلال المعطيات في الجدول أسفله نلاحظ أن قطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب أخذ أعلى نسبة في عدد المشاريع بعدد 35 مشروع أي ما نسبته 45.45% ، موزعة بين أنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب و كذا دراسة متابعة و إنجاز و توسعة شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب ، ومشروع متابعة و إنجاز بئر عميق ، تدعيم بالمياه الصالحة للشرب ، متابعة وإنجاز خزان مائي ، اقتناء شاحنة صهاريج 10000 لتر لتزويد سكان مناطق الظل بالمياه الصالحة للشرب ، التجهيز اللاكتروميكانيكي لبئر واد الحمام ، دراسة هيدرولوجية لتحديد نقاط تواجد الماء .

أما عن أقل عدد المشاريع قطاع الإطعام المدرسي ب مشروعين أي ما نسبة 2.60% من إجمالي المشاريع ، و يليه مشروع واحد لكل من الملاعب الجوارية و الإنارة العمومية بنسبة 1.19 % .

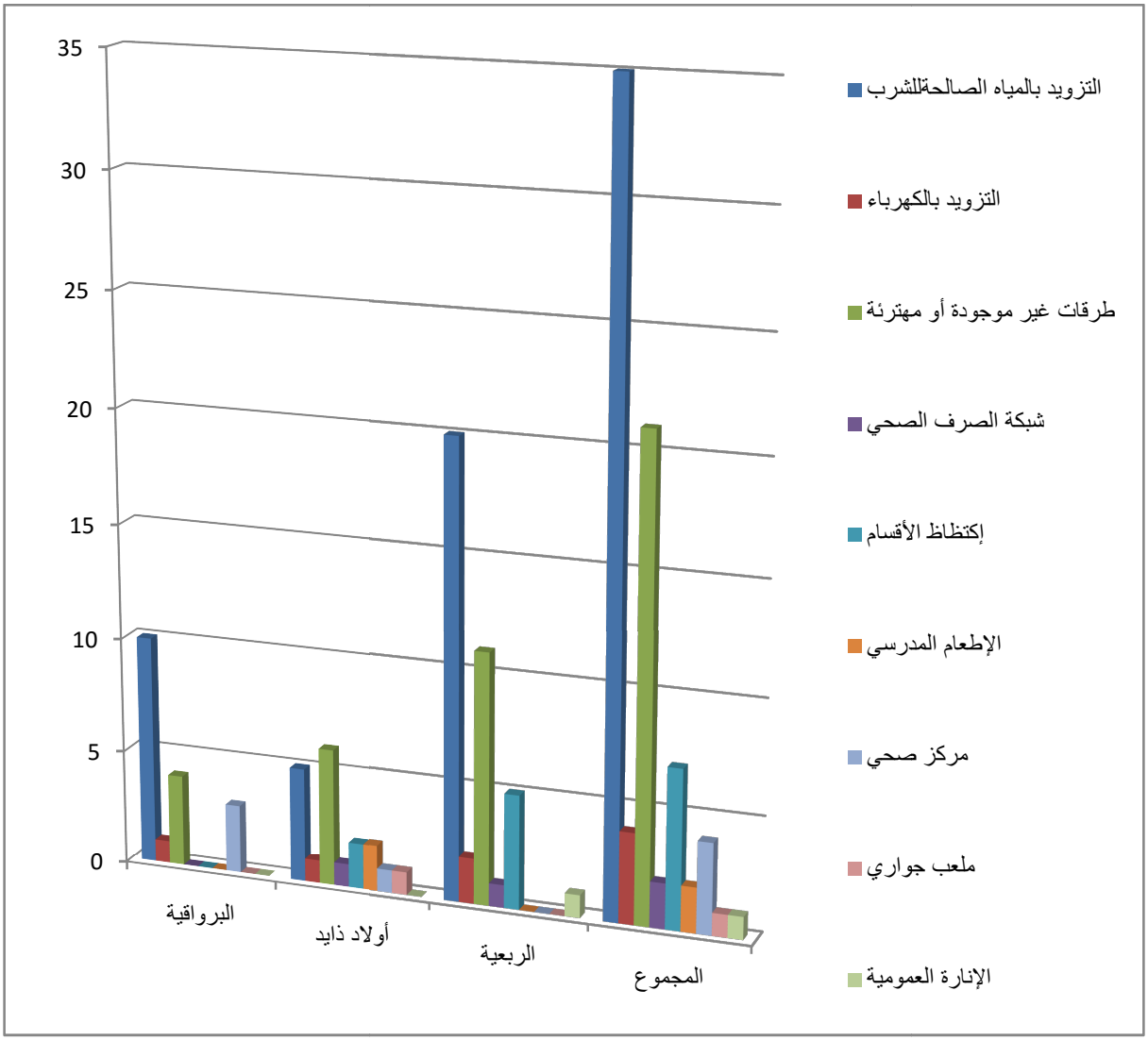
وقد إستفاد من هذه المشاريع على مستوى بلدية الرواقية عدد سكان 3650 قاطن ، أما في بلدية الربعية ب 6109 ، أولاد ذايد 770 شحص من قاطني مناطق الظل ،فبلدية الربعية كانت هي المستفيد الأكبر من تنمية بمشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب مناطق الظل بنسبة 58.02% ، وفي المرتبة الثانية بلدية الرواقية بنسبة 34.67% ، وأخيرا بلدية أولاد ذايد بنسبة 7.71% .

الجـــدول رقـــم(10) : عـــدد المشـــاريع القطاعيـــة الموزعـــة علـــى منـــاطق الظل في دائرة البرواقية .

البلدية / القطاع	التزويد بالمياه الصالحة للشرب	التزويد بالكهرباء	طرقات غير موجودة أو مهترئة	شبكة الصرف الصحي	اكتظاظ الأقسام	الإطعام المدرسي	مركز صحي	ملعب جواري	الإنارة العمومية	المجموع
البرواقية	10	01	04	//	//	//	03	//	//	18
أولاد ذايد	05	01	06	01	02	02	01	01	//	19
الربعية	20	02	11	01	05	//	//	//	01	40
المجموع	35	04	21	02	07	02	04	01	01	77
نسبة كل قطاع %	45.45 %	5.19 %	27.27 %	2.59 %	9.09 %	2.6 %	5.19	1.19	1.19	% 100

المصدر : قسم التجهيز – مصالح دائرة الرواقية .

الشكل رقم (13) : عدد المشاريع القطاعية الموزعة على مناطق الظل في دائرة البرواقية .



المصدر : من إعداد الطالبتين بلإعتماد على معطيات الجدول السابق .

الفرع الثاني : توزيع مشاريع مناطق الظل لدائرة البرواقية حسب مصادر التمويل .

من خلال دراسة الجدول رقم (11) نجد أن مصدر تمويل بمخططات البلدية للتنمية بلغ نسبة 19.51% Pcd فهي تمثل جزءًا

مهمًا من تمويل مشروعات البلديات ، وبلغت Psd 26.16% تمويل القطاعي فهي تمثل حصة أكبر من التمويل، وبلغت مساهمة الصندوق المشترك للتنمية المحلية Fccl نسبة 5.72% فهي قليلة مقارنة بالقطاعين السابقين ، إلا أنها لا تزال تمثل جزءًا مهمًا من التمويل ، أما التمويل من ميزانية الولاية و ميزانية البلدية فهي نسبة قليلة جدا حيث بلغت Pw 1.92% و 1.71% Pc ، وهذا ما يشير إلى أن هذين القطاعين قد لا يكونا ذو أهمية كبيرة في إستراتيجية التمويل.

أما مصادر التمويل الأخرى بلغت نسبتها Aouter 44.97% وهي النسبة الأعلى بين جميع مصادر التمويل ، وهي تشير إلى أن مشاريع التنمية تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع لتمويل مشروعاتها، هذا القطاع ذا أهمية إستراتيجية كبيرة لتحقيق التنمية المحلية .

و بالاعتماد على هذا التحليل، يمكن القول إن الإدارة المحلية تركز بشكل أساسي على تمويل مشروعاتها على مصدرين مهمين وهي مصادر تمويل أخرى" Aouter"، وكذا مخططات القطاعية للتنمية من "Psd"

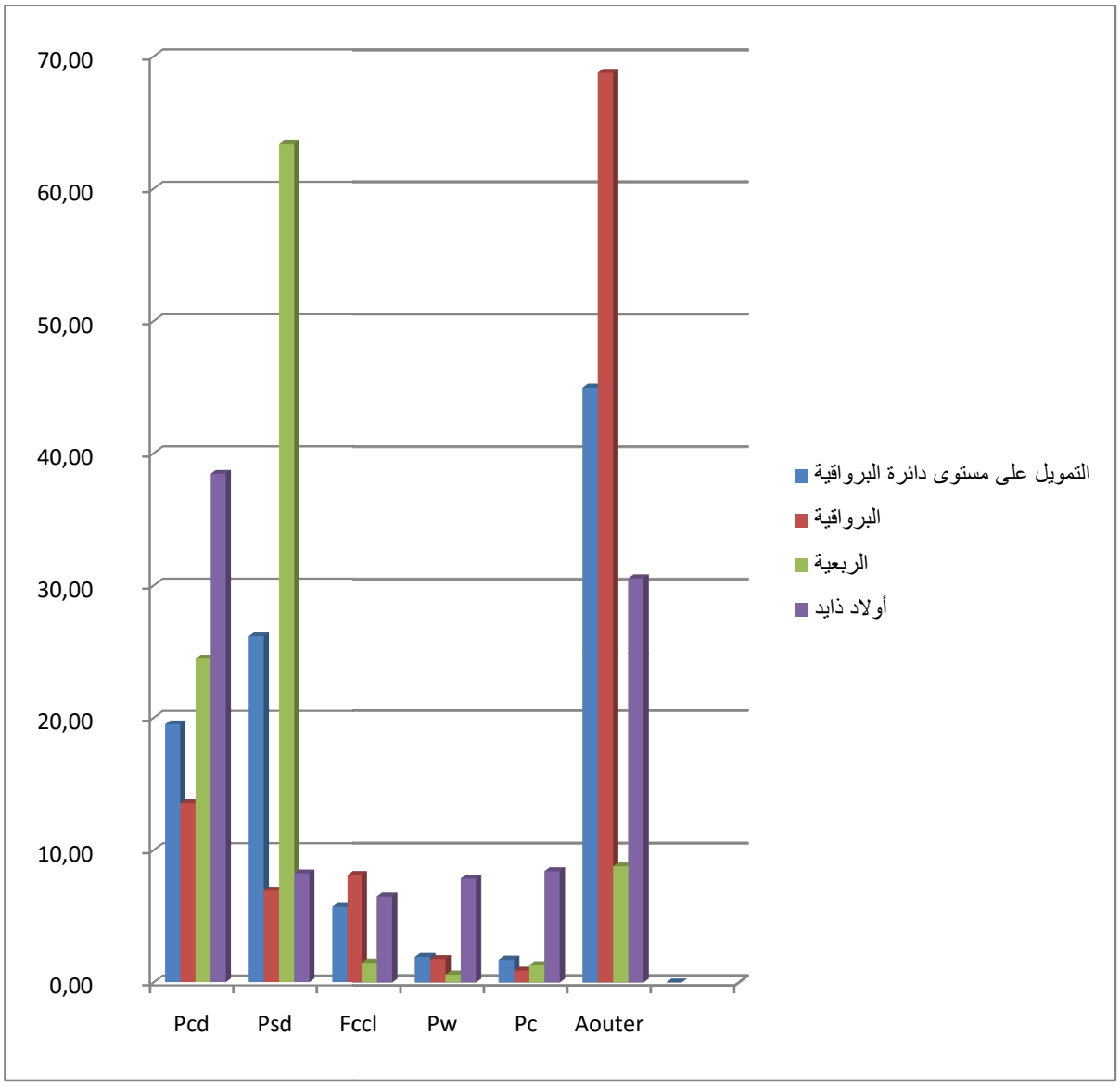
<u>الجدول رقم (11) :</u> توزيع مصادر التمويل على مشاريع مناطق الظل لدائرة البرواقية .

العملة (الدينار الجزائري).

	البرواقية	الربعية	أولاد ذايد	المجموع
Pcd	123.231.000	132.100.790	55.909.950	311.241.740
Psd	36.171.776	342.171.373	12.000.000	417.343.149
Fccl	73.819.699	8.014.000	9.440.000	91.273.699
Pw	16.000.000	3.183.000	11.397.035	30.580.035
Pc	8.100.000	6.969.820	12.210.000	27.279.820
Aouter	625.665.333	47.296.610	44.437.365	717.399.304
المجموع	909.987.804	543.735.593	145.394.350	1.595.117.747

المصدر :من قسم التجهيز - دائرة البواقية .

الشـــكل رقـــم : توزيـــع مصـــادر التمويـــل علـــى مشـــاريع منـــاطق الظـــل لـــدائرة البرواقية



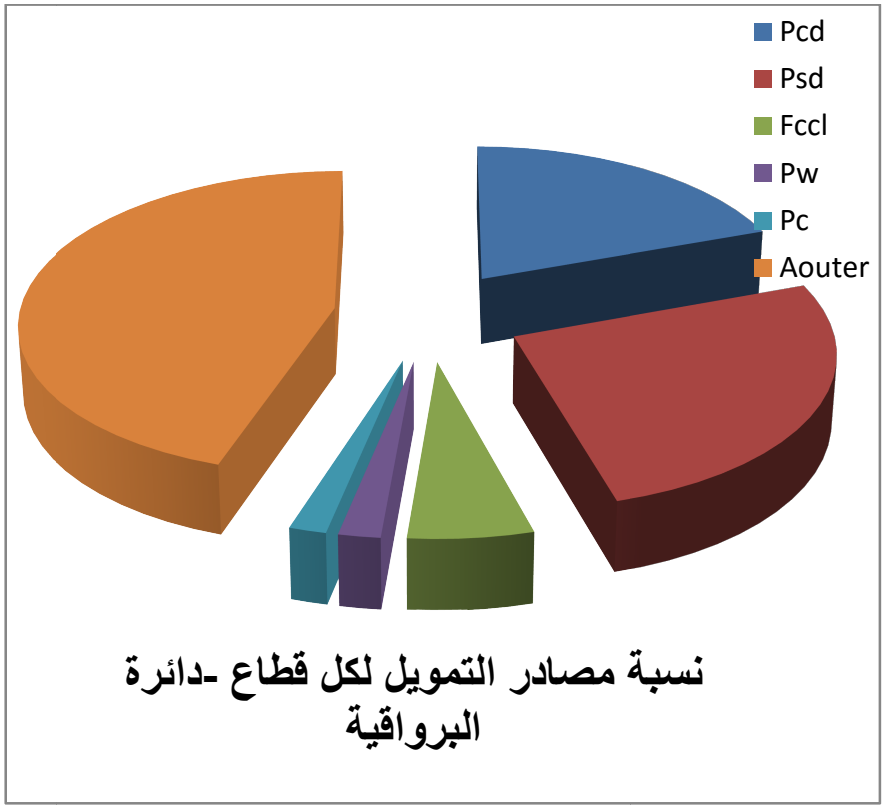
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

الجدول رقم (12) : نسبة مصادر تمويل المشاريع حسب كل قطاع .

قطاعات التمويل	Pcd	Psd	Fccl	Pw	Pc	Aouter	المجموع
نسبة تمويل كل قطاع	19,51 %	26,16 %	5,72 %	1,92 %	1,71%	44,97 %	100 %

المصدر: قسم التجهيز – مصالح دائرة الرواقية

الشكل رقم (14) : نسبة توزيع مصادر التمويل المعتمد عليها في تمويل التنمية المحلية .



نسبة مصادر التمويل لكل قطاع -دائرة البرواقية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

الفـــرع الثالـــث : توزيـــع مشـــاريع منـــاطق االظـــل علـــى بلـــديات دائـــرة الرواقيـــة .

مـــن خـــلال المعطيـــات فـــي الجـــدول أدنـــاه رقـــم (13 نلاحـــظ أن نســـبة المشـــاريع الموافـــق عليهـــا لبلديـــة البرواقيـــة بلغـــت نســـبة 23.88% منخفضـــة نســـبيًا مقارنـــة بالبلـــديات الأخـــرى فـــي الـــدائرة، وهـــي موزعـــة بعـــدد 18 مشروع موزعة على 09 مناطق الظل محصية .

أمـــا بلديـــة أولاد ذايـــد نســـبة المشـــاريع الموافـــق عليهـــا 24.68% تقـــارب نســـبة البرواقيـــة ، 19 مشـــروع موزعـــة علـــى 6 منـــاطق ظـــل محصـــية ، أمـــا بلدية الربعية

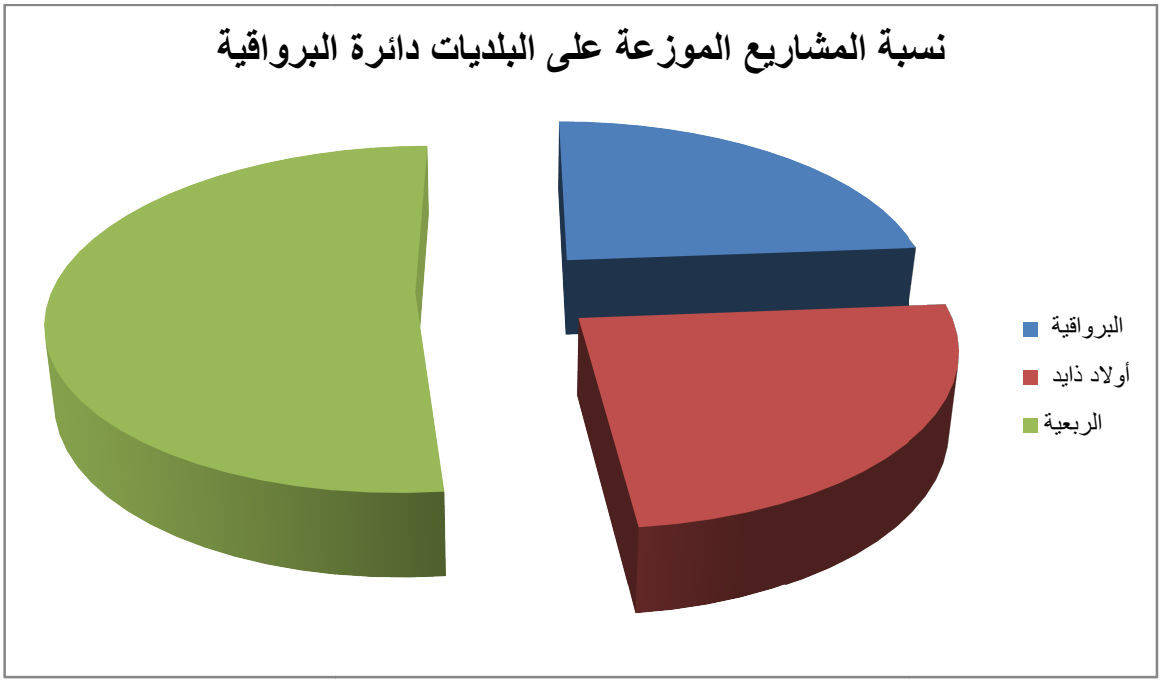
تبـــرز بوضـــوح كبلديـــة تمتلـــك نســـبة عاليـــة جـــدًا مـــن المشـــاريع الموافـــق عليهـــا، أكثـــر مـــن نصـــف المشـــاريع مقـــدرة ب 40 مشـــروع موزعـــة علـــى 10 منـــاطق ظـــل اســـتفاد منهـــا 6109 قـــاطن ، أي مـــا نســـبته 51.95% مـــن إجمـــالي المشـــاريع ، وهـــذا يشـــير عمومًـــا إلـــى أن بلديـــة الربعيـــة كانـــت تعـــاني مـــن التهمـــيش ، وعـــدم اســـتفادتها مـــن بـــرامج التنميـــة المحليـــة ســـابقا فجـــاء برنـــامج الاســـتعجالي لـــرئيس الجمهوريـــة ، مـــم ا مكنهـــا ممـــن الاســـتفادة بنســـبة عاليـــة مـــن المشـــاريع التنمويـــة وتحقيـــق التنميـــة المحليـــة المطلوبـــة بشـــكل أفضل مما هو الحال في البلديات الأخرى .

الجدول رقم (13) : نسبة استفادة كل بلدية من مشاريع مناطق الظل .

البلديات	مجموع المشاريع	عدد السكان	النسبة
البرواقية	18	3650	%23.88
أولاد ذايد	19	770	% 24.68
الربعية	40	6109	% 51.95

المصدر: قسم التجهيز – مصالح دائرة الرواقية .

الشكل رقم (16) : : نسبة استفادة كل بلدية من مشاريع مناطق الظل .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الجدول السابق .

المطلب الثالث : أهمية البرامج التنموية بمناطق الظل لدائرة البرواقية .

سوف نأخذ في هذا المطلب نماذج من مشاريع مناطق الظل على مستوى كل بلدية مشروع حيث تم اختيار قطاع الري على مستوى بلدية البرواقية متمثل في انجاز شبكة التطهير ، وتم اختيار قطاع التربية على مستوى ببلدية أولاد ذايد ترميم مدرسة هجري بن علية بفرقة الحشالفة ، وقطاع الطرق على مستوى بلدية الربعية تم برمجة مشروع إعادة تأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .

الفرع الأول : انجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية الشطر الثاني و الشطر الثالث.

فرقة الروايسية تقع في الجهة الجنوبية لبلدية البرواقية من دائرة البرواقية ولاية المدية ، تحتل هذه الفرقة موقع استراتيجي بين اربع بلديات تمر عبر الطريق الوطني رقم واحد ، تقع بين أربع بلديات هي بلدية أولاد إبراهيم ، بوشرا حيل و خمس جوامع و العمارية ، يعاني سكان هذه القرية كثير من المشاكل منها ما تعلق بمشكل الغاز الطبيعي ، مشكل المياه والطرق الغير موجودة أو المهترئة ، بالإضافة إلى مشكل قنوات الصرف الصحي .

صنفت فرقة الروايسية من بين مناطق الظل المحصية خلال السنوات 2020-2021-2022 وفقا للمذكرة رقم 1749 التي تحدد المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل ، حيث استفادت من برامج انمائية مست :

- **قطـــاع الطاقـــة** تضـــمن ربـــط فرقـــة الروايســـية بالطاقـــة الكهربائيـــة بمبلـــغ اجمـــالي قـــدره 14.707.329,00 دج برســـم ســـنة 2022 ، ممـــول بمصـــــادر تمويـــل مختلفـــة ، تـــم الانتهـــاء منهـــا بتـــاريخ 11/10/2022 استفاد منه 260 نسمة .
- **قطـــاع الـــري** : تمثـــل فـــي إنجـــاز شـــبكات الصـــرف الصـــحي حيـــث تـــم تســـجيل ثـــلاث عمليـــات برســـم ســـنة 2021 و 2022 . تمثـــل فـــي دراســـة وانجـــاز شـــبكة الصـــرف الصـــحي لفرقـــة الروايســـية الشـــطر الثـــاني و الشـــط الثالـــث ، ســـجل برســـم ســـنة 2021-2022 بمبلـــغ إجمـــالي قـــدره 47.000.000,00 دج ممولـــة ببـــرامج التنميـــة المحليـــة ، مـــدة الانجـــاز شـــهر و 3 و 4 أشـــهر ، تـــم الإنتهـــاء مـــن الأشـــغال بنســـبة 100 % بتاريخ 03/07/2022 . استفد منه 700 نسمة .

ويمكـــن ارفـــاق صـــور للمشـــروع انجـــاز شـــبكة التطهيـــر بصـــور قبـــل الانجـــاز موضحة في الملحق رقم 04 .

ســـاهم مشـــروع انجـــاز شـــبكة التطهيـــر فـــي تحســـين الظـــروف المعيشـــية لســـاكني فرقـــة الروايســـية وكـــذا ســـاكني البلـــديات الأربـــع المجـــاورة ، فـــي المنـــاطق الحضـــرية والريفيـــة والزراعيـــة لفرقـــة الروايســـية ببلديـــة الرواقيـــة، ســـاهم فـــي تطهيـــر المنطقـــة وجمـــع ميـــاه الصـــرف الصـــحي و ، وتطهيـــر مجمـــع الصـــرف للميـــاه القـــذرة ، وإنشـــاء خزانـــات الترســـيب و الترشـــيح والمنشـــآت الملحقـــة بهـــا ، و المســـاهمة فـــي حمايـــة المجمعـــات السكانية لفرقة الروايسية حماية البلديات المجاورة من الفيضانات.

الفـــرع الثـــاني : تـــرميم مدرســـة هجـــري بـــن عليـــة بفرقـــة الحشـــالفة ببلديـــة أولاد ذايد .

اســـتفادت فرقـــة الحشـــالفة التابعـــة إقليميـــا إلـــى بلديـــة أولاد ذايـــد مـــن ثـــلاث عمليـــات مســـجلة ضـــمن برنـــامج الترقيـــة والاســـتدراك الموجـــه لتنميـــة منـــاطق الظـــل ، مســـت قطـــاع الطـــرق فـــي عمليـــة تفـــريش الطـــرق و إنشـــاء ملعـــب جـــواري مغطـــى بالعشـــب الاصـــطناعي ، وكـــذا قطـــاع التربيـــة ،حيـــث تـــم فيـــه تســـجيل عمليـــة تـــرميم مدرســـة هجـــري بـــن عليـــة بفرقـــة الحشـــالفة ببلديـــة أولاد ذايد .

- يعتبـــر مشـــروع تـــرميم مدرســـة هجـــري بـــن عليـــة بفرقـــة الحشـــالفة ببلديـــة أولاد ذايـــد مـــن أهـــم المشـــاريع التـــي حضـــيت بهـــا بلديـــة أولاد ذايـــد ، ضـــمن المخطـــط الـــوطني لتنميـــة الخاصـــة بتنميـــة منـــاطق الظـــل ، تـــم إحصـــائه ســـنة 2022 ضـــمن المخطـــط البلـــدي للتنميـــة بملـــغ إجمـــالي قيمتـــه 10.500.000,00 دج ، وذالـــك بهـــدف تـــرميم وتوســـعة المدرســـة الابتدائيـــة والتقلقـــل مـــن الاكتظـــاظ فـــي الأقســـام ، اســـتفادت منـــه 200 نسمة انتهت الأشغال به بتاريخ 25/09/2022 .

ســـاهم مشـــروع تـــرميم المـــدارس الابتدائيـــة مســـاهمةً أساســـياً فـــي تطـــوير وتحســـين ظـــروف التمـــدرس وتعلـــيم الأطفـــال وتطـــوير المهـــارات ممـــا يعـــزز مـــن مســـتويات القـــراءة والكتابـــة ، ممـــا يســـهم فـــي رفـــع مســـتوى التعليم والوعي في المجتمع و تقليل معدلات الأمية.

تلعـــب مدرســـة الحشـــالفة دوراً مهمـــاً فـــي تعزيـــز الصـــحة والرفاهيـــة العامـــة ، مـــن خـــلال تـــوفير بيئـــة تعليميـــة صـــحية وآمنـــة وكـــذا تـــوفير الاطعـــام المدرســـي ، بالإضـــافة إلـــى تـــوفير خـــدمات الصـــحة العامـــة والتثقيـــف الصحي للمتمدرسين و أولياء الأمور،.

بشكل عام، إنشاء المدارس الابتدائية يمثل استثماراً حيوياً في المجتمع، حيث يسهم في بناء مستقبل أفضل للأفراد والمجتمع بأسره، من خلال تعليم الأطفال وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة

وتم إرفاق صور توضيحية للمدرسة قبل الترميم في المحلق رقم 05 ، وصور بعد الترميم في الملحق رقم 06 .

الفرع الثالث: إعادة تأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .

فرقة المرابطين من بين مناطق الظل المحصية في البرنامج الخاص بتنمية مناطق الظل - حيث تم تسجيل اربع عمليات بها برسم سنة 2021 مست قطاع التربية ترميم مساكة مدرسة أبو حامد الغزالي ، وقطاع الطاقة و الإنارة العمومية تحت اسم انجاز التهيئة الحضرية لقرية المرابطين الشطر الثاني .

- أما قطاع الطرق فتضمن عمليتين ، الأولى تضمن تهيئة و تفريش المسالك الريفية لمجمع عويسي مجمع فران و مجمع بورقعة طيب بفرقة المرابطين مسجل ضمن برامج التنمية المحلية بغلاف مالي قدره 5.000.000,00 دج ، أما المشروع الثاني فتضمن إعادة تأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم ، تم تسجيله ضمن المخططات التنمية البلدية برسم سنة 2021 ، بمبلغ مالي قدره 66.925.124,00 دج ، استفاد منه 260 نسمة .

تهيئة وتفريش المسالك الريفية و ترميم الطرق على مستوى فرقة المرابطين يلعب دوراً حاسماً في تحسين ظروف المعيشة لساكني هذه الفرقة ، وذلك لعدة أسباب رئيسية:

- تحسين الوصول للخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والأسواق، مما يعزز من مستوى الحياة والرفاهية.
- تعزيز الاقتصاد المحلي تسهل حركة البضائع والسلع، مما يعزز التجارة المحلية والإقليمية ويسهم في نمو الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل.
- فك العزلة و تسهل التنقل بين المناطق الريفية والحضرية ، وتقليل التكاليف والزمن في التنقل
- تعزيز السلامة المرورية والأمن وتقليل حوادث المرور.

بشكل عام، يمثل إنشاء الطرق وترميمها استثماراً حيوياً يسهم في تعزيز التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات، من خلال تعزيز الوصول للخدمات والفرص وتقديم بيئة مريحة وآمنة للسكان.

وتم إضافة صور توضيحية لمكان لإقامة المشروع قبل الانجاز بالملحق رقم 08 ، وصور لموقع الانجاز بعد إتمام المشروع في الملحق رقم 09 .



خاتمة

خاتمة .

في ختام بحثنا نسعي الى معرفة مدي اهتمام الدولة الجزائرية بتمويل التنمية المحلية عامة وتنمية مناطق الظل بصفة خاصة ، وذالك تنيجة السياسات التهميش السابقة الممارسة التي عانت منها ، وعدم اعطاء اهمية لها ، مما اثر على ساكنة هذه المناطق بالسلب في شتى المجالات ، حيث اهتمت الدولة الجزائرية بجانب تنمية المناطق المناطق النائية و العزولة ، وذالك خلال لقاء الحكومة – الولاة ، المنعقد يوم 19 أوت 2020 ، حيث تطرق اليها السيد رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون لأول مره حيث خلص الاجتماع على العديد من التوصيات والحث على التقيد باتباع برامج ومخططات لتنمية هذه المناطق ، وذالك بهذف خلق التوازن بين الأقاليم الحضرية و الريفية ، وكذا وارجاع الثقة بين المواطنين و الدولة .

إختبار الفرضيات :

لقد وضعنا ثلاث فرضيات في بداية الدراسة ، وبعد دراسة الموضوع توصنا الى النتائج التالية :

- تنص الفرضية الأولى على أن للإدارة المحلية دور فعال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، ومن خلال دراستنا هذه و التطرق إلى مفهوم الإدارة المحلية و أهميتها بصفتها الخلية الأولى في هيكل التنظيم الإداري الجزائري ، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فللإدارة المحلية أو الجماعات المحلية دور محوري في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .
- تنص الفرضية الثانية على أن مناطق الظل هي تلك المناطق المحجوبة عن التنمية ، من خلال دراستنا هذه تطرقنا الى مفهوم مناطق الظل و المعايير المعتمدة في تصنيفها ، فقد أثبت صحة هذه الفرضية ، فمناطق الظل هي تلك المناطق التي لم تأخذ نصيبها من التنمية .
- تنص الفرضية الثالثة على أن الدولة الجزائرية اعتمدت على مخطط عمل لإنعاش مناطق الظل ،من خلال دراستنا تم إثبات صحة الفرضية ، و التطرق الى مجهودات

الدولة الجزائرية في تنمية مناطق الظل ومختلف الإجراءات المنتهجة في هذا الخصوص ، فقد تم التطرق إلى برنامج مخطط عمل الحكومة الجزائرية ، وبرنامج الترقية و الاستدراك الموجه إلى مناطق الظل .

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا وتحليل مختلف مكونات و أجزاء هذا العمل البحثي توصلنا إلى النتائج التالية :

- التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن إستراتيجية مستمرة لتنمية المجتمع المحلي وتحسين الظروف المعيشية للسكان .

- شرعت الحكومة سنة 2020، وعلى أساس توجيهات السيد رئيس الجمهورية ،في إعداد برنامج عاجل يهدف إلى تقليص الفوارق والتباين في مجال التنمية بين مناطق البلد، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية من خلال التعميم والربط بشبكات الطرق والغاز والكهرباء ومياه الشرب وتمكين سكان هذه المناطق من اللحاق بالركب من منظور التنمية

- مجهودات الدولة الجزائرية في التنمية المحلية بمناطق الظل وتحسين ظروف المعيشة بها ، حيث تم إسداء تعليمات من طرف السيد رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص و التكفل الأمثل لمتطلبات و احتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل و خلق توازن بين جميع مناطق الولايات ، جدير بالتذكر أن العمل الذي شرع فيه في هذه الإطار، قد سمح بإحصاء أزيد من 13000 منطقة عرب التراب الوطني، وبإبراز حالات العجز المسجلة على مستوى كل منطقة، مع الإشارة أن برنامج التأهيل المحدد بالنسبة لمجمل المناطق المعنية يشمل 705.43 مشروعا، بمبلغ 548 مليار دينار في المجموع . ولقد تجسدت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية، منذ تاريخ الشروع في هذا البرنامج في مارس 2020 ،بحشد مبلغ 310 مليار دينار، انطلاقا من مصادر تمويل مختلفة .

- تساهم مصادر التمويل بمختلفها PW، PC، FCCL،PSD،PCD في تمويل المشاريع التنموية بمناطق الظل بولاية المدية عامة دائرة الرواقية بصفة خاصة ، والتي تعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوفير العيش الكريم له .
- تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية المسداة لتنمية مناطق الظل أحصت ولاية المدية 381 منطقة ظل لتغطية احتياجات المواطنين عبر إقليم البلديات الولاية، حيث تم تسجيل 1016 عملية تنموية إلى غاية 2023/12/31 ، بعنوان برنامج التحسين والاستدراك لفائدة مناطق الظل بتعداد سكاني يقدر ب 220.000 نسمة ، تتوفر جميعا على التغطية المالية للتكفل بها ، وذالك برصد غلاف مالي إجمالي معتبر يفوق 13 مليار دينار ، موزعة على مختلف البرامج برسم سنوات 2020-2021-2022- 2023 ،
- كما تم بدائرة البرواقية إحصاء 25 منطقة ظل موزعة على واحد وثمانون عملية تنموية خلال سنوات 2020 -2021-2022 -2023 ، بغلاف مالي اجمالي قدره 1599117747 دج ، موزعة على مختلف القطاعات التنموية .
-

الاقتراحات :

- دعم و تشجيع المشاركة الشعبية و العمل التطوعي المنظم من خلال انشاة منظمات المجتمع المدني و الجمعوي و تشجيع النوادي و اشراكها في العمل السياسي و التنموي للبلاد .
- تدعيم وتطوير التخطيط المحلي و رفع كفاءة الإدارة المحلية عن طريق التكوين و توظيف الاطارت ذات الكفاءة و إرجاع سلطة اتخاذ القرارات إلى أصحاب الاختصاص .

- جعل مناطق الظل في حالة التنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية عموما و في الاستثمار الريفي والمنزلي خصوصا.
- تنمية مناطق الظل وجعلها أكثر جاذبية للسكان، الحد من النزوح الريفي نحو المدن مما يؤدي إلى الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الأرياف والقرى وبالتالي تحقيق عدالة بين كل المناطق.
- الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية مناطق الظل و لا سيما الطاقات المتجددة الطاقة الشمسية (مواكبة التطور لخدمة التنمية المحلية) .

أفاق الدراسة :

بعد التطرق إلى هذه الدراسة، يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول آليات تمويل التنمية المحلية كونه موضوع واسع ومن هذا المنطلق يمكن نقترح ما يلي :

- أبعاد التنمية المحلية في الجزائر .
- التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية في الجزائر و الموازنة بين الأقاليم .
- إدارة التنمية المحلية في الجزائر.



قائمة المراجع و الملاحق



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة الكتب باللغة لعربية :

1. أبو بكر بعيرة، الرقابة الإدارية في المنظمات (مفاهيم أساسية) المنظمة العربية العدد 273، مصر .
2. أحمد الربايعة ، دراسات في نظريات الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية و الثقافية ، عمان ،الأردن ، 1984.
3. أحمد مصطفي صبيح، الرقابة المالية و الإدارية و دورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، ط 2016.
4. أحمد لكحل،دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر،2011 .
5. أمين عبد العزيز حسين، إدارة الأعمال و تحديدات القرن الحادي و العشرون، دار للطباعة و النشر ، مصر ، 2001 .
6. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة)، دار حامد، ط1، عمان، الأردن 2006 .
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، تنمية إجتماعية ثقفية سياسية إداريا بشرية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2009 .
8. الشريف رحماني ، أمول البلديات الجزائرية (الاعتلال، العجز و التحكم الجيد في التسيير) ،دار القصبة للنشر،الجزائر، 2003 .
9. شنطاوي على ، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر و التوزيع ،ط2، عمان،2007.
10. عبد السلام أبو القحف، أساسيات التنظيم في الإدارة الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة النشر، مصر، 2002.
11. عبد العزيز صالح بن حبتور، أصول و مبادئ الإدارة العامة ، الدار العلمية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان ،2000 .

12. عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، دار الجامعة الاسكندية ،مصر، 2001 .
13. علي الشريف، الإدارة المعاصرة، دار الجامعية مصر، 2002 .
14. عمار بوضياف، شرح قانون الولاية: القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 (الجزائر: جسور للنشر و التوزيع 2012) .
15. عوابدية عمار، عملية الرقابة على أعمال الإدارة العامة، الجزائر 1982 .
16. فؤاد بن غضبان ،، التنمية المحلية ممارسات و فاعلون ،دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2015 .
17. محمد بكري عبد العليم، مبادئ إدارة الأعمال، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح ،مصر ،2008 .
18. محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة (مبادئ و التطبيق) الدار الجامعية، ب ط، الإسكندرية ، مصر، 2003 .
19. محمد شفيق، **التنمية والمشكلات االاجتماعية**، ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،مصر،1999.
20. محمد طاقة و هدي العزاوي،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، الأردن ، 2010 .
21. محمد فريد الصحن و آخرون، مبادئ الإدارة،:الدار الجامعة، الإسكندرية ، مصر ،2002 .
22. مريم أحمد مصطفى،دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، 2011 .
23. وليد الجيوسي،**أسس التنمية الاقتصادية** ،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2009.
24. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة و التنمية** ، مركز دراسات واستشارات الادارة ، مصر،2000 .

الكتب باللغة الجنبية :

1. mouloud didane ,code des collectetivitès territoriqles, maison d'edition belkeise.alger,2008 .

المجلات والمنشورات باللغة الأجنبية :

1. Rana, R, Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth. Scientific Research Publishing, 2018 .
2. Abuiyada, R, Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD, International Journal of Business and Social Science, 2018 .
3. Migdal, J, State in Society; Studying how States and Societies Transform and constitute one anothe. Cambridge: Cambridge University Press,2004.

التقارير :

1. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، مصالح الوزير الأول ، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، من أجل سياسة خارجية نشطة و إستباقية ، سبتمبر 2021 .
2. وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول ، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سة 2020،، فيفري 2021 .

3. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الفصل الثالث ، من أجل تنمية بشرية وسياسية و اجتماعية مدعمة ، سبتمبر 2021 .
4. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مصالح الوزير الأول ، الملحق 1- ب :الإنجازات الشاملة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، سبتمبر 2021 .

القوانيين :

1. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 853 ،2020 .
2. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، المادة الأولى .
3. قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 2 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية ،المادة الأولى .
4. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، مذكرة رقم 1749، 20 2020, 07 .
5. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 853 ، 26 2020, 02.
6. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، ، التعليمة رقم 1253 .
7. التعليمة رقم 1253، 13 08 2020, .
8. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 76 ، 10 ديسمبر 2019 م.
9.

الرسائل و المذكرات :

1. إيمان بوعطية و مريم بن سعدون، آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسةحالة الجماعات المحلية لولاية سكيكدة)،مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة 2014-2015 .
2. إيمان نموشي ورتاج قمر الزمان لعور ، دور إصلاح الإدارة المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية سطيف ، رسالة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2016 .
3. بسمة عولمي، "دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة بلديات تبسة"، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي تبسة، 2003 .
4. حفصة تل،(دور الرقابة الشعبية في تفعيل الإدارة الإقليمية)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013- 2014 .
5. سمية مساهل ، دور التكامل الإقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي و الإتحاد النغاربي، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،2015 .
6. عتيقة جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر- بلدية بسكرة نموذجا رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 .
7. فتيحة كرمية ،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل دراسة حالة بلدية برج بوعريريج، مذكرة ماستر ، جامعة البشير الابراهيمي ، الجزائر 2021 .
8. كمال بودانة شعباني، (أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية – دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح، الجلفة)، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014 .

المجلات و المنشورات :

1. بلخيري عبد الله ، التمويل المحلي للجماعات المحلية و أثره على التنمية المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 07، العدد02، الجزائر ، 2022 .
2. بوسكران فاطمة الزهراء ، تنمية مناطق الظل في الجزائر – الرهانات و التحديات ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ،المجلد 06، العدد 02 ، جامعة غليزان –الجزائر،2022 .
3. حنان عبد القادر خليفة ،التخطيط الإقليمي و دوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،2016 .
4. شلابي نعيمة،دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس،الجزائر ، 2012 .
5. عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، 2010 .
6. فاطمة الزهراء مولفرعة و مختار عصماني ، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001 – 2014، مجلة البشائر الاقتصادية 01 ، الجزائر،(2014) .
7. محمد حشمون ،مشاركة المجالس البلدية في التنميو المحلية دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الانسانية،المجلد2010، العدد33،الجزائر :30-06-2010 .
8. مدوح أحمد ، نجيمي عبد الرحمان،نجيمي نعاس،المركزية الإدارية و علاقتها بالإدارة العامة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية –دراسة إقتصادية ، العدد 24 ، جامعة زيان عاشور ،الجلفة ، الجزائر .
9. حبشي لزرق،جلول ياسينبن الحاج،المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية،مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية،العدد:02،الجزائر 2012.

10. وردة حدوش ، وردة بسة ،ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05، العدد الخاص 01، الجزائر ،2021 .
11. وليد علي جعيدان ، (أنظمة الرقابة المطبقة غلى الوحدات و تأثيرها على العملية التنظيمية المحلية) مجلة العلوم القانونية ، أفريل 2013 .
12. وهيبة بناصر ،التمويل المحلي ودوره في عملية التمويل المحلي ،مجلية البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ،العدد 06 ، البليدة، الجزائر، 2013 .

الملتقيات :

1. غادة فاروق حسن و عمر محمد الحسني، تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية و لدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الإقليمي حول تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة ، القاهرة 15-18 ديسمبر 2003) .

المواقع الكترونية :

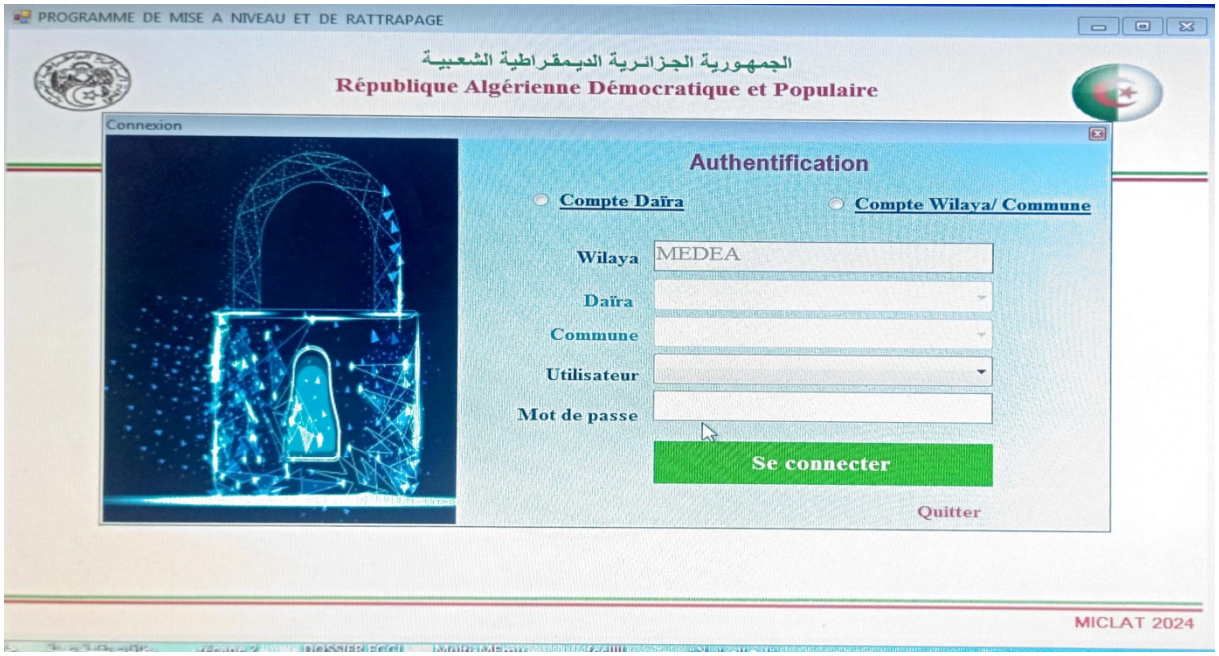
1. الموقع الرسمي لولاية المدية ،تنظيم الولاية ،https://wilayamedea.dz .
2. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
https://premier-ministre.gov.dz



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

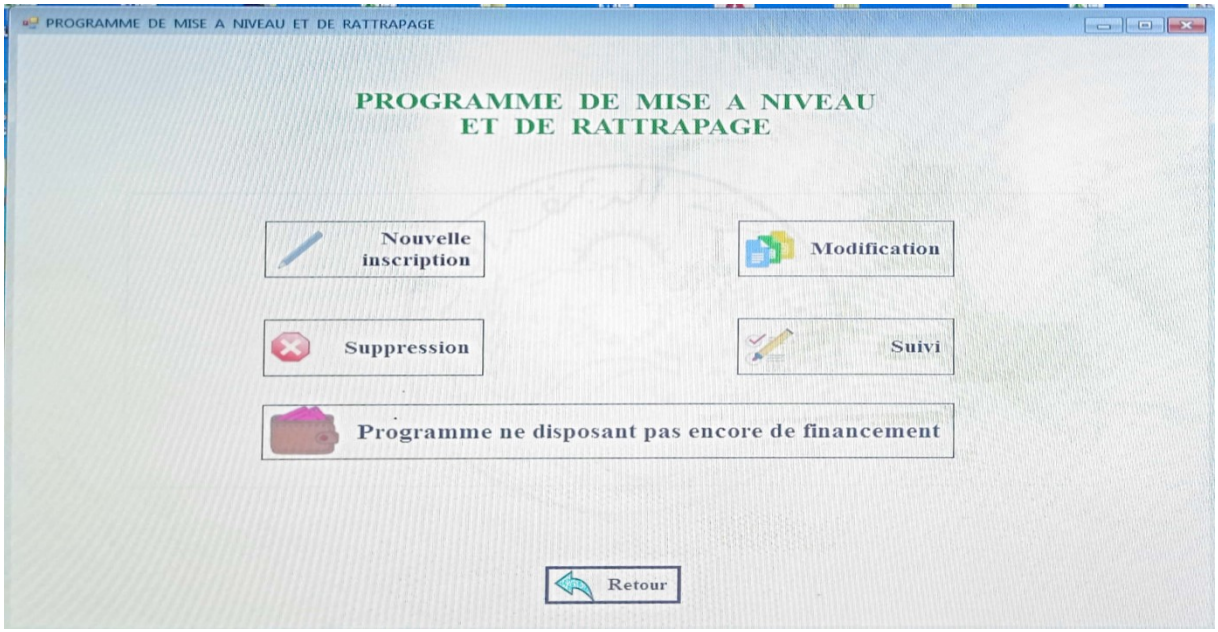
الملحق رقم (01) : أيقونة الخاصة بالتطبيقة المخصصة بإحصاء مشاريع مناطق الظل .



الملحق رقم (02) :أيقونة الخاصة بتسجيل مشاريع مناطق الظل .



الملحق رقم (03) :أيقونة الخاصة بمتابعةمشاريع مناطق الظل .



الملحق رقم (04) :صور قبل انجاز شبكة التطهير لفرقة الروايسية الشطر الثانيو الشطر الثالث.







الملحق رقم 05: صور قبل ترميم مدرسة هجري بن علية بفرقة الحشالفة ببلدية أولاد ذايد .






13:07


13:07
13:07

الملحق رقم 06: مدرسة الحشالفة بعد الترميم .









الملحق رقم 07 : صور قبلإعادةتأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .







الملحق رقم 08: صور بعد إعادةتأهيل طريق الخرزة الرابط بين الطريق الولائي رقم 64 و الطريق الولائي رقم 01 على طول 6 كلم .



